جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللغات
برنامج ماجستير الآداب في الترجمة العامة

ترجمة الصفحات من (101ـــ 158) من كتاب

"نظام الأمن المتكيف: التمرد في السودان"

لمؤلفه: إستونر تومي

A Translation of the Pages from (101 -158) of the Book Entitled:
"An Adaptive Security Construct: Insurgency in Sudan"

By: Stoner Tommy

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة العامة

ترجمة:

بثينة مصطفى موسى دفع الله

إشـــراف:

الدكتور/محمد الأمين الشنقيطي

مايو 2018م

الإهداء

إلى أمي ..... و أبي

إلى حكمتي ..... وحلمي

إلى أدبي ..... وفخري

إلى علمي .... وعزي

رُزقتما

جنات الخلد

شكر و عرفان

بعد الحمد والشكر لله رب ألعالمين الذي منَ علي بفضله وفتحه وتوفيقه، والصلاة والسلام على الصادق الآمين، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم : من لا يشكر الناس لا يشكر الله. وفي مستهل هذا البحث، وعرفاناً مني بالجميل، أتقدم بشكري وفائق تقديري إلى هذا الصرح العلمي الفتيّ والجبار . جامعة السودان كلية اللغات . ، وإلى أساتذتي الأفاضل في قسم الترجمة، واخُص بالذكر منهم : **الدكتور /محمد الأمين الشنقيطي؛** الذي تكرم واشرف على هذا البحث بكل مسؤوليةٍ. كما أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي. و إلى كل من مد لي يد العون وساندني، فجزأهم الله عني خير الجزاء.

الباحثة

قائمة بالمصطلحات وإختصارها

تحالف قوى التورة لغرب السودان	ARFWS
الإتحاد الإفريقي	AU
بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان	AMIS
مؤتمر البجا	BC
إتفاقية السلام الشامل 2005	CPA
نموذج الصراع الديناميكي	DCM
المعلومات الدبلوماسية العسكرية الإقتصادية	DIME
إتفاقية سلام دارفور 2006	DPA
الأسود الحرة	FL
المجموعة 19	G19
حكومة الوحدة الوطنية	GNU
حكومة جنوب السودان	GoSS
حركة تحرير السودان الكبرى	GSLM
السلطة الحكومية الدولية للتنمية	IGAD
حركة العدل والمساوة	JEM
حركة العدل والمساوة . القيادة الشرقية	JEM/EC
حركة العدل والمساوة . جناح السلام	JEM/PW
جيش الرب (يوغندا)	LRA
حزب المؤتمر الوطني	NCP
تحالف الدفاع الوطني	NDA
الجبهة الإسلامية القومية	NIF
الحركة الوطنية لاصلاح والتنمية	NMRD
جبهة الخلاص الوطني	NRF
جبهة الإنقاذ الوطني	NSF

طبوغرافيا العلاقة	NT
قوى الجبهة التحررية	PFF
البنية الإجتماعية الإقتصادية العسكرية السياسية	PMESII
تقدير الوضع النوعي	QSE
قوات الدفاع السودانية	SAF
الجبهة الديمقراطية للسودان الفدرالي	SFDA
جيش حركة تحرير السودان	SLM/A
جيش تحرير السودان جناح عبد الشافي	SLA/AS
جيش تحرير السودان . جناح عبد الواحد نور	SLA/AWN
حيش تحرير السودان /الإرادة الحرة	SLA/FW
جيش تحرير السودان /جناح جار النبي	SLA/JN
جيش تحرير السودان /قيادة خميس عبدالله	SLA/KAC
جيش تحرير السودان /مني مناوي	SLA/MM
جيش تحرير السودان /قيادة الوحدة	SLA/UC
حركة التحرير الشعبية السودانية /الجيش	SPLM/A
حركة تحرير جنوب السودان	SSLM
الجبهة المتحدة للتحرير والتنمية	UFLD
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
البعثة الأفريقية للأمم المتحدة في دارفور	UNAMID
جبهة القوى الثورية المتحدة	URFF

الفهرس

الإهداء..... (أ)

شكر و عرفان..... (ب)

قائمة بالمصطلحات المستخدمة..... (ج - د)

الفصل الخامس: إستراتيجية علاقة الطبوغرافية (التضاريس).....(6)

1. جغرافيا السودان.....(6)
2. تفاصيل دارفور .....(8)
3. تفاصيل جنوب السودان.....(13)
4. تحليل الشبكة الإجتماعة.....(15)

الفصل السادس : تحليل الارتباط .....(27)

1. الدروس والحتميات لتقييم الوضع النوعي .....(31)
2. الدروس والحتميات لنموذج الصراع الديناميكي.....(35)
3. الدروس والحتميات لعلاقة الطبوغرافية.....(38)

الفصل السابع: الخاتمة .....(47)

أ. تقييم نظام الأمن المتكيف..... (47)
ب. الإتجاهات المستقبلية للتمرد في السودان .....(51)

ب- إستراتجية علاقة الطبوغرافيا(التضاريس) في السودان

تبين الأقسام السابقة في هذا الفصل أهمية علاقة الطبوغرافيا(التضاريس) في تحليل التركيبة الإجتماعية والجغرافية للجماعات والمنظمات. وسوف يبين في هذا القسم علاقة الطبوغرافيا لدراسة حالتين للصراع في السودان . ويعتبر التمازج و/ أو التحكم على السكان ،احدى المكونات الرئيسية في الصراع الداخلي ــ كما ورد ذكره في الفصول السابقة ــ. وستفضي عملية علاقة الطبوغرافيا لتعريف هذه التمازجات.

1. جغرافيا السودان

إن السودان دولة غنية بالتنوع و هذا ما تم توضحه في الفصل الثالث. حيث يوجد عاملان رئيسيان يؤثران على تطور الثقافات في السودان هما: الأرض والدين. فقد كان لإختلاف الأديان في السودان تأثيراً عميقاً على خلق فجوة بين جنوب السودان وبقية السودان. وقد نشأت الطبيعة الثنائية للدين في السودان عندما وصل التوسع السريع للإسلام عبر شمال أفريقيا في أوائل القرن الأول الهجري إلى الجنوب، فقاوم السكان الأصليون ـ ولمدة قرن تقريباً ــهذا الغزو العربي الذي قسم الدين، إلى أن استقر إنقسام الديانات في نهاية المطاف على طول المنطقة التي أصبحت الآن تفصل جنوب السودان عن شماله. وقد ساعد الغزو البريطاني والحكم الإستعماري اللاحق على إضفاء الطابع الرسمي على "الحدود" الفاصلة بين أجزائه، وقد ساعدت هذه العلاقة الثنائية على تأصيل سكان جنوب السودان عموماً والذين يعرفون أنفسهم بأنهم أفارقة، وكفاحهم كأفارقة ضد العرب، واالمسيحين / الوثنيين ضد المسلمين. وهذا في تناقض صارخ مع منطقة دارفور حيث غالبية السكان مسلمون.

اما العامل الثاني الذي شكل المجتمعات وعلاقاتها في السودان باعتباره أكبر بلد في أفريقيا، هو التضاريس والمناخ. تشمل التضاريس والمناخ تقريباً وكل الملامح الجغرافية التي تتصف بها القارة الأفريقية، من صحارى الشمال القاحلة إلى الغابات المطيرة المدارية في الجنوب . فالسودان بصفة عامة، عبارة عن سهل كبير تحيط جوانبه الثلاثة الجبال ويقطعه نهر النيل، ويمكن تقسيمه إلى ست مناطق شبة مختلفة: شمال السودان، شرق السودان، السهول الطينيةالوسطى، وسهول الطين الجنوبية، وغرب السودان، وهضبة جبل حديد.

وعموماً فالجزء الشمالي من البلاد،والذي يقع بين الحدود المصرية والخرطوم عبارةعن صحراء واسعة مفتوحة،يقسمها نهر النيل الى قسمين. هما: الصحروان النوبية والليبية، وهما قليلتا الأمطار، ويسكنهما

عدد قليل جداً من الرعاة الرحل. ويوفر وادي النيل الأرض المستدامة الوحيدة، حيث يقطنها تقريباً جميع سكان هذه المنطقة، فيما ينقسم شرق السودان ما بين الصحراء وشبه الصحراء، ويمتد من البحر الأحمر إلى مدينة كسلا تقريباً.وتمتد جبال البحر الأحمر في الجزء الشمالي الى مصر، وهيجبال جافة ومنخفضة، وهي موطن لشعب البجا. توفرالأرض جنوب جبال البحر الأحمر المراعي الموسمية الجيدة للماشية، وتصبح أكثر خصوبة عندما تتجة تدريجياً نحوالجنوب، حيث تدفق الأنهار والجداول في وادي نهر النيل. تمتد السهول الطينية الوسطمن الخرطوم جنوباً إلى جبال النوبة، وشرقاً إلى إثيوبيا، ويحدها نهرا النيل الأزرق والأبيض أثناء تدفقهما إلى الملتقى في الخرطوم. وتوفر المنطقة ذات التلال الدائرية الأراضي الخصبة نتيجة لفيضان حوض نهر النيل ،وتكون العمود الفقري للإقتصاد الزراعي السوداني.

يظهر التغير الكبير في التضاريس والمناخ في منطقة جنوب السودان، وقد ساعدت هذة الجزئية على تطوير عزلته عن بقية السودان. تمتد السهول الطينية الجنوبية الى جمهورية أفريقيا الوسطى عبر الحدود الجنوبية الشرقية للسودان. وتعد العديد من البحيرات الدائمة والموسميةالكبيرة واحدة من أكبر المستنقعات في العالم، تاريخياًمدت الحدود الطبيعية منالتوسع. وتحتوي هذه المنطقة أيضاً على جزء كبير من احتياطيالنفطللسودان (انظر الشكل 7 في الفصل الثالث).يودي هذا الإتساع في المنطقة الى منطقة تعرف باسم هضبة جبل حديد. وترتفع هذه الهضبة إلى الجنوب الشرقي والجنوب الغربي من حوض نهر النيل،حيث تحدث التضاريس تغيراً من الصحراء والسهول إلى الغابات المطيرة المدارية التي تمتد إلى الدول المجاورة في الجنوب. ويعيش معظم سكان جنوب السودان في هذه المنطقة.

يتكون غرب السودان من دارفور وكردفان. تقع كردفان جغرافياً في وسط البلاد، حيث ترتفع سهول غرب السودان لتكون منطقة من التلال على شكل قبة تنحدر الى السهول الممتدة شرقاً والى جبال النوبة في الجنوب. تتغير المنطقة موسمياً، من الخصوبة خلال موسم الأمطار، إلى الجفاف خلال الفترة المتبقية من العام. تعرف هذه المنطقة بإنتاج الصمغ العربي، وهو محصول مدر لدخل للحكومة السودانية. تلى هذه المنطقة دارفور التي تحتل الحافة الغربية من السودان ، وهي تقريباً بحجم تكساس أو فرنسا. ويسطر جبل مرة البركاني على المنطقة الوسطى، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق بيئية متنوعة، يحدد كل منها نمط حياة السكان. تعتبر شمال وشرق دارفور من المناطق شبه الصحراوية و شبه المستوية نسبياً، وليس بها مصادر مياه سطحية دائمة. المنطقة الوسطى من دارفور وهي المهيمنة تقع غرب جبل مرة. وقد وفرت الأمطار الموسميةتاريخياً، ونظام تصريف المياه في المرتفعات الدنيا

لجبل مرة ظروفاً جيدة للرعي وزراعة المحاصيل على طول المرتفعات العليا. اما المنطقة الجنوبية من دارفور فهي سهل منحدر، يتوفر فيه الكثيرمن مصادر المياه عن أجزاء أخرى من دارفور، مما جعلها تاريخياً مناسبة للأنشطة الرعوية.

2 . تفاصيل دارفور

تتميز العلاقات داخل دارفور بطبيعتها الأسرية، فهي الأساس للتكوين القبلى الكبير. يرتبط مصطلح القبيلة في دارفور بالهوية الشخصية والإنتماء السياسي معاً. وقد كتب دوغلاس جونسون، "يعترف معظم السودانيين، الجنوبيين والشماليين على حدٍ سواء، بوجود القبائل ويؤكدون طواعةً إنتماءهم وعضويتهم فيها". فبينما تختلف التقديرات تبعاً للدراسات واالتقارير، فهناك ما بين 200 إلى 300 قبيلة في السودان، مع ما يصل إلى 600 قبيلة فرعية. يحدد المناخ والارض حياة القبائل ووجودهم في دارفور. تقطن القبائل غير العربية من الزغاوة وقبائل البديات و الرزيقات العربية، وماهرية، وإلعريقات، ومحاميد، وقبائل بني حسين في الجزء الشمالي من منطقة دارفور.

وتلك القبائل هم البدو رعاة الابل، فتاريخياً يعتمدون في معيشتهم على التنقل على طول طرق تجارة الإبل القديمة وطرق رعي الماشية. تتكون المنطقة الوسطى في الغالب من القبائل الغير عربية، برقو ،وبرقد، وبرتي، والفور، والمساليت، وتاما، والتنجر، وهم مزارعون مستقرون. إن أبرز القبائل في المنطقة هيقبيلة الفور. وتسكن القبائل العربية من الهبانية، وبني هلبة، والمعالية، والرزيقات، والتعايشة المناطق الشرقية والجنوبية من دارفور، ويعيشون على رعي الماشية في المقام الأول.

يعتمد السكان الريفيين في دارفور في حياتهم المعيشة على نوعين من الزراعة و الرعي. تتركز الزراعة بمساحات صغيرة في الوديان (66.1٪ من السكان) في شمال دارفور وجنوبها، بينما تتركز الزراعة في منطقة جبل مرة على مساحات أكبر(7.2٪ من السكان). أما في الشمال فنجد قبيلة الزقاوة الأفريقية وقبائل الرزيقات العربية وهم عادة رعاة الإبل الرحل (5.7٪ من السكان).

اما في الجنوب نجد القبائل العربية الذين لديهم أنماط هجرة كبيرة مثل الرزيقات ـوهم عادة رعاة الماشية والماعز ــ حيث تنقل قطعانهم شمالا خلال موسم الأمطار بحثاً عن حقول الرعي (8.6٪ من السكان). ويُعدّ إستغلال إمتلاك الأراضي السبب الرئيسي للتمازج في التركيبة الإجتماعية في دارفور. فتاريخياً، كانت الحقوق في الأرض تُمنح سنوياً على مستوى الإدارات الاهلية، حيث قام الزعماء

المحليون بتحديد إتفاقات إستخدام الأراضي بين المجموعات الزراعية، والمجموعات البدوية الرحل. وكان هذا الإستغلال لحقوق الأرض عبر التاريخ غير متوافق مع قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970(ق.ض.غ) والذي أعلن رسمياً ملكية الدولة لجميع الأراضي غير المسجلة للدولةتقريباً. وقد أثر ذات القانون على السكان المحليين، حيث فرض قادة الحكومة وأعوانهم سيطرتهم على الأرض. فالتنقلات السكانية الدائمة والمؤقتةالناجمة عن الجفاف والأحداث الإجتماعية الأخرى"والتي تحولت إلى إقامة دائمة، حيث تضاءلت شرعية النظام الإداري، وفقدت السيطرة على جميع الأطراف، مما أدى إلى نشوب النزاعات".

عُرفت العلاقات القبلية في المنطقة تاريخياًمن خلال تغير الفصول وتنقل قبائل الرعي. حيث تنقل العرب البدو بقطعانهم إلى الشمال والجنوب مع تغير الفصول، في حين عمل رعاة الماشية مع المزارعين المحليين للحصول على حقوق الرعي. وقد أدت زيادة التصحر في المنطقة،إلى تغيير هذه الأنماط وزيادة التوترات في المنطقة، مع تقليص أراضي الرعي التقليدية، مما أجبر هؤلاء البدو على البحث عن أراضي جديدة للرعي، وهذا ما أدى حالياً الى حدوث التعدى على الأراضي القديمة للمزارعين الاصليين. تسبب هذا التعدي في إشتباكات أدت إلى إنقسامات قبلية ونزعات عرقية، في وقتٍ كان فيه نظام الخرطوم يشجعو بشكلٍ غير رسمي "تعريب" السودان.

بدايةً كانت النزاعات في المنطقة بين الزغاوة والرزيقات وقبائل بني هلبة البدوية ، حيث كانت تتقاتل فيما بينها من أجل حقوق إستغلال الأراضي. ومع إستمرار الجفاف في الثمانينات، بدأ أصحاب الأراضي الأصليين في منطقة جبل مرةمنع مشاركة مواردهم مع القبائل البدوية. وكانت النتيجة متوقعة في ضوء الفوضى التي أحدثها قانون الأراضي غير المسجلة. فبدأت قبائل الرزيقات في الغالب في إجراء محاولات، للاستيلاء مباشرة على الأراضي من عامة الفور المستقرين، بحجة أن شعوب الرزيقاتوبموجب إعلان جيش تحرير السودان لهم حقوق متساوية في الأرض. وفي الثمانينيات تصاعدت هذه الجهود بسرعة لتشمل أعمال عنف أوسع نطاقاً، حيث أن القبائل "العربية" كانت مدججة بالسلاح من قبل الجانبين في الحرب التشادية / الليبية.

تاريخياً ، كان للحكومة دور في إدارة الميليشيات خلال فترات النزاع، ومن الأمثلة البارزة على ذلك: جهود الميليشيات التي ترعاها حكومة السودان للحد من توسع المتمردين في منطقتي كردفان

ودارفور، بعد توغل الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، عام 1992.حيث أرسى انتشار الأسلحة والدعم الحكومي الضمني الأساس اللازم للعنف.

بدأت القبائل في الثمنينات، في منطقة جبل مرة تشكيل قوات الدفاع الذاتي المحلية والإقليمية؛ للحماية رداً على الهجمات من الميليشيات العربية والقوات الحكومية، وفي النصف الأخير من التسعينيات ومع تزايد وتيرة الهجمات، بدأت الجماعات في تعاون ونشاط غير منظم ضد الحكومة وملشياتها. كانت قوات المتمردين بدايةً تتألف أساساً من الفور تحت قيادة مطلقة لعبد الواحد نور، وهو محامي من الفور. نجح عبد الواحد نور في التوحد مع جماعات الزقاوة وجماعات المساليت في يوليو / تموز 2001 ،وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2001 كون ما أصبح يُعرف بجبهة تحرير دارفور . وبعد ذلك بوقت قصير أعادت الجماعة تسمية نفسها بجيش تحرير السودان في أوائل عام 2002، بإعلان علني يدعو إلى إنشاء سودان جديد يقوم على المساواة وإعادة الهيكلة الكاملة وتفويض السلطة، وكذلك التنمية،التعددية الثقافية، السياسية ،الرخاء المعنوي والمادي لجميع السودانيين . وبدأت الجماعة تكبرمع إنضمام مختلف قوات الدفاع الذاتي (الشعبى)القبلية الأخرى إلى التحالف، ثم تشكلت مجموعة معارضة ذات توجه سياسي، التحالف الديمقراطي الإتحادي السوداني (SFDA).

بداية كان جيش تحرير السودان يعمل في إتحاد فصيل من فصائل المتمردين، بقيادة عبدالواحد نور مع ميني ميناوي نائباً ، وهو من الزغاوة. إستمر هذا الترتيب حتي توقيع إتفاق سلام دارفور (DPA) في أيار / مايو 2006 ، عندما إنهار التحالف تحت إختلافات الرأي بشأن شروط إتفاق سلام دارفور . وقع ميني ماناوي وقواته على إتفاق سلام دارفور،ودخل جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي (MM/SLA) في عملية التعاون مع الحكومة. تم تكون فصيل صغير عُرف بالإرادة الحرة لجيش تحرير السودان (FW/SLA) ويتكون من تنجر، المساليت، الزغاوة، برتي، و قبائل الرزيقات. وأيضاً تم تشكيل مجموعة صغيرة أخرى تتألف من القبائل العربية، عرفُت بجيش تحرير السودان – جناح السلام (PW/SLA). كما إنقسمت مجموعة مكونة من (19) قائداً من قوات عبد الواحد نور، وشكلت مجموعة الـ 19 (G-19).

وتتكون هذه المجموعة من قبائل متعددة، فنمت بسرعة منذ تأسيسها، وغيرت إسمها لاحقاً إلى جيش تحرير السودان / قيادة الوحدة (UC/SLA) أو جيش تحرير السودان /مني مناوي)MM/SLA).

واصل عبد الواحد نور وقواته المتبقية من جيش تحرير السودان / جبهة تحرير السودان نضالهم دون هوادة، لأجل إتفاق السلام الجديد.

تواصلت الإنقسامات بين فصائل جيش تحرير السودان كقادة ، ومناصرئهم كمعارضين سياسياً وعسكريًا. ترك العديد من قادة الفور، جيش تحرير السودان (SLA) في آب / أغسطس 2006، وشكلوا جماعة جيش تحرير السودان (SLA–AS) بقيادة عبد الشافى والمعروفة أحياناً بإسم جيش تحرير السودانالقديم(SLA–C).

في مطلع عام 2007، بدأ جيش تحرير السودان(SLA–US) – (سابقا مجموعة ال 19) الإنشقاق بواسطة خميس عبد الله أبو بكر، وهو من مساليت، وجار النبي عبد الكريم، وهو من الزغاوة، وإنشققوا بأنفسهم، وشكلوا فرقهم الخاصة، و(SLAKC) وجيش تحرير السودان(SLA– JN) على التوالي. وفي شباط / فبراير 2007، شكلت جماعة تعرف بإسم حركة تحرير السودان الكبرى، بقيادة محجوب حسين، وهى عناصر منشقة من فصيل ميناوي؛ بسبب الفشل المتوقع لإتفاق(DPA) سلام دارفور .

ظهرت في عام 2001،جماعة ثورية أُخرى في دارفور، وهي حركة العدل والمساواة. تم تكوين حركة العدل والمساواة من أتباع حسن الترابي، النائب السابق لرئيس السودان، ويقودها اليوم خليل إبراهيم. كانت حركة العدل والمساواة تتألف في البداية من قبيلة فرعية واحدة، الزقاوة كوبي، وكان لها نظام سياسي قوي، بيد أنها ليس لها أعداد كبيرة من المقاتلين، وذلك خلافاً لجيش تحرير السودان. لقد كانت العلاقة بين حركة العدل والمساواة وفصائل الجيش الشعبي لتحرير السودان مضطربة؛ بسبب النفوذ الديني المتحكم في حركة العدل والمساواة،النظام القبلى الضيق وعلاقتها بأعضاء الجبهة القومية السودانية السابقة. وقد قلصت هذه العوامل في البداية من نمو حركة العدل والمساواة خارج نطاق القاعدة القبلية الضيقة. ومع توسع حركة العدل والمساوة في إنتماءاتها، نمت قاعدتها من دعم العديد من الفصائل، الى أن قاربت في حجمها وقوتها من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

تجزأت حركة العدل والمساواة ؛ بسبب اختلاف ألاجندات والشخصيات والعلاقات القبلية،مثل ما حدث لجيش تحرير السودان. إنقسم عدد من القادة الميدانيين عن القياد السياسيين؛ لتشكيل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وجاءت الفرقة الأولى في ربيع عام 2004. وقد إستمد هذا الفصيل أساساً من القبائل التشادية المتأثرة ، ولا تزال تسيطر عليه تشاد بشكل كبير نسبياً . وحدث إنقسام ثان في حركة

العدل والمساواة (JEM–PW) عندما شكُل فصيل صغير من حركة العدل والمساواة جناح من أفراد قبائل غير الزغاوة ووجد الدعم الأيديولوجي من(DPA). وفي يوليو / تموز 2007، انشق فصيل صغير آخر من غير الزقاوة عن حركة العدل والمساواة لتشكيل حركة العدل والمساواة(JEM) القيادة الشرقية (JEM–EC) بسبب الإختلافات في القيادة.

إن التصور الشائع بأن النضال بين جماعات الهوية الأفريقية، مقابل العربية ليس صحيحاً إلا جزئياً. وكما تم النقاش من قبل، فإن التركيبة العرقية الحقيقية لقبائل دارفور كانت غير واضحة، ولا يمكن إعتبارها إنسانية، سواء كانت أفريقية أو عربية. وقد أظهرت الدراسات أن الأحداث الصادمة ، مثل العنف، يمكن أن تؤدي إلى إستقطاب الهوية العرقية الذاتية داخل المجتمعات، مثل ما ينظر إليه في دارفور. ويصدق هذا بشكل خاص في الحالات التي يستخدم فيها القادة الهوية العرقية لتعبئة السكان من أجل قضية، كما يتضح من الفصائل المعارضة في دارفور. وقد دعمت قبائل "عربية" مختلفة فصائل المتمردين في دارفور، على نحو متزايد، ومع تقدم الصراع إكتسب المتمردين المزيد من القوة والنفوذ. ومع تقدم الصراع خلال عامي 2006 و 2007، تم تشكيل القبائل العربية لجماعاتها الخاصة لمحاربة القوات الحكومية، وأبرزها قوات الجبهة التقدمية (PFF)، والتي تعرف أيضاً بإسم الثوريين و قوات الجبهة الديمقراطية (RDFF).

كان التحالف الذي تم تكوينه بين جماعات التمردين في السودان، حدثاً شائعاً في الصراع الدائر في دارفور، والسودان بشكل عام. وكان تحالف الأوائل الذي انضمت إليه جماعات المتمردين في دارفور، هو تحالف الدفاع الوطني، الذي تم تكوينه من تحالف الجماعات المعارضة لنظام البشير. وفي يناير/ كانون الثاني 2006 ، شكلت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان ،تحالف القوى الثورية في غرب السودان. و في فبراير/ شباط ،2004 إنضمت حركة العدل والمساواة، إلى تحالف الجبهة الشرقية . الذي ضم مؤتمر الاسود الحرة والبيجافي شرق السودان. أما التحالف الرئيسي التالي الجبهة الوطنية للاعمار التي شكلتها جماعات المتمردين غير الموقعة على إتفاق السلام الشامل في يونيو / حزيران ، فقد كانت أقوى التحالفات، وذلك وفقاً لما ذكر في العديد من التقارير. وفي أواخر عام 2006، شكلت عدة فصائل جيش تحرير السودان تحالفاً ضعيفاً يعرف باسم الفصائل غير الموقعة . تجدر الإشارة، الى أن الجبهة المتحدة للتحريروالتنمية، التى تشكلت من فصائل متمردة صغيرة ولكنها واسعة القاعدة . تأسست فى يوليو عام 2007 باريتريا.

3. تفاصيل عن جنوب السودان

يقدر عدد سكان جنوب السودان بحوالي 11 مليون نسمة، حيث تمارس المعتقدات الوثنية بواسطة السكان الأصليين ،كما تمارس المعتقدات المسيحية، ولا سيما الكاثوليكية والمجامع اللاهوتية. وتتناقض هذه الممارسات تناقضاً صارخاً مع بقية السودان، الذي يغلب عليه الإسلام. كما يضم الجنوب عدداً كبيراً من المجموعات القبلية، وله لغات أخرى، أكثر مما تستخدم في الشمال. ففي جنوب السودان، نجد قبيلة الدينكا، وهي مجموعة من القبائل الأفريقية ، التي تعيش في حوض النيل و مستنقعات منطقة بحر الغزال ، وجونقلي، وأجزاء من منطقتي كردفان الجنوبية وأعالي النيل. وهم أساساً رعاة ومزراعون، ويعتمدون في موسم الجفاف، على رعي الماشية في المنخفضات الواقعة على ضفاف النيل، ويزرعون الدخن خلال موسم الأمطار في مستنقعات ثابتة. ويبلغ عددهم حوالي 4.5 مليون نسمة، يشكلون حوالي 12٪ من سكان البلد بأكمله، فضلاً عن كونهم، أكبر قبيلة عرقية في جنوب السودان. وتشمل الولايات الشرقية لجنوب السودان قبائل أخرى، حيث تعبربحيرة نيلوتس (الشعوب الزراعية الرعوية في شرق أفريقيا التي تتكلم اللغات النيلية). وهم الشلك، النوير، والماساي. والزاندي، وجولوه قبائل سودانية في الغرب، وتعيش قبائل أشولي ولوتوهو في أقصى الجنوب، وتمتد إلى أوغندا.

ومن الواضح في تاريخ السودان الحديث، أن الشمال العربي كان لديه إهتمام قليل؛لتشارك السلطة مع الجنوب الأفريقي. ففي العام 1955م إندلعت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب قبل الإستقلال، عندما تمردت وحدة عسكرية مكونة من جنوب السودان وهربت إلى جنوب البلاد.في عام 1956 وبعد أن أصبح السودان دولة مستقلة ،رغبت حكومة السودان الحديثة بتوحيد البلادو ذلك من خلال محاولات القيام بإستخدام الأسلحة. وبحلول عام 1970، تلقت كل من جماعة آنانيا المتمردة وحكومة السودان دعماً خارجياً من الأسلحة العسكرية والذخائر والتدريب، مما أدى الى تصاعد القتال. في عام 1971، أنشأ جوزيف لاغو، زعيم القوات الجنوبية المعارضة للخرطوم، حركة تحرير جنوب السودان(SSLM). وقد توحد قادة آنانيا معه، وساند جميع السياسيين الجنوبيين المنفيين تقريباً حركة تحرير السودان. وعلى الرغم من أن حركة تحريرجنوب السودان أنشأت بنية تحتية حاكمة في العديد من المناطق في جنوب السودان، الا أنه بقيت السلطة الحقيقية مع آنانيا، بقيادة لاغو.

وعند إكتشاف الإحتياطيات الإستراتيجية من المعادن والبترول، في الجنوب خلال أوائل السبعينيات، اعتقد رئيس السودان "جعفر نميري"، أنه وجد الحل لمشاكل السودان. ولكن قبل أن يتمكن من إستغلال

هذه المصادر الجديدة للثروة، كان عليه أن يوحد البلاد تحت السلطة المركزية. وبحلول أوائل الثمانينيات، أدت الإضرابات وأعمال الشغب والنقص في السلع والخدمات إلى شل الأمة. وتم حشد الدعم من الأحزاب الشمالية، فأعلن الرئيس نميري في 8 سبتمبر / أيلول 1983 ،أن القوانين المدنية في السودان، قد تم تنقيحها لجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية. إلآ إن شعب جنوب السودان، ومعظمهم من غير المسلمين، قد إعترض على ذلك. وتشكل الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي هيمنت عليه قبيلة الدينكا، بدعم من إثيوبيا وقواتالجيش السوداني المهمشة. وفي عام 1991، إنقسم الجيش الشعبي لتحرير السودان(SPLA) إلى فصائل، ودٌمر تقريباً بلإقتتال الداخلي الذي أعقب ذلك. وتمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من إعادة بناء نفسه، ومواصلة كفاحه المسلح، بينما وقعت الفصائل إتفاق سلام مع الحكومة في عام 1997.

في عام 1997، أدى إتفاق السلام إلى الإقتتال بين فصائل النوير. الذين كانوا جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات الحكومية. تجمع العديد من غرب النوير وبعض الدينكا معاً،إستجابةلتشكيل حركة تحرير جنوب السودان في تحالف مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكما هو الحال بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان، فان حركة جنوب السودان لتحرير السودان سوف تحقق هدفها بتقرير المصير بموجب السودان الفدرالي. وبتاريخ 9 يناير / كانون الثاني 2005 ، تم توقيع إتفاقية السلام الشامل ، تلاها وضع سبعة بروتوكولات تتعلق بتقسيم السلطة والثرة، وحل النزاعات، والحكم معاً. وقد ناشد هذا الإتفاق العديد من المجموعات في الجنوب، حيث إقترح قيام إنتخابات وطنية في عام 2009، وإستفتاء من أجل إنفصال الجنوب في عام 2011. وقد أدى هذا الاتفاق، إلى تخفيف حدة القتال بين الغالبية العظمى، ولكنه أدى إلى إرتفاع حدة التوترات الكامنة داخل حكومة جنوب السودان. وتم تقسيم المقاعد إلى نسب ثابتة، بين كلٍ من جمعية جنوب السودان،حكومة جنوب السودان ، الحركة الشعبية لتحرير السودان ،حزب المؤتمر الوطني و "القوى السياسية الجنوبية الأخرى" في إنتظار الانتخابات . وأدت المنافس السياسية، إلى إهمال مشاركة العديد من القبائل الأخرى في الجنوب، حيث تركزت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الدينكا، وهكذا ازداد الشعور بالعنصرية ضد الدينكا، وخاصة في مدن مثل ياي التي تضم أغلبية سكان كاكواه.

إعتبر الكثيرون في جنوب السودان أن جون قرنق الرئيس السابق (والنائب الأول لرئيس السودان) زعيمهم ؛بسبب جهوده في القتال والإستقلال. غير أن قرنق توفي، وخلفه سلفا كير مياريديت، الذي أدى

اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس السوداني في 11آب / أغسطس 2005. ولم يكن مياريديت يحظى بنفس مستوى التأييد الشعبي، كما حُظي به قرنق. وقد كانت عائدات الموارد الطبيعية التي قدمتها إتفاقية السلام الشامل مثار جدلٍ حول المبالغ التي قدمتها حكومة السودان، وكذلك تخصيصها وإستخدامها من قبل مياريديت وحكومة جنوب السودان. وقد أدى عدم القدرة على الحكم بفعالية، ووقف الفساد، وفشله في تحسين الظروف الإقتصادية في جنوب السودان حتى الان، إلى فقدان الثقة في حكومة جنوب السودان لدى الكثيرين من قبيلة الدينكا والنوير والقبائل الجنوبية الاخرى.

يعتبر الجيش الشعبي لتحرير السودان، هو الذراع العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان. ولا تزال العديد من مناطق جنوب السودان، تتصارع ضد الحكومة السودان من أجل السيطرة الإقليمية على الموارد الطبيعية. وقد شكلت وحدات متكاملة مشتركة تتألف من القوات المسلحة السودانية وأعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان ، بتكليف من سلطة التحالف المؤقتة ، مما أدى إلى فقدان الأمن في العديد من المناطق. وقد أجبر التوتر الداخلي في جنوب السودان . الموجود في غيرمناطق الدينكا . الجيش الشعبي لتحرير السودان، على العمل كقوة إحتلال، للحفاظ على السلام،وردع دعم الميليشيات، التي ترعاها الحكومة السودانية مثل جيش الرب اليوغندي للمقاومة.

4. **تحليل الشبكة الإجتماعية** :

تشكل الدراسات الإثنوغرافية المبينة في القسم السابق أساساً للتكرار الأولي لنظام التحليل الشبكة الإجتماعية (SNA). تشير دراسة الإثنولوجية (علم الأعراق البشرية) المبينة في القسم السابق إلى أهمية القبائل والعشاير في السودان، حيث أن هذه الروابط، يمكن أن تتقاطع وتتجاوز الأهداف والطموحات السياسية. ومن المهم أن نلاحظ ،أنه عندما نتحدث عن قبيلة، فنحن لا نتحدث عن تركيب القيادة القبلية فقط، ولكن عن الهوية المشتركة داخل الهيكل الإجتماعي. وتسمح دراسة المحيط النوعي للوضع في دارفور، بتكوين فرضية مفادها: أن المجموعات المتمردة تتشكل على أُسس قبلية وعشيرة. وتستخدم هذه الدراسة نظام التحليل روابط الشبكة الاجتماعية؛ للتحقق من صحة هذه الفرضية،وكأداة إستكشافية؛ لتحديد كيفية مقارنتها مع العلاقات الأخرى، بين المنظمات المتمردة أو التباين معها أو إثباتها.

تحدد المنهجية المستخدمة في هذا الفصل، منظمات المتمردين بإعتبارها المستوى العُقدي للتحليل؛ أي المنظمات هي الجهات الفاعلة (العُقد) في الرابطة. يفحص التحليل العلاقات التالية: 1) أهداف

المجموعة، 2) التحالفات المعلنة، 3) العلاقات القبلية، و 4) العلاقات التطبيقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل ينظر في علاقات متعددة، تتكون من مجموعة العلاقات المذكورة أعلاه. يتم تعريف أهداف المجموعة على أنها أهداف الدولة النهائية المُعلنة للجمهور، والتي يتم نقلها من خلال البيانات الرسمية أو الإعلانات العامة. وتشكل التحالفات المعلنة رسمياً تحالفات بين مجموعات المتمردين التي هي – لأغراض هذه الدراسة – مجموعة محددة من الجهات الفاعلة التي أُعلنت رسمياً التعاون من أجل قضية مشتركة. وتظهر العلاقات القبلية كعلاقات منظمات المتمردين مع القبائل في المنطقة. وتبين الروابط التطبيقية تتنفيذ المنظمات عمليات قتالية تركز على ذات الأهداف المستهدفة معا.

إن الفصائل المتمردة المختلفة داخل منطقة الصراع، قد يكون لها أهداف مختلفة و متوقعة نتيجة لنضالها. وبصفة عامة،نجد لدى الجماعات المتمردة في السودان، ثلاثة أهداف معلنة، وهي الأساس المنطقي لنضالهم: تغيير النظام، تقرير المصير، والتمثيل المتساوي. فتغيير النظام هو الأكثر حسماً، ويستتبعه إزالة القيادة أو الهيكل الحكومي الموجود داخل السودان. وفي حالة السودان، فإن حق تقرير المصير، هو الحق في الوجود كدولة إتحادية في نطاق السودان الكبير، كما هو مبين في الفصل الثالث. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا ليس إنفصالاً، وإن كان هدفاً مشتركاً لسكان جنوب السودان، وليس هدفاً معلناً لأي جماعة متمردة حالياً في السودان (أواخر صيف 2007). وأن الهدف النهائي هو التمثيل المتساوي. ويمكن إعتبار هذا الهدف هدفاً للتهميش والحق والقدرة على المشاركة الفعالة والتمثيل في الحكومة. ويبين الشكل 13 أدناه، الجماعات المتمردة التي لديها أهدافاً معلنة. وتتمثل فصائل المتمردين في العُقد المستديرة في النظام الإجتماعي والقبائل ممثلة بعُقد مربع أحمر. فالألوان تتطابق مع الإنتماء الإثني الذي أعلنتهُ كلٍ من الجماعات إما رسمياً أو شعبياً (داخل مناطق النزاع)، في حين أن حجم عُقدة مجموعة المتمردين يعكس الأحجام بالمقارنة للمجموعات مع بعضها البعض.

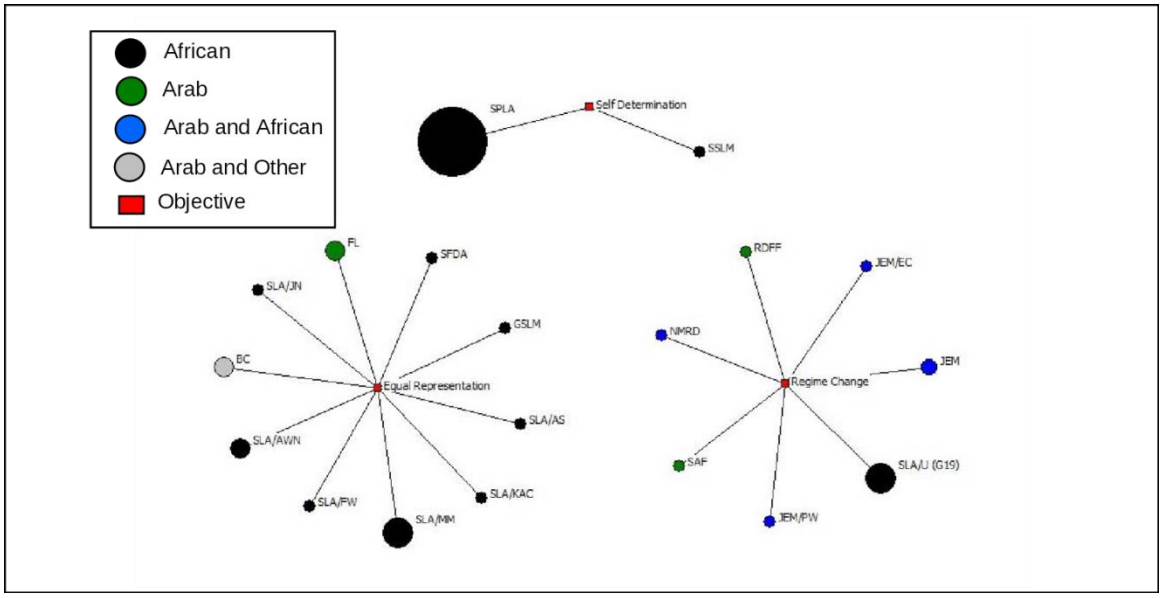

الشكل "13 " ـ أهداف مجموعة المتمردين

يبين الشكل" 14" أدناه، العلاقة القبلية للمنظمات المتمردة. وتجدر الإشارة إلى أن الهوية الإثنية المُعلنة للمجموعة المتمردة ،لا تتطابق دائماً مع تحديد التشكيلة القبلية للمنظمات، لا سيما في حالة عناصر جيش تحرير السودان التي يطلق عليها إسم "أفريقي" عادة مثل "جيش تحرير السودان "SLA " ، جيش تحرير السودان– مني مناوي"SLA–MM," ،جيش تحرير السودان–الارادة الحرة"SLA–FW" ،وجيش اتحرير السودان– قيادة الوحدة"SLA–UC". وتضم هذه المجموعات المتمردة،أعضاء قبائل من الرزيقات العرب، بالإضافة إلى أعضاء القبائل الأفريقية. وأخيرا، من الخطورة ملاحظة أن هنالك روابط قبلية بين عناصر فصائل جيش تحرير السودان، التي تتخذ من الشمال مقراً لها، وعناصر الجنجويد التى تدعمها الحكومة. هذه النقطة مهمة، حيث كانت هذه الفصائل الشمالية، والتي شاركت في مفاوضات إتفاق السلام الشامل جزئياً أو كلياً، في حين لم تشارك المجموعات الأخرى، مثل فصائل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان. ولعل العلاقات القبلية الشمالية قد أثرت على المتمردين الذين جاءوا إلى طاولة المفاوضات في إتفاق سلام في دارفور للتفاوض مع الحكومة، في حين أن الإفتقار الى هذه الروابط، قد يكون لعب دوراً هاماً في الفشل ، اكثر من تلك العناصر الأخرى المشاركة في مفاوضات إتفاق السلام الشامل(C P A).

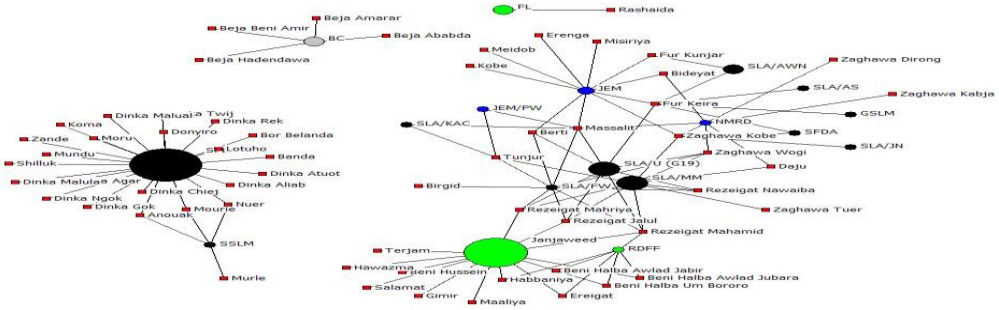

الشكل" 14 " . علاقات المجوعة القبلية

يهدف تشكيل التحالف إلى زيادة قدرات المنظمة، وهو مهم بشكل خاص للمنظمات الأضعف من خصومها أو أقرانها من حيث القوة والنفوذ. وتزيد هذه المجموعات من قدرتها القتالية من خلال توحيدها بتشكيل التحالفات ضد الحكومة وأعوانها، ومن المحتمل أن تكتسب نفوذاً متزايداً على قاعدة السكان النسبية، وتزيد من قدرتها التفاوضية في المفاوضات المحلية والدولية.

يبين الشكل" 15" أدناه، عضوية مجموعة المتمردين في السودان، موزعة على قرار التحالفات المُعلنة. وتنتمي غالبية الجماعات المتمردة الى تحالف واحد على الأقل. خمسة تنتمي إلى أكثر من واحد، وستة تنتمي إلى لا شيء. ويبدو أن الصورة الشبكية الترابطية لهذه الجماعات، تشير إلى أن أعضائها لا يبدو أنهم يؤثرون في تشكيل أو تكوين التحالفات نفسها. وربما تكون التحالفات تتشكل لتوحيد الهدف بين المجموعات المقاتلة،بدلاً من كونها مسألة سياسية، قائمة بسبب قوة الإرتباطات الشخصية، والأهداف المطولة، أو الحس العام.

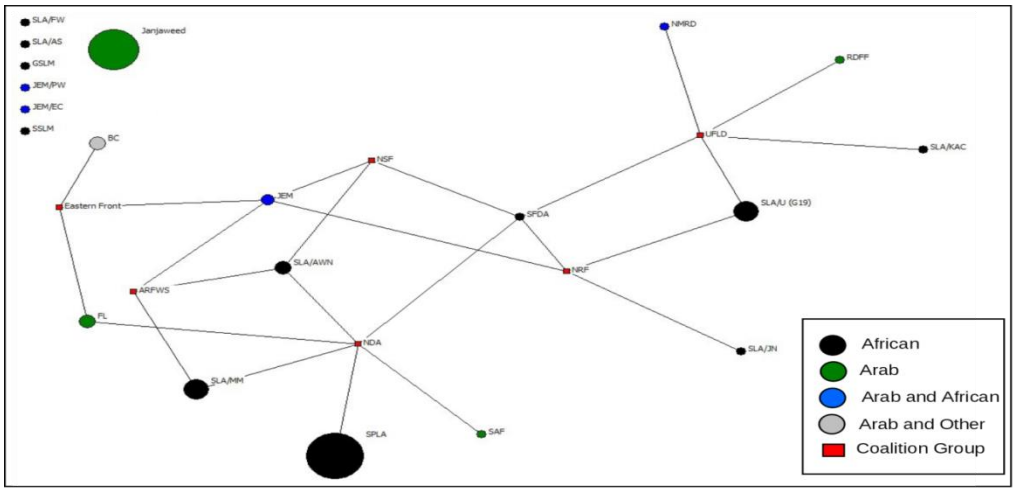

الشكل "15 "– التحالفات المتمردة المعلنة

تشكل تجميع العلاقات المتعددة إنتماءات في تحليل الشبكة الاجتماعية. وتتيح لنا العلاقات المتتعددة المقارنة، وتحديد، وفهم الروابط الهامة، والعُقد المركزية، مع الشبكة بصورة شاملة.ويبين الشكل (16) موقع الخط القاعدي الممثل للمجموعات المتمردة والذي يستخدم كمرجع للمقارنة في العلاقات المتعددة التالية.

الشكل" 16" مواقع مجموعة المتمردين المرجعية في المخطط الاجتماعي المتعدد

أن المجموعات المتمردة في السودان، تشكل تحالفات مع جماعات متمردة أخرى، لها نفس الأهداف، أولها أهداف مشابهة، لتمثل تجمع موحد في معارضتها للحكومة، وهذا إفتراض معقول في منهج عامل الوحدة العقلانية. يبين الشكل "17" أدناه، مقارنة بين الروابط الموضوعية وعلاقات التحالفات بين الجماعات المتمردة. ويتضح على الفور من الرسوم البيانية، أن التحالفات المتمردة لم يتم تشكيلها لدعم الأهداف المشتركة، مما يشير إلى أن هناك أسباباً أُخرى تحدد التحالفات، أو ربما، أن التحالفات تستخدم لأغراض تتجاوز الحدود.

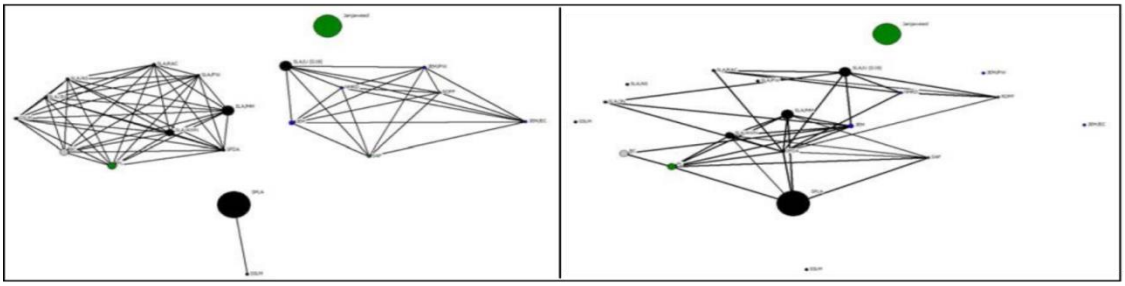

الشكل "17". الأهداف (إلى اليسار) و روابط التحالف (الى اليمين)

هناك إفتراض ثان، يتم إختباره هو عما إذا كان التعاون العملي للمتمردين، بصرف النظر عن تشكيل التحالف، يدعم الأهداف العامة للمتمردين. يوضح الشكل" 18" أدناه، أن الروابط العملية بين المجموعات، تعكس روابط موضوعية مشتركة، بينما يبين الشكل" 19" أن روابط التحالف تعبر بشكل أكبر عن العلاقات العملية، على الرغم من أن العلاقات العامة المشتركة بين الشبكتين لاتزال أقل من50٪ .

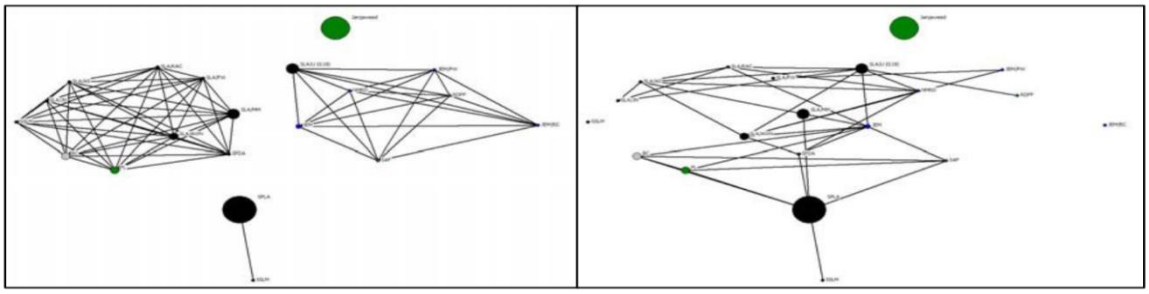

الشكل" 18". الهدف (إلى اليسار) والعلاقات العملية (الى اليمين)

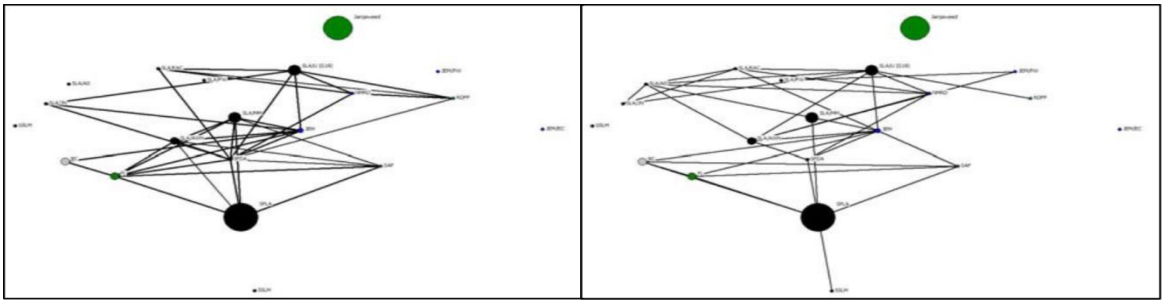

الشكل 19. التحالف (يسار) والعلاقات العملية (الى اليمين)

يبين الشكل "20" أدناه، الروابط العملية والقبلية. وتتمثل إحدى النقاط الرئيسية في أن، العلاقات القبلية تشمل جزءاً كبيراً من العلاقات العملية، مع الإستثناءات الرئيسية التي تتمثل في العلاقات العملية مع جماعات المتمردين المهمشين جغرافياً، (ومن الأمثلة على ذلك :الدور الذي يمتد على الحدود هو حركة العدل والمساواة في غرب السودان، التي تشكل التحالف مع مؤتمر البجا والأسود الحرة في شرق

السودان). وتبين المقارنة بين التحالف والعلاقات القبلية في الشكل "21 "أدناه ،أن جزءاً كبيراً من روابط التحالف، لا تقوم على العلاقات القبلية. وهذا يضفي مصداقية على النظرية القائلة بأن االتحالفات تتشكل لأسباب لا ترتبط بالهوية العرقية، أو الأهداف الموضوعية.

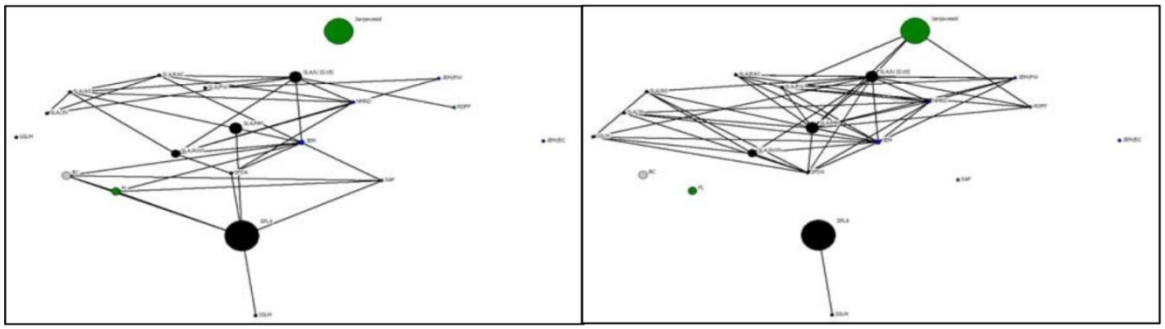

.الشكل" 20". العلاقات (اليسرى) والقبلية (اليمنى).

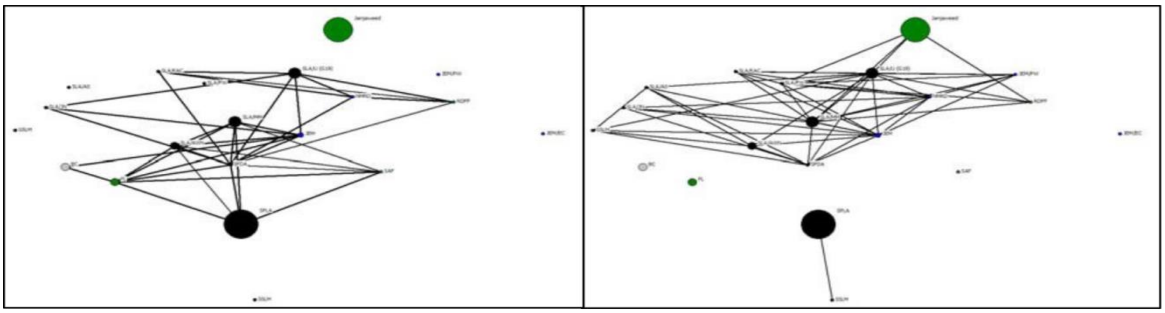

الشكل" 21" التحالف (يسار) والعلاقات القبلية (اليمنى).

يشير التحليل الوارد أعلاه، إلى أن جماعات المتمردين داخل دارفور تعمل على طول الخطوط القبلية. هذا الفهم أمر بالغ الأهمية في حالة دارفور، حيث أن العديد من المحللين والمفاوضين الغربيين، يتعاملون مع المنظمات المتمردة بطريقة أكثر ملاءمة، من التعامل مع الهيئات التنظيمية على المستوى الوطني. وليس من المستغرب أن تكون هذه الاساليب قد واجهت الفشل والإحباط، كالإتفاق عقب فشل الاتفاق ؛ بسبب المجموعات المنشقة على طول السلالات القبلية، ما بين التي تتفق او تخالف شروط الإتفاق. إن درجة أهمية العلاقات القبلية في جنوب السودان ليست واضحة في هذا المستوى من التحليل. ويعزز هذا التحليل الفكرة القائلة: بأن علاقات التحالف تبدو أساساً آلية ضعيفة ملزمة، لربط المجموعات المتنوعة جغرافياً. ويبدو أن التحليل السياقي الذي تم إجراءه إستناداً إلى هذه النتائج، قد أشار إلى أن هذه

التحالفات تستخدم لتكوين جبهة موحدة خارجية "سياسية" (سودانية) معارضة للحكومة السودانية أكثر من أي سبب آخر.

يوفر تحليل الشبكة الإجتماعية الرياضي للشبكة العملية ، القدرة على تحديد المجموعات الفرعية (الزمر) داخل الرابطة. وقد حدد هذا التحليل، الذي تم باستخدام برنامج " IUCINET SNA" و "مجموعة الانتماءات القبلية"، وجود تسع زُمر عملية:

1. جيش تحرير السودان / عبد الواحد نور، جيش تحرير السودان / القيادة الموحدة المجموعة 19،جيش تحرير السودان / عبد الشافي ، حركة العدل والمساواة .
2. جيش تحرير السودان /عبد الواحد نور ، حركة العدل والمساواة، الجبهة الديموقراطة الفدرالية السودانية.
3. جيش تحرير السودان/قيادة خميس عبدالله،جيش تحرير السودان /قيادة الوحدة المجموعة 19)، جيش تحرير السودان / عبد الشافي،حركة العدل والمساواة.
4. حركة العدل والمساواة، مؤتمر البجا، الأسود الحرة.
5. جيش تحرير السودان/ خميس عبدالله ،جيش تحرير السودان /القيادة الموحدة،المجموعة 19 ، جيش تحرير السودان / جار النبي، جيش تحرير السودان/ عبد الشافي.
6. جيش تحرير السودان / عبد الواحد نور،جيش تحرير السودان/ قيادة الوحدة) المجموعة 19 ، جيش تحرير السودان / عبد الشافي،الحركة القومية والتنمية .
7. جيش تحرير السودان / عبد الواحد نور، الحركة القومية والتنمية ،اللجنة القومية الفدرالية السودانية.
8. جيش تحرير السودان/ قيادة خميس عبدالله، جيش تحرير السودان / قيادة الوحدة (G19)،جيش تحرير السودان / عبدالشافي، الحركة القومية للاعمار والتنمية.
9. مؤتمر البجا، الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومن الملاحظ، انه ليس من بين تلك النقاط البارزة في هذه الزُمر العملية الموجودة في التحليل، ما يتفق مع التحالفات المعلنة. وتساعد هذه المعلومات على التحقق من صحة التقييم الأولي، بأن التحالفات تلعب دوراً أقل في أنشطة المتمردين في دارفور، أكثر مما ينظر إليه عادةً. حيث تم أُجرى قياس مركزيتان على نفس مجموعة البيانات هذه. اولاً: درجة المركزية توضح أساس المركزية المباشرة للعلاقات القبلية ، وتنتج من حيث المركزية ما يلي: جيش تحرير السودان – قيادة الوحدة ،جيش تحرير

السودان . جناح السلام، جيش تحرير السودان – الإرادة الحرة، جيش تحرير السودان . مني مناوي – حركة العدل والمساواة، الجنجويد، الحركة القومية للاعمار والتنمية ، جيش تحرير السودان – الجبهة الفدرالية القومية السودانية ، جيش تحرير السودان، حركة العدل والمساواة . جناح السلام ، جيش تحرير السودان –قيادة خميس عبدالله، جيش تحرير السودان . عبد الواحد نور، حركة تحريرحكومة جنوب السودان، جيش تحرير السودان – عبد الشافي . جيش تحرير السودان . جار النبي ، حركة تحرير جنوب السودان – الجيش الشعبي لتحرير السودان، حركة العدل والمساواة مؤتمر البجا والأسود الحرة . ثانياً: المركزية الموجهة**و تقيس المركزية** على أساس الروابط المباشرة وليس فقط العوامل، ولكن الروابط من الجهات الفاعلة الأخرى في العلاقة أن العامل تحت التحليل المتصل. ويوفر هذا القياس المركزي النتائج التالية بحسب المركزية: جيش تحرير السودان . مني مناوي، جيش تحرير السودان – عبد الواحد نور، جيش تحرير السودان – قيادة خميس عبدالله ، جيش تحرير السودان – قيادة الوحدة ، جيش تحرير السودان – جار النبي ، جيش تحرير السودان – الإرادة الحرة ، جيش تحرير السودان عبد الشافي ، حركة تحرير السودان الكبير ،حركة العدل والمساواة، حركة العدل والمساواة . جناح السلام ، حركة العدل والمساواة ، الحركة القومية لإعمار والتنمية، مؤتمر البجا، الأسود الحرة، تحالف الديموقراطي للسودان الفدرالي، ، الجيش الشعبي لتحرير السودان، حركة تحرير جنوب السودان، والجانجاويد.

يعكس **القياس الأول** أهمية الفاعل القائم على قدرتهم على تعبئة الموارد (الأفراد، المعدات، وما إلى ذلك) ،والتأثير على الحالات من خلال الروابط القبلية المباشرة. ويظهر القياس الثاني أهمية الجهات الفاعلة لتعبئة الموارد من خلال ليس فقط الروابط، ولكن روابط الآخرين التي تتصل بها. وتحدد الأنماط العملية الحالية، التأثير المباشر والتأثير على السكان. يعطينا تحليل درجة المركزية القدرة على تحديد المنظمات المركزية على أساس الروابط العملية. ويكشف هذا التحليل منظمات التمرد التالية حسب ترتيب المركزية التشغيلية: حركة العدل والمساواة ، وجيش تحرير السودان / قيادة الوحدة ، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وجيش تحرير السودان / عبد الواحد نور، وجيش تحرير السودان /عبدالشافي، جيش تحرير السودان/ قيادة خميس عبدالله، الحركة القومية للاعمار والتنمية، التحالف الدمقراطي لسودان الفدرالي ،قوي جيش السودان ، الأسود الحرة، مؤتمر البجا ، جيش تحرير السودان / جار النبي، جيش تحرير السودان / جناج السلام، حركة تحرير السودان/ مني مناوي،جيش تحرير السودان الارادة الحرة ،حركة تحرير جنوب السودان، حركة العدل والمساواة ، حركة تحرير السودان الكبرى.

ومن المهم جداَ أن نلاحظ أن التحليل يثبت تصورات الجهات الفاعلة الرئيسية العاملة حالياً، (مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان / جيش تحرير السودان / جيش تحرير السودان / جيش تحرير السودان / عبدالواحد نور) ،ويظهر أن الآخرين الذين غالباً ما يعتقد أنهم فاعلون أساسين (جيش تحرير السودان / و) يكونون أقل من ذلك. وعموماً، تسمح كل من هذه التدابير بإستخدام البيانات المناسبة؛ لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية الحالية والمستقبلية، والمحتملة داخل الشبكة أو الشبكات.

وقد كشفت بيانات الإنتماء القبلي الفصائل التي تتطابق مع أنماط التعاون على المدى الطويل، حيث تم إجراء تحليل نمذجة الكتل على ذات الجماعة المتمردة التالية:

1. قوى الجبهة الدارفورية الثورية.
2. جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة، حركة العدل والمساواة / جناح السلام.
3. جيش تحرير السودان /جار النبي.
4. الائتلاف الديمقراطي للسودان الفدرالي.
5. حركة تحرير السودان الكبير.
6. حركة العدل والمساوة /القيادة الشرقية.
7. الجنجويد .
8. حركة تحرير جنوب السودان.
9. حركة تحرير السودان /مني مناوي .
10. مؤتمر البجا،الأسود الحرة ،جيش تحرير السودان.
11. جيش تحرير السودان / عبدالواحد نور، جيش تحرير السودان / قيادة خميس عبدالله ، جيش تحرير السودان / قيادة الوحدة)المجموعة 19) ، ،جيش تحرير السودان / عبد الشافي،حركة العدل والمساوة ،الحركة القومية للبناء والتعمير.

تم تتطابق النتائج المبينة أعلاه، مع أنماط التعاون العملي لمجموعة المتمردين الفعلية. وتسمح هذه المعلومات بتحديد "التحالفات العملية الحقيقية"، من جانب التحالفات المعلنة، وتسمح بتركيز التداخل على مجموعات محددة من الجهات الفاعلة. وكذلك يوفر نمذجة الكتل تصوراً للتحالفات المحتملة التي يمكن أن تتشكل أو تنقسم (بسبب وجود روابط ملزمة) داخل الشبكة ، عن طريق ضبط أرقام كتلة تستخدم لنمذجة الفصائل داخل برامج نمذجة تحليل االشبكةالإجتماعية.

يوضح الشكل "22" أدناه، علاقة الجقراقيا بالمجموعات المتمردة في دارفور، وإنتشارها على الخارطة العرقية الموضحة في الشكل" 5" الفصل الثالث . وكما يتضح من التركيب أن مجموعات المتمردين تعمل بشكل عام داخل مناطقها المرتبطة بالقبيلة ، وهذا يوفر تدبيراً عملياً يتم من خلاله التحقق من العامل البارز في عمليات المتمردين ، أي أنها تستند الى الناحية القبلية، و يجب أن تلعب الأهمية الأساسية لهذا العامل دوراً مميزاً في أي من الخيارات تهدف الى مشاركة توحيد أو تقسيم الجماعات المتمردة ، كما أن أهمية العلاقات الشبكية في السودان تنعكس على ما يبدوء في الوضع الحالي لإتفاق سلام دارفور في دارفور، والذي يشير الى أن إستعداد الجماعات المتمردة للحضور أو التوقيع على إتفاق سلام قد لا يكون على نفس القدر من الأهمية مثل من هم مرتبطون به، وهذا ماسوف يتم تناوله في الفصل السادس.

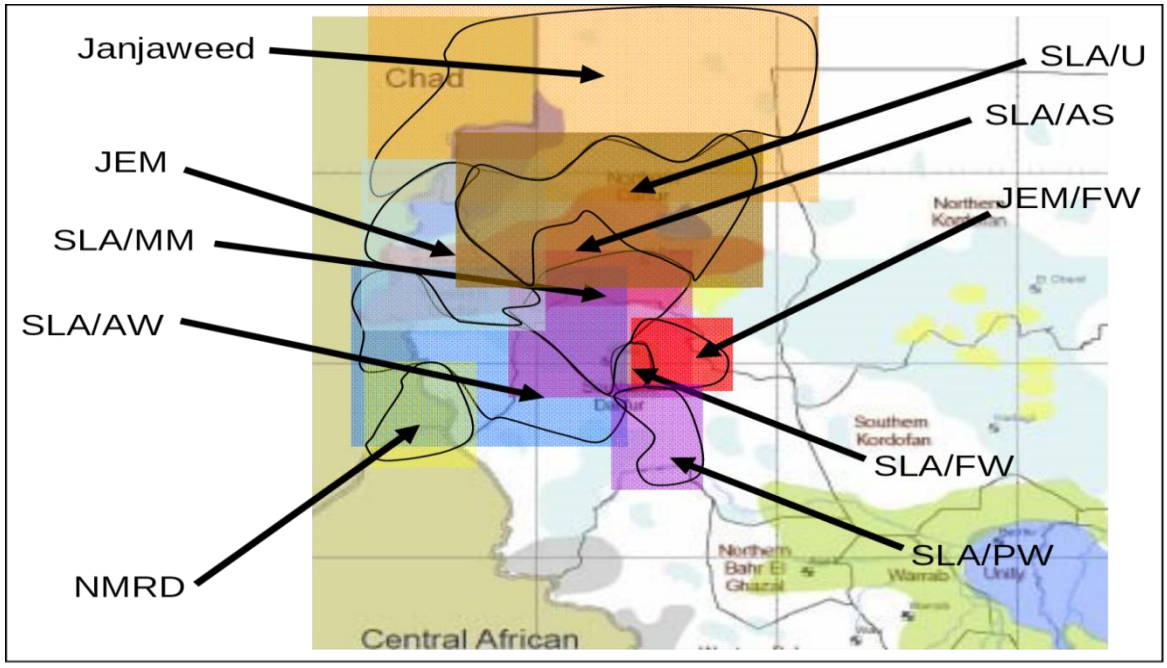

الشكل"22"مناطق عمليات مجموعات قبائل دارفور عامة

يقدم تحليل علاقة الطوبوغرافية، تصوراً حول تعقيد الوضع في السودان، وفي الوقت نفسه يوفير فهماً أوضح للعلاقات المعنية. أن هذا التقييم الأولي واسعاًغير أنه ليس عميقاً من حيث المعلومات والتحليل، وتشير العلاقة الطبوغرافية "NT" ،إلى أن السبيل للتأثير على الصراع في السودان هو من خلال العناصر القبلية والإنتماءات المختلفة. وهذا يتناقض مع التفكير التقليدي في حل الصراعات الذي يسعى إلى إشراك المشاركين في الصراع ككيانات سياسية ، حيث يتم تعريف رأس المال الإجتماعي (من هنا الثقة والسلطة والنفوذ) بالتركيب التنظيمي والمعايير الإجتماعية الغربية. وتشير التقارير المنشورة وقت

كتابة هذه الدراسة، إلى أن المنهجية المستخدمة في كل من دارفور وجنوب السودان تستند أساساً على هذه المنهجية التقليدية. وتنشأ المشاكل حينئذ عندما ترسخ الثقة والسلطة والنفوذ مفاهيم مثل الإنتماء القبلي والعشائري ،التي تكون أجنبية على الوسطاء الخارجيين أو وكالات التدخل. وينبغي أن يتضح من هذا التحليل أن الأوضاع في السودان تستند في واقع الأمر إلى هذه الأنواع من العلاقات، ومن ثم فليس من المستغرب أن محاولات التفاوض على حلول مستقرة طويلة الأجل للصراعات قد فشلت تماماً.

إن تحليل علاقة الطوبوغرافية "NT" قد يستمر باستخدام الحتميات المستفادة في البداية، لتشغيل المزيد من جمع البيانات وتحليلها؛ لإثبات أو إنكار التصورات الأولية ومواصلة صقل مفهوم رأس المال الإجتماعي للمشاركين. بالإضافة إلى ذلك، ركز هذا الفصل أساساً على جماعات المتمردين وتفاعلهم مع السكان. ويمكن إستخدام مزيد من التحليل بإستخدام هذه المنهجية لدراسة تفاعلات النقاط الأخرى في نموذج الماس؛ وهي الدولة والجهات الفاعلة الخارجية. ينتج عن هذا التحليلالعلاقة طبوغرافية "NT" ملاحظات يمكن تغذيتها مرة أخرى في نموذج الصراع الديناميكي؛ لضبط القيم للمشاركين في التكرارات اللاحقة، فضلاً عن كونها مفيدة لتأطير أكثر تحديداً لتقييم الوضع. وسيتم شرح هذه العملية من تحليل الإرتباط في الفصل السادس.

سادساً: تحليل الإرتباط

"تتجاوز المرات في هذا المجال التنبؤ الدقيق بسبب تنوع العوامل في العملية، وليس بسبب أي نقص في نظام الطبيعة".

- البرت اينشتاين

أ. الإطار الإرتباطي

إن الحروب والصراعات الداخلية ترفض القياس لدراسة الصراع بالطرق الكلاسيكية. فلا تصف المقاييس التقليدية طبيعة اللاعبين بدقة ، دوافعهم أو قدراتهم. وتؤدي محاولة إستخدام هذه الأساليب إلى فهم غير دقيق للصراع، ويمكن أن تؤدي إلى محاولات مضللة للتأثير على النتيجة. فالحروب الداخلية معقدة، وتتأثر بعوامل غير واردة في التحليل التقليدي للصراع الداخلي. تخلق هذه الصراعات الداخلية وضعاً يعرض نفسه على أنه غير مفهوم، مع احداث لا يمكن تفسيرها، والتي لا تتفق مع الأنماط الغربية للسلوك. فإذا تم تطبيق الصورة المناسبة، فإن هذه العوامل الغامضة تكشف عن نفسها، مما يجعل نفس العوامل ليس فقط مفهومة بل يمكن تفسيرها، وأيضا يمكن أن تتفق مع الأنماط السلوك المجتمعية المحلية منها والإقليمية. ويقدم نظام الأمن المتكيف، نظاماً يمكن أن يحديد من خلاله هذه العوامل؛ من أجل التوصل إلى فهم أوضح للصراع. وعند القيام بذلك، يمكن صياغة الحتميات المستمدةوالخطط المرسومة للدخول في المشاركة، حيث يمكن توقع نتائجها بدقة أكبر.

يستخدم مفهوم الإرتباط عادة في البحث لتحديد علاقة متبادلة، أو سببية بين مجموعتين من المتغيرات. يتم النظر هنا في نتائج الصور التحليلية المتعددة والمتميزة بعلاقاتها مع بعضها البعض، وكيف يمكن أن تنطبق في محيط وضع معين. فمن الناحية التحليلية ترتبط النتائج الناتجة من كل صورة تحليلية، وتصنف نحو تطبيقها كحتميات تطبق على نطاق واسع في الحروب الداخلية، خطط مرسومة للحالة بدلاً من ذلك.

يستمد تحليل الأرتباط الجزئي (AC) تقييم التركيب، وتنيظم الدروس المستخلصة من الصور التحليلية الثلاثة. وتقدم تتقييم الحالة النوعية فهماً أساسياً للبيئة. وهي صورة تراكمية تستند إلى مستوى المعرفة قبل بدء الدراسة وما تم تجميعه من خلال عملية البحث وجمع البيانات. وهو أمر بالغ الأهمية لأنه يضع الأساس للمرشح المعرفي الذي يتم من خلاله التحليل. يكشف نموذج الصراع الديناميكي عن طبيعة الصراع من منظور دور الاعبان في نظرية اللعبة. وهو يحدد الدور الذي يجب أن يكون، ووجود الادوار المتداخلة، وعما إذا كان يوجد مجال قابل للتفاوض أم لا. ويمكن أن تصبح إستراتيجيات الخيار المشترك الممكنة أو التي يمكن إستخدامها لإنشاء مثل هذا المجال واضحة، وبذا يتم تقييم أي إتفاقات حالية من أجل سريانها وإستمرارها. المدخل الثالث:علاقة الطوبوغرافية ، ويعرض العلاقة القائمة على

الثقة والمعاملة بالمثل، والتي تؤثر على سلوك الجهات الفاعلة في الصراع. ومن ضمن نتائج هذه الصورة : لماذا تتشكل التحالفات، ما هي المصالح المشتركة الأكثر تأثيراً، ولماذا تنشق المنظمات إلى مجموعات فرعية.

تبدأ عملية الإتباط (المبينة في الشكل 23) بإدراج الدروس المستخلصة من كل الصور التحليلية الثلاث: التقييم النوعي للوضع (QSE)، نموذج الصراع الديناميكي (DCM) وعلاقة الطبوغرافية (NT). ثم يتم تعريف الدروسكمفهوم يقود الى صورة معينة والتي تم تقييمها من خلال مرشح المعرفي لنظرية التمرد (الفصل الثاني). وهذه الدروس ليست في ترتيب معين؛ ينشأ بعضها من منظور تحليلي واحد، في حين أن البعض الآخر قد يردد أو يدعم بعضها بعضاً في صور متعددة. وتصنف الدروس ضمن إطار يلتقط مجموعة كاملة من الوسائل أو الآثار لتحقيق الأهداف الوطنية. يتم إختيار الإطار من قبل المستخدم بناءً على نية صانع القرار.

وتستخدم الدبلوماسية، والإستخبارات، والعسكرية، والإقتصادية، والمالية، والمعلومات، وإنفاذ القانون (DIMEFIL) لتعيين مساحة من الاحداث أو الخيارات. وتستخدم السياسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والاستخباراتية والبنية التحتية لوصف مجموعة من الأثار التي يتعين النظر فيها. وكلاهما يشدد على العوامل التي تسهم في تحديد البيئة الإجتماعية والثقافية المحيطة بالنزاع.

يستخدم مخطط "PMESII" لأغراض دراسة هذة الحالة ، فهو الإطار الأكثر شمولية للوسائل لتحقيق الأهداف والآثار الوطنية. إن الخبرة في كل من هذه المجالات ضرورية في تقييم صلاحية وتطبيق الدروس من كل منطقة. والدروس التي يمكن أن تطبق خارج نزاع الدراسة المحدد تستند إلى التاريخ، وتدعمها نظرية راسخة، تصبح ضرورية. ثم يتم تطبيق هذه الحتميات مرة أخرى في منطقة محددة من الصراع ،ويتم تقييمها لجدوى وإمكانية إحداث التأثيرات المرجوة. وأن تلك التي تستوفي المعايير تصبح نهجاً ممكناً للتأثير على نتائج الأحداث.

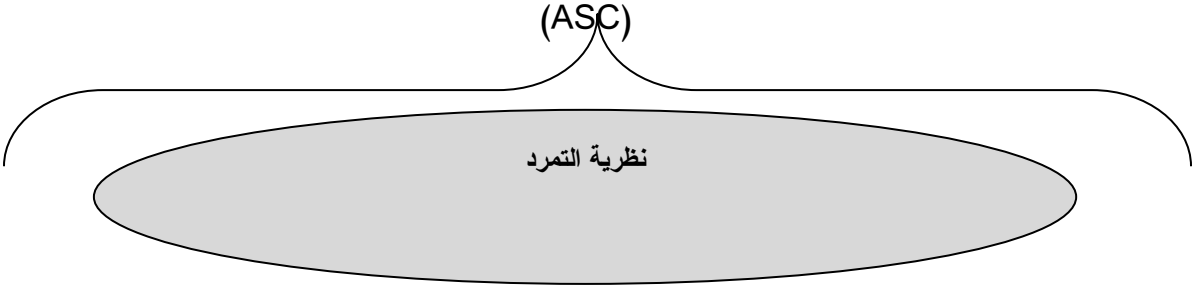

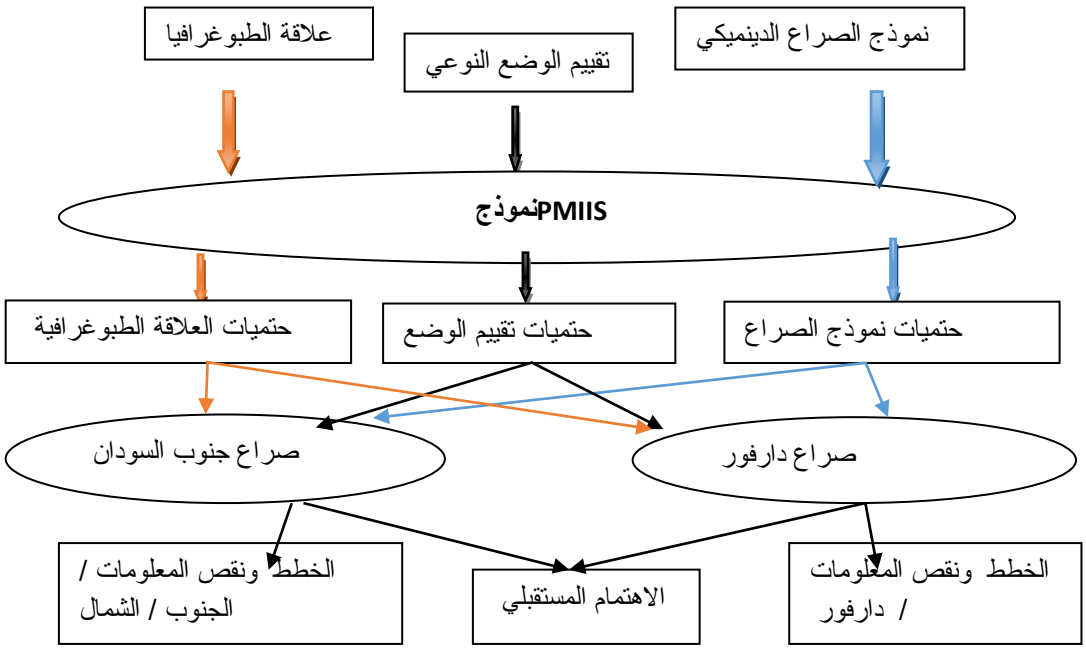

الشكل "23" . عملية تحليل الإرتباط

يتطلب تحليل الأرتباط معرفة متعمقة في مجالات متعددة من الخبرة، لتكون بمثابة مرشحات إدراكية للمخرجات المشتقة. فهناك حاجة إلى فهم نظرية التمرد، حيث أن البناء مصمم للتركيز على الوضع الأمني والصراع بين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول. نظرية التمرد ـ التي قيد الدراسة ــ هي الأساس الذي يجب من خلاله تقييم العوامل التي تؤثر على الصراع. ويقدم فهم الصراع المحدد درساً سابقاً فيما يتعلق بالحروب الداخلية ،لمعرفة كيف ولماذا تبدأ عمليات التمرد، وكيف أنها تدافع عن نفسها، وكيف تنتهي. كما أنه يسمح بتفسير الأحداث والافعال فيما يتعلق بكيفية تطور عمليات التمرد ومحاولة تحقيق أهدافها. وأخيراً، فإنه يقدم رؤي واضحة عن كيف يمكن للنزاع أن يتطور، ويعزز القدرة على توقع محاولات آثار التأثير على الوضع. وحتى يتم فهم هذه الآثار، وتوليد الحتميات والنهج الممكنة، من الضروري فهم الدبلوماسية الدولية، والقدرات العسكرية، والإقتصاد، والوظائف الإجتماعية، وعمليات المعلومات. وهذا الفهم يعزز كثيراً من فعالية إستخدام مخططات مثل "PMSII".

إن مقدار التأثير الدبلوماسي الذي يمكن أن تكون عليه أمة واحدة فيما يتعلق بنزاع داخل دولة أخرى ذات سيادة لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت قدرات وأساليب المشاركة الدبلوماسية معروفة. إن المعرفة بالنظرية الإقتصادية، مقترنة بفهم الإقتصاد المحلي في منطقة الصراع ، يمكن أن تساعد في تفسير نجاح أو فشل العقوبات، أو تحديد نوع المساعدة اللازمة لتزويد أحد الجانبين بكمية محددة مميزة. إن فهم

القدرات والإستراتيجيات والتكتيكات العسكرية أمر بالغ الأهمية لتقييم أنواع العمليات التي يمكن للفاعلين القيام بها والآثار التي قد تترتب على التدخل العسكري. ويمكن أن تساعد الخبرة في هذه المجالات أيضا على تفسير الطريقة التي يتفاعل بها المشاركون في الصراع مع بعضهم البعض على نحوٍ معين، فضلاً عن تحديد الخيارات المتاحة لمحاولات الأطراف الثالثة للتأثير على الصراع عن طريق واحد ،أو مزيج من هذه الوسائل. ومن المؤكد أن هنالك بعض النهج التي قد تكون الافضل للتأثير، ولكنها ليست مجدية دائماً على أساس الموارد المتاحة والقدرة على تحمل تلك الموارد. وبالتالي فإن تحليل الإرتباط لذات الموضوع يفسح المجال لإستخدام خبراء في كل من هذه المجالات. ويمكن للخبراء المتاحين إستعراض الدروس المستخلصة من كل من النظم الثلاثة، وتفسيرها، والمساعدة في إرتباطها بالحتميات والخطط.

يؤدي تحليل الإرتباط إلى نتيجتين رئيسيتين: واللتان تصنفان الإحتياجات بإعتبارها حتميات مستمدة وخطط مرسومة. هذه المخرجات هي نتاج تكرار واحد للبناء، وأيضا بمثابة مدخلات لتكرار لأحق من البناء داخل عقدة النتائج. و تكون الحتميات المستمدة هي المفاهيم التي يجب أن تحافظ على تصحيح التكرارات المستقبلية في جميع أنحاء البناء، كما أنها تتقدم إلى مستوى أكثر تفصيلاً. وقد تكون هذه الحتميات صحيحة أيضاً، إذا ما تم إستخدام البناء لتقييم حالة مختلفة من الصراع داخل الدولة. وهكذا يتم الحفاظ عليها كحتميات يتم إثبات أنها لم تعد تطبق. وتصبح الخطط المرسومة خيارات للمشاركة بدقة في الصراع الجاري دراسته ولا تنطبق إلا على مستوى الإختبار. ويحدد المُخرج النهائي نقص المعلومات لملء المزيد من البحوث. وبمجرد ملء الثغرات، ينبغي إختبار الأساليب من أجل تحقيق النتائج المتوقعة من خلال متابعة السلوك على التكرار السابق للإستخدام.

ب – الدروس المستخلصة و الحتميات المستمدة

تسجل الدروس المستخلصة من نظام الصور التحليلية المستمدة منها، وهي مذكورة في نطاق الصراع في السودان. كشفت الفصول السابقة من هذه الرسالة الدروس، والتحليل الذي يدعمها على

بالامثلة التي توضح هذه. وتستمد الدروس في بعض الأحيان من صورة واحدة ولكن في كثير من الأحيان تكون نتائج من صور متعددة من التحليل. وتكون الحتميات المسجلة في نهاية كل من الأقسام التالية هي ملخص للدروس، وبيانها من الناحية الموضوعية، وتنظيمها على غرار مخطط (PMESII).

1. الدروس و الحتميات لتقييم الوضع النوعي

لقد كانت الجهود الدبلوماسية التقليدية محدودة في قدرتها على تهدئة الصراع الداخلي في السودان. فالإنخراط الدبلوماسي من جانبٍ واحدٍ، ومن خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، هو وسيلة شائعة الإستخدام للتأثير على سلوك الجهات الفاعلة في الدولة. ففيما يتعلق بالسودان، فقد كانت جهود السياسة الخارجية الأميركية الرامية إلى إشراك حكومة الوحدة الوطنية بقيادة البشير، صعبة منذ البداية، وتعوقها الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن النظام السوداني في حين لا تسيء للمجتمع الأكبر من الدول الإسلامية ككل..

يقدم تقييم الوضع النوعي (QSE) ،أمثلة على محاولات حكومة الولايات المتحدة ودول أخرى التأثير على الجهات الفاعلة داخل السودان، لتشمل حكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية وجماعات المتمردين في دارفور. إن إستمرار الصراع داخل منطقة دارفور، وإحجام حكومة الوحدة الوطنية عن إتخاذ أي إجراء للحد من القتال وتشريد المدنيين هي أمثلة على فشل هذه الجهود. وكثيراً ما تستخدم إتفاقية السلام الشامل كمثال على الجهود الدبلوماسية الناجحة، وذلك ما بينه تقييم الوضع النوعي(QSE) ونموذج الصراع الديناميكي(DCM)، تم التوصل إلى هذا الإتفاق أساساً من خلال التوحيد القسري للقوة في الجنوب من قبل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإقتسام الموارد ومشاركة الحكم والوعد بإجراء إنتخابات شفافة وإستفتاء على الإنفصال في عامي 2009 و2011 على التوالي. فإذا ما وقعتإتفاقية السلام الشامل فلن يكون التأثير الحقيقيمعلوماً إلا إذا تم النظر إلى نتيجة هذه الأصوات، وإذا لم ترتفع التوترات مرة أخرى إلى مستوى العنف الذي يسبق توقيع إتفاق السلام الشامل. فالحرب الأهلية في جنوب السودان شهدت فترات قصيرة من السلام النسبي، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان الوضع الحالي هو بداية حقبة سلمية أم مجرد توقف مؤقت آخر بين الصراعات.

لم تؤد وسائل التأثير الإقتصادي التقليدية إلى التأثيرات المقصودة على حكومة الوحدة الوطنية أو التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى تفاقم الصراعات الصغيرة داخل الصراع الأكبر الذي كان من المفترض حله. وكثيراً ما أعتمدت الولايات المتحدة وغيرها من الدول على العقوبات الإقتصادية دعماً لجهودها الدبلوماسية للتأثير على أعمال الدول المتصلبة. وقد شهد ذلك نجاحاً في كثيرٍ من الحالات، ومن ثم فهو يظل طريقة صالحة للإستعمال وشائعة الإستخدام للهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة. وأصبحت المساعدة الإنسانية أداة عالمية واسعة النطاق من الدول الغنية للمساعدة في الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والصراعات. فقد كان الجهد الذي أعقب تسونامي في المحيط الهندي في عام 2004 مثالاً على ذلك. وتأتي المعونة أيضا في شكل مواد غير مميتة وقاتلة قدمت إلى بلد ما من أجل تعزيز قدرته على إجراء الدفاع الداخلي مثل خطة كولومبيا، ومساعدة الولايات المتحدة لكولومبيا لمنع إنتاج المخدرات والإتجار بها.

وقد كشف تقييم الوضع النوعي، على أن إتفاقية العقوبات لن يكون لها فعالية تذكر فيما يتعلق بالسودان ، ويتمثل ذلك في سببين رئيسيينأولاً: من خلال فرض عقوبات على حكومة الوحدة الوطنية (GNU)،حيث تتأثر الحكومة والجماعات المتمردة على حدٍ سواء. و يتأثر تبعاً لذلك السكان المدنيون بهذين الطرفين. ومن خلال فرض عقوبات على حكومة الوحدة القومية، فإن حكومة جنوب السودان، والتي تحاول تطوير البنية التحتية الإقتصادية اللازمة وبشدة في الجنوب، تكون قد تعرقلت جهودها. وبدون إدخال تحسينات، سيظل السكان الجنوبيون يفقدون الثقة في ما يعتبر بالفعل مؤسسة حاكمة فاسدة وغير فعالة. ثانياً: صادرات السودان الأولية من الموارد كالبترول،والتي كانت الولايات المتحدة قد تخلصت منها بالفعل،وبالتالي ليس لها تأثير يذكر على الشركات والدول التي تشتري المنتج. وبدون الحل، أو على الأقل الحد من العنف في دارفور، ستظل منظمات المساعدة الإنسانية محبطة في محاولات مساعدة اللاجئين والمشردين النازحين داخل دارفور. إن المساعدات الإنسانية غير الفتاكة يمكن أن تفيد فقط في مكافأة الجهات الفاعلة على السلوك غير اللائق،حيث يشتبة في أن معظم أطراف النزاع الداخلي من المشاركين في انتهاكات حقوق الإنسانفي السودان. أما في حالة جنوب السودان:فقدحافظت الولايات المتحدة لسنوات على سياسة توفير المعونة الغذائية لجنوب السودان من خلال الحركة الشعبية لتحرير السودان على الرغم من أن تكتيكاتها القوية لتسليح السلطة في الجنوب كانت في كثير من الأحيان وحشية بطبيعتها. وشمل ذلك تقديم المساعدة العسكرية غير الفتاكة إلى الحركة الشعبية لتحرير

السودان التي ساعدت، في الوقت الذي ساعدتهم في معركتهم ضد نظام الخرطوم، على زيادة قدرتهم على إجبار الفصائل القبلية المعارضة في جميع أجزاء الجنوب السودان.

إن الأسباب الإيكولوجية والدينية والعرقية والقبلية التي تمثل الظروف الأساسية للصراعات داخل السودان، لا تستمر في الوجود كأسباب حقيقية لمواصلة القتال. لم تعد أسباب القتال ببساطة، هى الأسباب الوحيدة لإستمراره. وكما لوحظ في تقييم الوضع النوعي، أدت المنافسة على الأراضي الصالحة للزراعة بين المزارعين والرعاة الرحل في إقليم دارفور إلى صراع لا مفر منه مع إنتشار التصحر. وأثار التهميش السياسي لبعض القبائل الغربية دعوة إلى تمثيل أفضل داخل حكومة الوحدة الوطنية (GNU) التي شُكلت حديثاً. وقد أدى إدخال الميليشيات الموالية كتدبير رقابي حسبما أشارت إليه إدارة مكافحة الإرهاب، وتدفق كميات هائلة من الأسلحة الحديثة إلى الجماعات المتمردة من دولة تشاد، إلى دفع هذه الصراعات إلى ما وراء وسائل الحل القبلي التقليدي. كما تشير الصورة التحليلية للعلاقة الطبوغرافية، آثار النزاع لفترات طويلة، ماثلة في ذكرى السكان، ونشر العنف وتسبب المزيد من الإنشقاقات بين الجماعات المتمردة على طول الخطوط القبلية والعشائر.

إن حزب حكومة الوحدة الوطنية (GNU)، الذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني، يتمتع بسيادة فعلية ويحافظ على سلطته بغض النظر عن الطريقة التي يتبعها. تضطر دول أخرى إلى العمل معها ومن خلالها بمجرد أن تعترف بها هيئات دولية شرعية مثل الأمم المتحدة،، من أجل التأثير على الصراع والأزمات الإنسانية داخل حدودها. إن حزب المؤتمر الوطني، الذي يعتمد في حد ذاته على الحكم الرسمي وغير الرسمي كما هو مبين في تقييم الوضع النوعي، لا يصبح عقبة أمام الغرباء فحسب، بل يرسخ التهميش السياسي لمعارضيه داخل البلاد. وقد عرقلت حكومة الوحدة الوطنية باستمرار توقيت وفعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ونشر قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن 1706. وقد أدت إمكانية التدخل الحكومي الدولي والفئات المهمشة داخل الدولة إلى إحداث تغيير وبالتالي يسيطر عليها النظام السيادي. ووضعت حكومة الوحدة الوطنية (GNU) أهدافها الخاصة على رأس أولوياتها، وقد تمكنت من توسيع الصراع في دارفور. وقد أجبر المجموعات المتمردة على الاعتماد على العنف، وبالتالي خفضت شرعيتها في أعين العالم.

ولا يعتمد نظام الخرطوم وحكومة الوحدة الوطنية على توافق الآراء الشعبية للحفاظ على قوة الدولة. وبدلاً من ذلك، فإنها تعتمد على تدابير قسرية ترعاها ومراقبة مركزية للموارد لتحقيق ذلك. وفي معظم

ألديمقراطيات فإن توافق الآراء الشعبية هو عامل التوازن الذي يجبر هيئة إدارية على وضع ومتابعة سياسات تتفق مع آراء السكان. وفي حالة السودان، تحتفظ الحكومة بجيش وتسيطر عليه، وتجنح قوات بالوكالة لقمع وإجبار جماعات المعارضة مثل القبائل الغربية في دارفور. ولأن سلطة تخصيص الموارد مركزية، فإنها تحجب أيضا سيادة القانون الضرورية والإمدادات الغذائية الأساسية إلى مناطق البلد التي تفتقر إليها. ويؤدي الجمع بين القوة العسكرية، ونقص الموارد اللازمة لقطاعات من السكان إلى ما أشار إليه البعض على أنه إبادة جماعية. وتعترف الدول ذات الأشكال الديمقراطية للحكم بأن الدعم الشعبي ضروري للحفاظ على السلطة. غير أن التاريخ أظهر أن الأنظمة القمعية الاستبدادية تمكنت من تحقيق السلطة والحفاظ عليها من خلال تدابير قسرية قاسية مثل إزالة أو قتل جزء كامل من السكان. وقد مكن استخدام هذه الوسائل القسرية والسيطرة المركزية على الموارد الوطنية نظام الخرطوم من الحفاظ على السلطة بينما كان يعاني قليلا في الساحة الدولية.

وقد ذكرت هذه الدروس المستخلصة بموضوعية، وأعيدت صياغتها خارج محيط السودان، فهذة الحتميات المحتملة يمكن أن تكون صحيحة في تقييم الصراعات الداخلية الأخرى. وقد أدرجت في الجدول "10" الحتميات المستمدة من تقييم الوضع النوعي. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه االحتميات نشأت من التشغيل الأولي لتكرار نظام الأمن المتكيف (SCA) ، وبطرق متعددة لدراسة حالة تحليل الصراع في السودان، فضلاً عن أساليب التقييم الممكنة للصراعات بشكل عام. تم تصميم نظام الأمن المتكيف(SCA) ، جنباً إلى جنب مع الحتميات المستمدة من تطبيقه، ليتم تطبيقها بطريقة تكرارية. تقدم حتميات تقييم الوضع النوعي (QSE) خدمة لكلا من تغذية الصور الأخرى في نظام الأمن المتكيف(SCA) والوقوف بمفردها في غياب المزيد من البيانات (حالياً). غير أنه ليس هناك شيء مؤكد ،إلى أن يتم إثباته من خلال الواقع، كما أنه لا يمكن القيام بخيارات المشاركة الفعالة في وقت متأخر (على الرغم من أن العديد من القادة السياسيين قد يرغبون بخلاف ذلك). إن حتميات تقييم الوضع النوعي تعمل كدليل تكيفي.

الحتميات المستمدة من تقييم الوضع النوعي

سياسي/ إقتصادي

- إن الحوافز الدبلوماسية التقليدية ،مثل السياسة والحصار الإقتصادي, العقوبات ،العزلة

والإتفاقيات محدودة التأثير على الصراع داخل الدولة .

- توفر النظم القائمة بحكم الواقع السيادي وجنباً الى جنب مع الحكم غير الرسمي للقسم ،وهو مزيج يرسخ للتهميش السياسي لأي معارضة سياسية.

إقتصادي/ إجتماعي

- إن العاملين في المجال الإنساني والمساعدات غير المميته تؤدي الى تفاقم العلاقة القائمة والعارضة للصراع التي تهف الي المساعدة على حل الصراع .

حربى / اقتصادي

- يمكن ان تحل التدابير القصرية المدعومة محل الاجماع الشعبي في الحفاظ على قوة الدولة مع سلطة شديدة المركزية تتحكم في طرق تخصص الموارد .

2. الدروس والحتميات لنموذج الصراع دينامكي

يقدم نموذج الصراع الديناميكي (DCM) عاملان لمنظور الصراع ويلقى الضؤ الحاجة إلى منظور واضح للصراعات داخل الدول. ويظهر تحليل نموذج الصراع الدينامكي (DCM) تعارضاً للحروب الداخلية في السودان. إن تقسيم الجنوب و الشمال ودارفور يمثلان أنواع مختلفة من الادوار. تصف نظرية اللعبة، الطريقة المتداخلة وتحدد أنواع الصراعات في كل منطقة. وقد عالج إتفاق السالم الشامل، عند توقيعه في 9 يناير / كانون الثاني 2005، قضايا طويلة الآجل لم ينظر إليها على إنها ذات أهمية حاسمة من قبل الجماعات المتمردة(وخاصة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان) وبدلاً من ذلك، أدخل الإتفاق توسعاً مصطنعاً للمساحة المتنازع عليها، مما خلق مبرراً كافياً لدي قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان للتوقيع، ولكن لم تقدم الحكومة ضمانات على الإطلاق طويلة الأجل بأن الوعود ستنفذ. وبهذا المعنى، كانت الوثيقة والضغط السياسي كافياً للتوصل إلى إتفاقلتوقيعها ، ولكن من المحتمل ألا يكون كافياً للمحافظة على هذا الإتفاق على مر الزمن. وقد إنصب تركيز الإتفاق على ثلاثة مجالات: تقسيم السلطة، وتوزيع الثروة، وحل النزاعات. إن إستراتيجية حشد حكومة جنوب السودان التي تشكلت حديثاً من خلال توفير عائدات النفط، ومناصب داخل حكومة الوحدة االوطنية (GNU)، وإدماج قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية وصفت في نموذج الصراع الدينامكي" DCM" بأنها اللعبة في التصميم المؤسسي.

كان إتفاق السلام في دارفور، الذي وقع في 5 أيار / مايو 2006، محاولة من الطرفين لتوقيع إتفاق يبدو ممكناً ولكن كان مصيره الفشل. ونتيجة لذلك تم إضفاء ميزة الطابع الرسمي على التحول في الصراع تجاه النظام ولكنه لم يستوف الحد الأدنى من متطلبات التمرد. وقد كان تركيز الوثيقة على ضؤ إتفاق السلام الشامل، على تقاسم السلطة، وتوزيع الثروة، وحل النزاعات. وحافظت مجموعات المتمردين في دارفور على تحالف فضفاض حتى تاريخ التوقيع على إتفاق السلام الشامل، حيث لم تشارك في الواقع سوى فصائل القبائل الشمالية، مع واحد فقطموقع(جيش تحرير السودان/ جناح مني مناوي(SLA–MM)، كما أشار إلى ذلك تحليل العلاقة الطبوغرافية(NT). ونجد من خلال التحليل أن "اللعبة" هى احد معضلة السجين ، بين مجموعات المتمردين في دارفور وحكومة الوحدة الوطنية. وقد أدى إدخال قوة بديلة لمحاربة المتمردين في دارفور ببساطة إلى تحويل ميزة معضلة السجين إلى مصلحة الحكومة. ويشار إلى ذلك في نموذج الصراع الديناميكي(DCM) بإعتبارها لعبة فى مناطق متعددة.

إن المفتاح للتحليل الفعال في نوذج الصراع الدينامكي (DCM) ،هو إستراتيجيات الممارسة الدقيقة والتفضيلات. تعتمد إدارة الحركة على التصورين الآخرين لهذه البيانات وبما أن السودان لا يمكن الوصول إليها بسهولة، كما أن المنظمات المشاركة في النزاع أقل من ذلك،. كما يتم تطبيق البناء في التكرارات المستقبلية، جميع البيانات البحثية الجديدة التي تم جمعها لأي من التصور لبناء تقييم الحالة النوعية بدقة أكثر. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تأخذ رؤى من التصورات الأخرى ويتم تحديث التقييم بإستمرار. وتم إكتشاف ذلك من خلال تصورات تحليل علاقة الطبوغرافية(NT)، ممثلاً في مجموعات التمرد الرئيسية في دارفور، وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة(JEM)التي إنشقت بسبب اجندة أعمال مختلفة، وأن هذا الإنشقاق حدث بشكل رئيسي على طول الخطوط القبلية. وقد أثمرت هذه المعلومات عن تقييم أكثر دقة لممارسة التفضيلات ، مما سمح لنموذج الصراع الدينايميكي (DCM) بتقديم وصف أفضل لطبيعة "معضلة السجين" التي تحدث في دارفور.

إن تحديد طبيعة اللعبة في دارفور كمعضلة السجين ، يسمح للمحلل ببحث أماكن الحلول الممكنة التي سبق وصفها في المواضيع ذات الصلة. نظرية العبة هي دراسة راسخة للمنطقة ، وكل نوع من الالعاب لديه مجال للاعمال التي أجريت بالفعل، و أن تتم مناقش الحلول الممكنة لتلك الأنواع من الألعاب. وتعتبر أداة قوية يمكن أن توفر خيارات لصانع القرار على كيفية التعامل مع الصراع، وذلك باستخدام استراتيجيات راسخة لحل الألعاب من النوع المحدد. هذا المجال هو واحد من اكثر المجالات إستخداماً في الإقتصاد. ومع ذلك، فإن هنالك إستراتيجيات يمكن تقييمها لإستخدامها في محيط نزاع قيد

التقييم. وهذا يسمح للمحللين والمخططين بتركيز البحوث في إتجاه قد يعالج الوضع بطريقة أكثر ملاءمة .

وقد أصبح واضحاً أن مصالح حكومة السودان لم تتماشى مع مصالح الجماعات المتمردة في دارفور، وذلك من خلال تطور تفضيلات اللاعبين في نموذج الصراع الدينميكي(DCM). وأصبح من الواضح أيضا أن مصالح مختلف جماعات المتمردين االمنشقة ليست عالمية. فقد كانت المصالح التي تمثلها الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب، هي المصالح الوحيدة المحسوبة، لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما رأينا في تقييم الوضع النوعي، قد همت جميع الفصائل المتعارضة في الجنوب قبل وقت الإتفاق. و أصبح من الواضح من خلال عملية إدارة الشؤون السياسية، أن مصالح مختلف الجماعات المتمردة لم تكن ممثلة، مما أدى إلى فشل الإتفاق . ووفقاً للمصطلحات المستخدمة في(DC) يمكن إعتبار ذلك جانباً يظهر فقدان الرؤى كما كان الحال بالنسبة لكثير من الجماعات المتمردة في دارفور. ومن ناحية أخرى، جاءت الحكومة إلى طاولة المفاوضات سعياً لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الممكنة. وهذا ما يفسر من خلال إدخال الحكومة للقوات الوسيطة إلى إقليم دارفور. وقد كانت جماعات المتمردين، التي واجهت خصماً مسلحا، أكثر ميلاً للحفاظ على مستوى أمنها والبقاء مسلحين للقتال. إن الخطر في نزع السلاح، كما هو مبين في الأعمال السابقة للحكومة لدعم قوات تحالف الجنجويد ،كان سيكون خسارة كاملة. وبذا رفضت غالبية فصائل المتمردين التوقيع. ولم يكن لدى الحكومة الكثير لتخسره ، من خلال تقديمها لنزع سلاح الجنجويد. ومع نجاح الإتفاقية، قد يتم تقليل الضغوط الدولية وربما يتم رفع العقوبات عن إقتصادها. وقد علمت التجربة الجماعات المتمردة بأن الحكومة لن تنزع سلاح الميليشيات التابعة للتحالف؛ وبدلاً من ذلكتحولت إلى قوات أمن الحدود وقوات الدفاع الشعبي. وهذا ما عزز قرار المتمردين بالقتال. ولم تؤد قرارات إتفاق السلام الشامل وقرارات الحكومة السودانية إلا إلى زيادة صعوبة إمكانية التوصل إلى إتفاق ناجح في المستقبل. ويورد الجدول "11" الحتميات المستمدة من نموذج الصراع الديناميكي.

الحتميات المستمدة من نموذج الصراع الديناميكي.

سياسي/ إقتصادي:

- ويمكن لإتفاق السلام الشامل في مجال التصميم المؤسسي أن يؤدي الى توسع مصطنع في المساحة المتنازع عليها ولكنه قد لا يعالج المظالم الكامنة للمتمردين على المدى الطويل . يساعد على التوصل الى اتفاق مقابل الحفاظ على اتفاق.

• واتفاقية مثل سلام دارفور في دورها المناطق المتعددة لعبة لاضفاء الطابع الرسمي على التحول في ميزة الصراع نحو النظام دون إرضاء الحد الأدنى من النتائج المقبولة للمتمردين ، وبالتالي أعضاء فقط مظهر اتفاقية ناجحة.
اجتماعي/رسمي
• تقدر الوضع النوعي للباحثين بشكل مستمر من خلال الأبحاث والمشاهد من تحليل أخرى لا تتوافق مع دقة استراتجيات اللاعبين او تفضيلاتهم . • الفائدة ليست عالمية قد يحاول بعض اللاعبين الحد من الخسارة بينما قد يسعى الاخرون الى ذيادة المكاسب الى اقصى حد.
سياسي / اقتصادي/ عسكري
توفر الطبيعة مكانا مناسبا للحل

الجدول" 11". حتميات نموذج الصراع الديناميكي

3. الدروس والحتميات لعلاقة الطبوغرافية

يقدم التصور التحليلي لعلاقة الطبوغرافيا (NT) ، رؤية من خلال تحليل الإطار الإجتماعي الذي يركز على المنظمات التي تستخدم التوجه الجغرافي المكاني. من خلال تحليل الخلفية الإيكولوجية والقبلية والعرقية والدينية للصراع، إلى جانب التحالفات المعلنة والأهداف المعلنة الاحداث لتشغيلية للجهات الفاعلة، يمكن أن يتم إدخال عدد من الأفكار في نزاع داخل الدولة. هذه الخطوط البحثية ونوع التحليل تنتج دروساً غير واضحة من خلال وسائل التحليل المعاصرة الأخرى.

ومن المرجح أن ينقسم النزاع في منطقة مكونة من تراكيب إجتماعية مثل تلك الموجودة في دارفور، على طول الخطوط القبلية والعشائرية، وليس على أسس تحددها التحالفات أو حتى ألاهداف المعلنة. وتعمل هذه الظاهرة على إيجاد وتعزيز الهوية الإثنية و / أو العرقية. يسلط الفصل الأخير الضوء على أنه في دارفورــ وهي منطقة صراع وحشي مطول ـــ فإن اللبنة الأساسية للمجتمع تصبح الموقف الافتراضي. إن الضغوط العسكرية والإقتصادية المستمرة للحكومة، التي تفاقمت من خلال إدخال ميليشيات بالوكالة مثل الجنجويد، تعتبرها الجماعات المتمردة تهديدا لوجودها. فعندما تضطر القبائل إلى الإختيار بين أعضاء التحالف، أو مصالحهم، وبالتالي البقاء على قيد الحياة في قبيلتهم، فإنهم يختارون التحالف. وقد يظهر ذلك بوضوح في التوقيع على إتفاق السلام الشامل، وكان صدى ذلك مزيد من

الإنشقاق بمعدل مذهل في الأشهر منذ ذلك الحين. وكما هو مبين في الأشكال من "17" إلى" 21" من فصل علاقة الطبوغرافية، فإن الاختلافات القبلية والعرقية هي فصائل تحل محل الإنتماءات الموضوعية و/ أو الأيديولوجية.

يساعد تحليل علاقة الطبوغرافية(NT) في نزاع دارفور، على وجه الخصوص ، على فرز العديد من الفصائل في مجموعات، وهي أطراف مركزية فاعلة ، وبالتالي يجب إشراكها، وكذلك إفساد المجموعات التي يمكن تهميشها دون تحديد حل النزاعات. ويحدد التحليل أن الفصائل التجمعية حسب الأهداف والتحالفات المعلنة والانتماءات القبلية لا تكشف عن الجماعات الأكثر أهمية في منطقة الصراع. يحدد الشكل 15 في الفصل علاقة الطبوغرافية(NT) (الصفحة 116) أنها تعرف حتى المجموعات العرقية، ولا تؤثر بشكل كبير على التحالفات التي تنضم إلى المنظمة. وفي الواقع هنالك بعض الجمعيات القبلية بين الجماعات المتعارضة، تضم عناصر محددة من الجنجويد وفصائل جيش تحرير السودان. ويمكن إعتبار ذلك في نزاعات قديمة بين القبائل الفرعية والعناصر العشائرية التي لا تزال تظهر. ووجدت الإجابة على التدبير المحوري الرئيسي فيما يتعلق بتخفيف حدة الصراع وتأثيره على السكان في مركز العمليات. وتحدد المنظمات، المدرجة في قائمة مركزية التشغيل كما هو مذكور في علاقة الطبوغرافية(NT) ، المنظمة الرئيسية مثل حركة العدل والمساوة(JEM) و وجيش تحرير السودان جناح الوحدة U(/SLA)، وجيش تحرير السودان / فصيل عبد الوحد نور(/SLA/AWN). والأكثر وضوحا هو أنه يحدد المنظمات التي يعتقد أنها أساسية ولكن أقل من ذلك بكثير، مثل جيش تحرير السودان / جناح مني مناوي ،وحركة تحرير السودان الكبيرى(GSLM). يمكن لهذه المعرفة أن تساعد في تركيز جهود طرف ثالث لمعالجة مصالح اللاعبين الرئيسيين الحقيقي لتأثير أكثر فعالية للوضع، في الصراع ديناميكي مع العديد من المنظمات التي لا تزال ترى المزيد من الانشقاق. ويمكن النظر إلى نهج مشترك لتحديد الانتماءات التشغيلية من قبل التحالفات المعلن عنها هنا كوسيلة لإعادة ضبط السياسة الفاشلة.

إن تحليل علاقة الطبوغرافية(NT))، لا يحدد فقط الخطوط التي على طول المجموعات المختلفة المنشقة مع مرور الوقت وتحت الضغط. كما أنه يوفر خطوطا يمكن أن ينتج عنها التعاون، إذا ما وضعت الشروط على نحو صحيح. وقد لا تكون عوامل مثل الأهداف والمصالح المشتركة ذات أهمية حاسمة مثل الانتماء القبلي للتعاون، ولكن يظهر هنا أنها أكثر أهمية من التحالفات المعلنة. وحالما يتم

تحديد اللاعبين الرئيسيين من خلال التحليل التشغيلي، وينظر في ارتباطهم العرقي، مع تقديم إتفاق يركز على مواضيع المصالح والأهداف المشتركة، حيث توجد روابط ثقة سابقة يمكن أن تحدد المبادئ الرئيسية لبناء التحالف الناجح. قد يؤدي الاعتماد على علاقات التحالف المعلنة إلى فشل السياسة ، مرة أخرى،. ويعزز تحليل الإقليم الشمالي المفهوم الذي تشكله التحالفات المعلنة في دارفور وجنوب السودان لأغراض عملية. وقد تعمل على ربط المجموعات المفصولة جغرافيا وتخدم أغراض "توسيع الحدود" مثل ظهور جبهة موحدة لإستئناف الجهات الفاعلة الأجنبية والمنظمات الدولية وحكومة السودان، ومنافسيهم. إن قدرة هذه التحالفات على التحمل تتسم بالسوء مثل الظروف الديناميكية التي تعززها.

يقوم الباحثين على جمع البيانات حول البنية الاجتماعية، سلوك علاقة الطبوغرافية(NT) ، مثل: التصور التحليلي ، قيم الثقة ، النفوذ، والسلطة التي تشكل البيئة البشرية. معظم أساليب التحليل التقليدي لا تتطلب إكتساب هذا المستوى من المعرفة، مما أدى إلى تصوير المرآة من الأفكار الغربية، وتحليل القيم على اللاعبين. ويتجلى ذلك في نزعة مماثلة في إتجاه تعميم الصراع في منطقة واحدة من بلد ما إلى مناطق أخرى، على الرغم من أن هذه "الحروب" غالبا ما تعرف في االنطاق المحلي نفسه الذي توجد فيه. وتختلف ظروف الحروب الداخلية من صراع الى صراع، لتشمل منطقتي صراع داخل البلد الواحد، كما هو الحال في السودان. إن تحليل علاقة الطبوغرافية(NT) في دارفور، والذي بني على تقييم الوضع النوعي(QSE) ونموذج الصراع الديناميكي السابق (DCM)، كل منها يتيح المزيد من مستويات الدقة في البيانات، ويكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذه التضاريس البشرية، والتي بدورها تسترشد في وضع إستراتيجيات وسياسات تجاه مختلف اللاعبين . وترد هذه المتطلبات المستمدة من التصور لعلاقة الطبوغرافية(NT) في الجدول 12.

الحتميات المستمدة من علاقة الطبوغرافيا

سياسي/ اجتماعي

الأهداف والمصالح المشتركة قد تستحث التعاون ، ويمكن ان تستخدم بناء تحالفي مناسب.

اجتماعي /اعلامي

- ينشا الصراع في مناطق ذات بنية اجتماعية معينة مجموعات على طول خطوط العشائر والعشائر تخلق الهوية العرقية وتعززها .
- الاختلافات لاالعرقية والفبلية هي مفارقات كسرية تحل محلها الايدلوجية ، كما تعلن عن تحالفات
- بلا ترتبط الأفكار والقيم الغربية من الثقةوالنفوذ والسلطة بشكل مباشر دائما بتلك الموجودة في المجتمعات الخري

الجدول" 12"الحتميات المستمدة من تصور العلاقة الطبوغرافية (NT.

ج – الخطط المرسومة ونقص المعلومات

اخيراً من الضروري ألرجوع لمنطقة النزاع المحددة ؛من أجل تنمية خطط ممكنة. ولكي تكون الخطط فعالة فإنه لا يمكن رسمها أو تنفيذها في فراغ. هذا هو التأثير التآزري (المؤيد للنهج المتعددة)، التي تنفذ على نحو متعدد الأطراف، و توفر أفضل الفرص للنجاح. ومن ثم فإن الخطط لم تعد مرسومة للصورة الخاصة التي تم اشتقاقها،و بدلاً من ذلكفإنها ترتبط على نفس خطوط (PMESII) كما أنها تهدف للتأثير محيط الصراع المعين. وهي خطوط التشغيل التي تستند إلى التكرار نظام الأمن المتكيف، ويؤدي إلى النتيجة المرجوة على أساس العمل السياسي المختار. وسيؤدي تطور الخطط إلى توليد "ثغرات" في المعلومات ينبغي معالجتها قبل تنفيذ أي خطة. والخطوة الأخيرة من تحليل الارتباط هي: تحديد هذاالنقص الذي سيكون حاسم في مواصلة النظر في الخطط المرسومة وتحسينها. وقد تم أدرج الثغرات في التوصية؛ من أجل إجراء مزيد من التكرارات، وتوفير التركيز لموارد البحوث، مما يتيح وضع مجموعة أكثر صقلاً من الخطط. ولأغراض الترابط، ترد الثغرات بإعتبارها أسئلة وتدرج جنباً إلى جنب مع الخطط المرسومة التي تستمد منها.

1. الخطط المرسومة ونقص المعلومات اساس التقسيم بين الشمال والجنوب

عين الرئيس بوشأندروس. ناتسيوس مبعوثاً خاصاً للسودان. وعقد المبعوث الخاص عقب سفره في جميع أنحاء السودان مؤتمراً صحفياً في الخرطوم. وقالخلال تصريحاته فى الجمعية العامة للامم المتحدة يوم 19/ سبتمبر/ 2006 فيما يتعلق بالصراع بين الشمال والجنوب وإتفاق السلام الشامل:

"إن السبب في التركيز على الجنوب هو أننا نشعر بقلق بالغ إزاء صحة اكتمال إتفاق السلام الشامل. وضاعت الخطوط العريضة ، ولم يتم حل القضايا الرئيسية مثل أبيي، كما أن الثقة قد تختفي ببطء، كما أن التوترات – وخاصة على طول المناطق الحدودية، حيث تتصدى الوحدات المسلحة للقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان – بعضها البعض. ونحن نعتقد ان هذا وضعا خطير جدا".

إن نظام الأمن المتكيف(SCA) ،هو بناء ديناميكي وقوته تعتمد على المعلومات الحالية. وأن المبادئ الرئيسية لخطط مرسومة هي أنها يجب أن تكون مناسبة ويمكن تحقيقها بشكل معقول، وتقع ضمن السياسة الأمريكية الحالية. والمثال المذكور أعلاه لبيان السياسة يوجه وضع نهج للصراع بين الشمال والجنوب. إن فهم السياسة الحالية يسمح برسم الخطط التي لا تناسب هذه المعايير، ولم تعد مناسبة للنظر فيها. فالحتميات التي تدفع هذا الخطط لا تزال قائمة لأنها قد يكون تطبيقها على مناطق الصراع المختلفة التي قد تكون لدى لولايات المتحدة سياسات مختلفة. وفي حين أن الخطط لا يمكن أن توفر حلول عامة للحروب الداخلية ككل، ولا حتى لجميع مجالات الصراع الداخلي في السودان، فإنها تدمج التفاصيل المحلية في نهج محيطي لحل الصراعات فيما يتعلق بكل الحروب الداخلية في السودان. وتساعد نفس التفاصيل أيضاً على تسليط الضوء على نقص المعلومات التي يتعين تناولها في عمليات التكرار المستقبلية لنظام الأمن المتكيف(SCA). ويعرض الجدول" 13" الخطط المرسومة وما يرتبط بها من نقص المعلومات على النحو المطبق على تقسيم جنوب وشمال السودان.

الخطط ونقصالمعلومات في الصراع الجنوب / الشمال	
الخطط المرسومة	**نقص المعلومات**
<u>سياسي</u>	
• الفاعلين الخارجين في القتال مثل مصر ، واثيوبيا، ويوغندا، وجمهورية الكنغو الديموقراطية ، ومن خلال الطرق الدبلوماسية التقليدية في انشاء جهود متعددة	• ماهي المصالح هولاء الفاعلين الخارجين وقوتهم ونفوذهم في احضار العملية ؟ هل هولاء الفاعلين يدعمون نجاح سلام

لدعم اهداف اتفاق سلام دارفور.	دارفور او سيحققون الفائدة بفشله؟
سياسي/ إجتماعي/ إقتصادي/ إعلامي	
• تسهيل المذيد من المساءلة والمحافظة على سلام دارفور حسب هدف المجموعة المركزية في جنوب السودان .	• هل لي المجموعات المحددة هدف مشترك كافي يمكن ان يقنعوا بان الاتفاقية سوف تحقق هذه الاهدتاف لتؤتي ثمارها؟
سياسي/ إجتماعي/ إعلامي	
• انشاء عملية مراقبة دولية وتسهيل الانتخابات القومية للعام 2009 ، والاستفتاءفي الغام 2011.	• هل يمكن استخدام جهود الرقابة الدولية الناجة السابقة كنموذج للسودان؟ وهل البرنامج الإنقاذ الوطني لديه الرقبة في السماح بمثل هذه المراقبة ؟
• مساعدة حكومة جنوب السودان في الحضصول علي اجتماع سنوي في ذلك من خلال ان تضع إدارة اكثر فاعلية متن خلال ذيادة الشفافية وتقليل الفساد وتاثير ملموس يتصدى للمصلحة المركزية .	• هل حكومة جنوب السودان لديها الرقبة في اخذ خطوات لتقليل الفساد ؟ مع الالتزام الدولي هل الممم المتحدة لديها القدرة على تحقيق ذلك؟
• اشراك برنامج الحد الأدنى داخل حكومة السودان لتقنين تقاسم الإدارات والسلطات الموضوعية للحكومة الوحدة الوطنية	• هل الحكومة مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة ؟ وما العمل المتعدد الأطراف أو الواقعة المالية التي تولدها لتسهيل مشاركتهم ؟

النموذج رقم"13":الخطط المرسومة ونقص المعلومات في الصراع الجنوبي ـ الشمالي

2.الخطط المرسومة ونقص المعلومات في الصراعالدارفوري

لا تنطبق الخطط المرسومة بشأن تقسيم جنوب وشمال السودان ، كما وردت في القسم السابق، بنفس الطريقة في دارفور. على الرغم من أن هناك أوجه مشتركة، فيجب أن تكون الأحداث محددة لظروف مصممة مرة أخرى ، كما هو معترف به أيضا في بيانات السياسة الأمريكية بشأن المنطقة. أدلى المبعوث الخاص ناتسيوس بالتعليقات التالية بشأن النزاع في دارفور:

وفيما يتعلق بدارفور، نركز على التحضيرات لمحادثات السلام في دارفور في ليبيا. لقد أدنا بشدة العمل الإجرامي الذي يهاجم قوات حفظ السلام النيجيرية في حسكنيتا. وهذا يؤكد الحاجة إلى قوة قوية وفورية لحفظ السلام في دارفور – قوة قادرة على الدفاع عن نفسها وتوفير الأمن للمواطنين الأبرياء. ونحن نعلم أيضا أن محادثات دارفور يجب أن تكون شاملة قدر المستطاع – مع حركات التمرد

والنازحين والمجتمع المدني والنساء والزعماء التقليديين، والقبائل العربية المهمشة ممثلة بطريقة ما وأصواتهم مسموعة. وندعو جميع حركات التمرد، إلى الضغط على محادثات ليبيا بشأن دارفور إذا دعيت إلى ذلك.

ومن الممكن وضع مناهج محددة لصراع دارفور، من خلال الترابط على طول خطوط (PEMCII) اللحتميات والفهم لمحيط لدارفور. ولا تزال الطبيعة المستعصية للعنف في دارفور قائمة على الإكتفاء الذاتي ،بسبب عدم الثقة المتأصل في جوانب المتعارضة. وهذا بطبيعته يقترح شرطاً للتحكيم الخارجي في تحقيق سلام دائم في المنطقة، والحفاظ عليه بحزم. وقد تراجعت الجهود الدولية في هذا الصدد حتى الآن إلى حد بعيد، وهو اتجاه يحتمل أن يستمر بدون قوة سلمية تعمل بشكل مستقل عن تدخل الحكومة السودانية الحالية، أو بدلا من ذلك، يتم "دفع" قوي لصالح طرف آخر (مع وهو إحتمال مماثل لزيادة العنف على المدى القصير). وفي أي من الخيارين، يتواجد التدخل الناجح في نهاية المطاف في إعتراف بأن كلا الجانبين يتألفان من فصيلين منفصلين وليس من جانب واحد. ويقدم الجدول 14 قائمة بهذه الخطط ونقص المعلومات.

الخطط ونقص المعلومات في الصراع الدارفوري

الخطط المرسومة	نقص المعلومات
إجتماعي/ اعلامي • تحديد ،وتعزيز، وتعزيز سندات الثقة بين مجموعات المتمردين التي تتحديدها باعتبارها لاعبين رئيسيين لتحفييز التوحيد قبل واثنا وبع اتفاق السلام .تسهيل المعلومات من المرجع الحقيقي قاعدة الاحترام من حكومة السودانوتقليل النشاط والتاثير داخل مجموعة المخرب.	• ماهي هذه الالتزامات وكيف يختبرون مقدرتهم على الحياة؟وهل يمكن للجماعات المتمردة في دارفور ان تقتنع بان هنالك المذيد من اجل الوصول الى التحالف في ضؤ الاثار الضارة للصراع المستمر ؟
سياسي/ إجتماعي/ إقتصادي • تحديد وإدخال مكافاة خيار خارجي مشترك لتحقيق خيار قابل للتفاوض بين مجموعات المتمردين .استخدام التكتيك الذي جعل من الممكن تحقيقه مع تجنب وقع صعوبة اصلاح اللاتفاقية.	• ماهو الخيار المشترك الخارجي للمكاسب المتاحة؟هل يمكن ادانة المجموعة لإبطال مصلحتها من اجل تقليل الخسارة بما فيه الكفاية لإتخاذ الاجراءات اللازمة لاستلام المكافاة المقدمة مرة اخري؟
سياسي/ إقتصادي • تضمين التسهيلات من خلال الطرق الدبلوماسية لكل التطبيقات الدالخلية و التفاعلات الخارجية للتقدم المكثف لأعمال اتفاقية السلام.	• ماهي مصالح الفاعلين الخارجين , ومقدرتهم على التاثير لأقناعهم بالعملية؟
سياسي / حربي / إجتماعي • أثناء تشجيع الدبلوماسية لتعريف المركزية الداخلية والفاعلين الخارجين ,ساعد الأمم المتحدو/ بعثة الامم المتحدة في السودان / بعثة الأمم المتحدة في دارفور وقدرة قوات حفظ السلام المشاركة وتركيز الجهود على تحديدها لإحتمال تقويض أي اتفاق .	• هل ستتمكن قوة اليونميد من ممارسة سلطاتها الكاملة في اطار المساهمة بالقوة غير المسماة في تسهيل نجاحها؟

الجدول" 14": الخطط المرسومة ونقص المعلومات لصراع في دارفور

د. موجز الإرتباط

يمثل تحليل الإرتباط في هذا الفصل هدف ذو شقين. أولاً: هو نتاج أول عملية تكرارية لبناء الأمن المتكيف ، والتي أجريت فيما يتعلق بالصراع الداخلي في السودان. ثانياً: هو مثال على بروتوكول منهجي لتنفيذ هذه الخطوة نفسها خلال التكرارات المستقبلية، أو عند تطبيق نظام الأمن المتكيف(SCA) على حالات الصراع الداخلي الأخرى.

وتجدر االشارة إلى أن نظام الأمن المتكيف (SCA) هو بنية تركز على النزاع، ولكن عندما يتم إجراء الإرتباط على ضوء الخطة الثانية، فإن نهجاً واحداً فقط هو أسلوب عسكري. PMESII وهو مجموعة من الوسائل المحددة التي تمتلكها الدولة لتحقيق أهدافها. وهو دليل على صحة هذا البناء الذي لديه القدرة على إنتاج مجموعة واسعة من االمناهج والحتميات، وليس تلك التي تركز فقط على النهج العسكرية التقليدية. وهذا لا يعني أنه عند إستخدامها لتحليل حالات الصراع الداخلي الأخرى أو الأزمات العنيفة الناشئة، لن يتم التوصل إلى نهج عسكرية. أما في حالة السودان وصراعاته الداخلية، فمن الواضح أن النهج الناجحة ستكون جهداً متزامناً في معظمه من الوسائل السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

وفي نهاية المطاف، يعتمد تحليل الإرتباط على تصورات التقييم المستخدم في نظام الأمن المتكيف(SCA) على مواجهة الإنسان لإخراج نتائج دقيقة. طبيعة وحدات الفصول من هذه الأطروحة يوفر طريقة مفاهيمية أساس لكل من االتصورات التحليلية المستخدمة. وهذه بدورها يمكن أن تحقق المزيد من مستويات الدقة من خلال إستخدام البرمجيات التجارية المتاحة والأدوات الحاسوبية التي يمكن أن تتضمن على نحو أفضل الكم الهائل من البيانات المتاحة في الدراسات القطرية بهذا الحجم (أي برامج المحاكاة التي يمكن أن "تلعب" بعدة مئات من اللاعبين في نموذج الصراع الحركي). ولكن في بداية هذا التكرار الأول من نظام الأمن المتكيف(SCA) ، يجب أن يكون المستخدم البشري على دراية بالأساس المفاهيمي لمنهجية التقييم قبل الإعتماد على التحليل الحسابي. ففي التركيز المحلي المتأصل للصراعات داخل الدول، تحدث الدقة نتيجة للمعرفة السياقية، وليس نتيجة للتفاصيل الإحصائية. ولا يمكن المبالغة في أهمية العنصر البشري في فهم الحروب الداخلية وتقييمها. والأمور المتعلقة بالألفة، لا سيما في الحالات التي تسعى فيها الجهات الفاعلة الخارجية إلى التأثير في الشؤون الداخلية للآخرين. الفصل الأخير من هذه الدراسة سوف يستعرض الجوانب الهامة الكامنة في هذا.

سابعاً : الخاتمة

"إن الكون أوسع من رويتنا له ".

.هنري ديفيد ثورو

أ. تقييم نظام الأمن المتكيف

عرفت مقدمة هذه الدراسة هدفها على أنه تطوير نظام يسمح بالتقييم المتكرر ومشاركة العوامل المؤثرة في نزاع المتمردين في السودان. فهناك إفتراضان يدعمان هذا الهدف: أولاً، تفسير الحروب الداخلية كشكل من أشكال الصراع، وثانياً: الإعتراف بأن تصورات الجهات الفاعلة الخارجية تختلف إختلافاً ملحوظاً عن الآراء الداخلية للمقاتلين الداخليين. وبإختصار، فإن هذين الإفتراضين يجسدان الحاجة إلى عملية موضوعية ومنظور لتقييم الحروب الداخلية، وهي مقدمة في هذه الرسالة بإعتبارها "نظام الأمن المتكيف(SCA) ". يسمح نظام الأمن المتكيف(SCA) كعملية لتحليل تكيفي وتكراري للصراع الداخلي. وهو يحدد طريقة للتقييم. يعتمد النظام على الإلمام بالتاريخ والحرب المعاصرة، يحدد نطاق التقييم من منظور الحرب الداخلية التي يجري بحثها. قامت هذه الرسالة بإضفاء الطابع الرسمي على نظام الأمن المتكيف(SCA) من خلال التكرار الأول وبإستخدام إطار متعدد التخصصات لدراسة حالة النزاع المسلح في السودان، ويسمح بمشاركة شاملة وموضوعية لبيئات الأمن الناشئة و المثيرة للقلق.

تم تطوير نظام الأمن المتكيف(SCA)،جنباً إلى جنب مع دمج الصور التحليلية الثلاث: تقييم الوضع النوعي (الفصل الثالث)، ونموذج الصراع الديناميكي (الفصل الرابع)، علاقة الطوبوغرافية(NEXUS (الفصل الخامس). وقد سمح ذلك بإدماج الأساليب النوعية والكمية في إجراء تقييم شامل. وشمل الفصل السادس تحليلياً إرتباطياً لهذا التقييم، مع تحديد الدروس المستفادة من التطور المستمر لكل من الحروب الداخلية في السودان، وكذلك الحروب نفسها. وبناءاً على هذا الإرتباط، فإن هذا الفصل يقدم دائرة كاملة لهذه الدراسة في قسمين. أولاً، يتم إنتقاد الحالة الراهنة لنظام الأمن المتكيف(SCA)؛ لإقتراح التكرارات المستقبلية المحتملة للنظام. ثانياً، وإعتماداً على الطبيعة المتأصلة لنظام الأمن المتكيف(SCA)، يتم توسيع نطاق العقود الآجلة كإطار قائم على محيط السودان؛ لتوجيه خيارات المشاركة. هذا التقييم الشاملللنظام الأمن المتكيف(SCA) السودان، يجب أن يكون بمثابة تذكير بأنه "نحن نتعامل مع نظم، وكلها مختلفة عن بعضها البعض، وليس أكبر من مجموع أجزائه". ويشير لنظام

الأمن المتكيف(SCA) فى السودان لتفاعلية، بدلاً من تقييم الحروب الداخلية والعلاقات المضافة في كل سلوك. ولا يمكن تحديد مشاكل السودان ولا أية حلول مقترحة بتدابير تراكمية؛ بليتطلب الأمر فهم العلاقة الدنميكية للسودان.

1 ـ نقد عملية التقييم

أن لنظام الأمن المتكيف(SCA)، مثله مثل أي منتج تحليلي، يتطلب التدرج في نظم المعلومات، محاولاً ربط النظرية الأكاديمية مع التطبيقات العملية (أو التشغيلية). وبدلاً من الإعتماد على مفاهيم عالمية (وغربية) للأُطر القابلة للتطبيق على نطاق واسع، يتقدم لنظام الأمن المتكيف(SCA)من النطاق المحلي إلى العالمي. يعتمد بناء الأمن المتكيف في البداية على الخبرة الموضوعية والأدبيات المتاحة بسهولة، إستناداً على كمية محتملة ومحدودة من البيانات المتاحة ، لربط نطاق القضية المطروحة في منطقة ناشئة على التوتر ،مثل حالة السودان. وترتكز أهمية تحديد النطاق على تقدير الزمان والمكان، وإدراج التاريخ والتوزيع الجغرافي المكاني، وكلاهما يقدمان خيوطاً مترابطة في جميع أجزاء لنظام الأمن المتكيف (SCA).وبذا "يؤكد التاريخ أيضا أنه غالباً ما تهمل الميزات في تعليل الحرب المعاصرة: مثل ميزات التاريخ المعين في بلد ما على المدى الطويل ، وأنماط إنتاجها وتشكيل الطبقة، والآثار السياسية للسياسة الاقتصادية والاحتمالية التشغيلية."والتاصيل النوعي في وصفه للبيئة، وتقييم الحالة ، وايضاً كذلك تغذية تكرار التصورات التحليلية المتبقية.

يعتمد نموذج الصراع الديناميكي على التجميع المفترض للجهات الفاعلة المتعارضة ضمن مصفوفة نظرية اللعبة، في حين يستخرج نظام العلاقة التوبوغرافي تركيبة وهيكل أكثر دقة للجهات الفاعلة المعنية. وهي تهدف من الناحية العملية إلى تكملة بعضها البعض ، على الرغم من أنها قدمت بالتتابع في هذه الدراسة. تحدد نظرية اللعبة الجهات الفاعلة التي يجب إختبارها، في حين إن تحليل الشبكة يحدد مدى أهمية هذه الجهات الفاعلة، وبالتالي يوفير نموذج الصراع تحديد القيمة المكررة. أما فيما يتعلق بايهما يأتي أولاً، نظرية اللعبة أو تحليل الشبكة؛ فقد اقتبس روبرت ماكنمارا بفجاجة: "هناك نوع من نقاش الذي يجري حول الدجاج والبيض. بالنسبة لي هو مثل محاولة أن يجادل حول أي شفرة من المقص قطعت به [ق] الورقة ". وعلية فكلا التصوران المطلوبان قد نجحا بشكل فردي.

يستند نموذج الصراع الديناميكي بطبيعته على إفتراض سلوك القيمة القصوي: فكل طرف سوف يعمل على تحقيق افضل نتيجة له. إلا أن هناك قيود على هذه الفرضية: "لأن نماذج الإختيار العقلاني هو إستدلال، ويمتاز بخاصيتين؛ الأولى هي: أنه إذا أدى نموذج الإختيار العقلاني إلى تنبؤات تبين أنها كاذبة، فيجب تعديل الإفتراضات. . . . الثاني هي: أنها تسمح بتراكم المعرفة ". وتخدم هذه الخصائص في إطار العملية الشاملة للرابطة، كمزايا؛أولا: وليس صحيحاً أن تكون التوقعات غير صحيحة، بسب أن عملية النمذجة معيبة؛ ولكن لأن التقييم المعين للنتائج غير دقيق. وبالتالي، قد تتكرر العملية تكراراً على حدٍ سواء، لإحداث مخرجات نموذج أكثر واقعية، ولمراقبة سلوك الإتجاه مع مرور الوقت،و الذي يعمل على توقع الأحداث في المستقبل. وهذا يقود إلى الميزة الثانية: حيث "تراكم" السلوك، لوحظ في الحد ذاته يوفر مصدر المعلومات التي يمكن تطبيقها مرة أخرى في لنظام الأمن المتكيف (SCA) ،وهذا يشير إلى إستنتاج مفاده أن السياق السياسي يتعلق بطرق يمكن التنبؤ بها؛ لأنها تؤثر على مكاسب الفاعل المختلفة في الادوارالمتداخلة، وتؤثر هذه المكاسب على إختيار الإستراتيجيات ". وتظهر الإستراتيجيات في كثير من الأحيان في تطور الأحداث نفسها، فمن الكمي لمكافآت الفاعل الذي يتطلب الصورة التحليلية الثالثة.

أن التصورالعلاقة الطبوغرافي ، هو تحليل الشبكة القائم على إتخاذ القرار، الى الهدف من زيادة تحديد سلوك الفاعل بدلاً من إقتراح ما ينبغي أن يكون. "ومن الخطأ عندئذ تطبيق إطار نظري بدلاً من إطار نظرية اللعبة للحالات التي يقوم فيها سلوك الفاعلين على توقعاتهم لما سيفعله الآخرون. أي أننا لا نستطيع أن ننظر إلى جانب واحد، في حين عقد الجانب الآخر ثابت لأنه لشرح قرارات أحد الجانبين، ونحن بحاجة إلى التقاط تقييمها من الجانب الآخر على الأرجح إستجابة، والتي تتأثر بدورها على فعل ما يعتقده البعض ،بما سوف تفعله و تعتقده الدولة ". ويتيح تحليل الشبكة، وخاصة عندما تكون مقطوعة داخل كل من التمثيالت البصرية المجردة والخرائط المرتكزة، للمراقب وجهة نظر فعالة لتقييم ليس فقط من" الاعبين"في الحرب الداخلية، بل والاهم من ذلك مدى أهميتها.

إن إرتباط التصورات التحليلية الثلاث،تعتمد على الإرتباط الإنساني المتوفر من لنظام الأمن المتكيف (SCA) كآلية للتحقيق الداخلي، والتي من خلالها تحدد كلٍ من المعلومات الهامة والمتناقضة . ومن هنا أيضاً، فإن فكرة محيط الحالة أمر بالغ الأهمية، وتصبح الصورة الأكثر أهمية ستختلف حسب الحالة المحددة والوقت المتاح لاستكمال التقييم. يتطرق ملاءمة هذا النطاق للضرورة التشغيلية إلى كيفية

إجراء التقييمات الإستراتيجية للصراع بشكل عام: "هناك طريقتان رئيسيتان لدراسة أسباب مشكلة الحرب: تطوير دراسات حالة فردية واستخراج ومقارنة سمات تصنيفية كبيرة لعدد الحروب، وإستخراج تحليلات إحصائية ". وغالباً ما ينتقد الأول كنهج" قطف الكرز "، في حين أن الأخير تطبق نظرية رأس الحذاء، التفاصيل المحلية في المقصورات الزائفة. وأكثر فائدة هو نهج متكامل يعتمد على السياق الظرفي لصقل وتكييف منهجية عالمية. وبالتالي يوفر لنظام الأمن المتكيف(SCA)مثل هذا النهج.

2. التكرارات المستقبلية لنظام الأمن المتكيف(SCA)

تقدم نهاية هذه الدراسة ، التكرار الأول لتطبيق لنظام الأمن المتكيف(SCA). وعرض الفصل السادس الحتميات المستمدة الخطط المرسومة ،على التوالي إلى توجيه التكرارات المستقبلية لخيارات لنظام الأمن المتكيف(SCA)،وخيارات المشاركة التشغيلية. وترد التعليقات الختامية بشأن هذه الأخيرة في القسم ب) من هذا الفصل، ومن المناسب الآن" المضي قدماً" لتسليط الضوء على لنظام الأمن المتكيف(SCA)نفسه. تعد القدرة على التكيف والتطبيق المتكرر للبناء أمراً حتمياً، حيث أنه عندما "تتفاعل العناصر، يصعب تقسيم المسؤولية فيما بينها، نظراً إلى أن مدى تأثير كل منها وحتى إتجاهه يعتمد على حالة الآخرين". وأنه يجب أن يستمر نفس المنظور مكملاً داخلياً بين التصورات، من خلال التكرارات المستقبلية للنظام ككل: " لا يمكن التقاط ما يحدث في العمليات الإضافية والخططية، لأن تأثير متغيرٍ واحدٍ أو إستراتيجية، يعتمد على الآخرين كفاعلين، على حدٍ سواء وتتشكل من قبل بيئاتهم ". ويتطلب تحديد متغيرات الصراع الداخلي بشكل دقيق نهجاً متكاملاً يعتمد أساساً على تحديد من يقاتل بالضبط وعلى ماذا يقاتل. أن تحديد مختلف أشكال الهوية الجماعية. . . هو دور أساسي في سد الفجوة بين العديد من أسباب الصراع السياسي وحقائق العنف الغاشمة "خاصة وأن" ما يهم كيف أن مصدراً معيناً للهوية الجماعية يعمل على الأفراد وكيف يمكن أن يستغلها القادة السياسيون بشكل مدهش، فهي مسألة تاريخية محددة بدلاً من الخصائص الثابتة والأبدية ". أن لنظام الأمن المتكيف(SCA) مرة أخرى ،هو وسيلة لتحديد هذه الخصائص والمتغيرات الظرفية لها.

وفي نهاية المطاف، يهدف لنظام الأمن المتكيف(SCA) إلى توفير عملية لتقييم موضوعي للحروب الداخلية، فالظواهر التي غالباً ما يحجبها التفسير المحايد من خلال النداء العاطفي والمصالح المتحيزة. "والغرض من ذلك هو إثارة الآثار التحليلية والسياسية. . . كأساس لإستجابة السياسة التي من شأنها أن تعترف بحدودها، ولن تنص على علاج واحد لنطاق واسع من المشاكل غير قابل للتصرف

لمجموعة . وعندما يتعلق الأمر بالسودان، حتى الآن كانت الاستجابة تتألف إلى حد كبير من هذه الأخيرة.

ب – الاتجاهات المستقبلية للتمرد في السودان

وقد أدى كلٍ من النتائج الظاهرة لاتفاق السلام في جنوب السودان، والإنفجار الأخير للعنف في دارفور ، إلى تحريف وجهات النظر الخارجية عن تعنت الحروب الداخلية في السودان. " ومن المهم وضع التوترات الحالية في المنظور التاريخي، بالنظر إلى عمق الصراع على هوية السودان. فعلى الرغم من أن هذا التاريخ يضع إطاراً للنضال، فإن التجربة التاريخية نفسها تتنافس عليها الأطراف [المعنية] ". وبطريقة أخرى، ليست فقط ظروف انتشار الصراع في السودان، بل كذلك الإنتماءات والأفضليات المتصورة لتورط المقاتلين المعارضين. إن مثل هذه العراك المعقد والمركب يؤكد على أن الافتراض الوحيد "هو الحل الديمقراطي " لهذه الحروب التي لا يمكن الدفاع عنها مطلقاً:

> ومن المعروف بالطبع. . . التأكيد على أن الديمقراطية الليبرالية هي العملية الشرعية على الصعيد العالمي، ولكن في حالة السودان على الأقل، الديمقراطية الليبرالية لا تؤدي الى طريق مباشر إلى الشرعية وإستقرار الحكومة. فقد كان للسودان ثلاث فترات من الديمقراطية الليبرالية على أساس نظام انتخابي أولي سابق في دولة موحدة، والنظام السياسي الذي أعيد ظهوره في كل مرة كان تكرار لسلفه مع عدم وجود أي إشارة لإصلاح عيوبه الواضحة.

عرف تاريخ السودان الصراع المسلح. إن مجرد إستمرار هذه الصراعات في ضوء محاولة مفاوضات السلام يدل على تعنت الحروب الداخلية في السودان على حد سواء. حيث يوجد إتفاق كامن في معارضة واضحة للحركة الإنفصالية في الجنوب. وفي دارفور، يبدو أن هناك إتفاقا ممكناً نظرياً ولكن من الصعب للغاية تطبيقه. إن وجهات النظر المعقدة التي تضيء هذه المفارقة موجودة داخلياً في الشعب السوداني، وقد تم تفسيرها من منظور خارجي أيضا.

1. نظرة الى الصراع من داخل السودان

إن التحيز المشترك الذي تم تحديده في التقييمات المعاصرة للصراع في السودان، كما صورته وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية على حد سواء، يشجع على ضرورة توحيد الهوية السودانية، وضمان المساواة الشعبية والتمثيل العادل. يتعارض هذا المسعى مع تاريخ السودان ذاته في العديد من النواحي:

وقد استند مفهوم الدولة القومية السائدة في السودان إلى القومية العرقية التي تعرف فيها الأغلبية العربية الإسلامية هوية البلد وفقاً لصورته. عندما يقترن بنظام سياسي إستبدادي. . . تؤدي النزعة القومية العرقية إلى محاولة القضاء على الخلافات من خلال تعريفها بعيدا و / أو عن طريق إقامة هياكل تهميش الأقليات.

تلعب الهوية الإجتماعية دوراً رئيسياً في تحديد حجم النزاع المسلح في السودان. وأظهر الفصل الخامس أن الإنتماءات القبيلة هي الأكثر موضوعية من مفاهيم التحالفات التي في الواقع تعرف أحداث العمليات بين الجماعات التمردة السودانية . لكن الهوية العرقية بعيدة كل البعد عن التحديد المسبق، بل هي متقلبة ومتغيرة ديناميكية: " يحدد النخبة والقادة (إعادة) هيكلة الهوية العرقية لأسباب أساسية، مثل تعزيز قوتهم وتعبئة السكان وراء أهدافهم. ويمكن التلاعب بالهوية، ويمكن أن تكون جوانب معينة أكثر وضوحاً، في أوقات معينة وفي سياقات معينة ". إن عمق هذا التلاعب أكثر وضوحاً في أي مكان، مما هو عليه في دارفور، حيث نزح ملايين السكان سعياً وراء أهداف عملية.

توضح الأزمة في دارفور أن "حرب الإبادة الجماعية الطويلة لا تحتاج إلى تنظيم وتعجل من قبل الحكومات القومية؛ بل يمكن أن تنبثق بسهولة من الظروف البيئية المتطرفة،و من تفاعل الأفراد غير المترابطين والمنافسة على الموارد ". ولهذه التفاعلات تاريخ طويل في السودان، وبعد الاستقلال وقد تفاقمت مؤخرا بسبب مزيج من الجفاف البيئي و الذي سبقه التهميش السياسي . وتوضح إتفاقية السلام الشامل، والتي يحكم عليها منذ البداية بمواقفها التي لا يمكن الدفاع عنها، وأنها من وجهة نظر حكومة السودان، تفتقر إلى إستراتيجيات بديلة يمكن أن تقوي موقف الفاعل في حد ذاته .وبعد أن أثبتت الخرطوم الطبيعة العنيدة لخصومها، أصبحت الآن مخولة بمتابعة جدول أعمالها الأحادي الجانب. واضاف "أن هذا المنظور يوضح أن السلطة، ليست وظيفة فقط للقوة النسبية للجهات الفاعلة والعلاقات بينها، بل ايضاً للعلاقات القائمة والممكنة بين كل منها والأطراف الاخرى".

وعموماً الصراعات الداخلية في السودان، وخاصة في دارفور،"والنضال ... تتضمن". . . أو "نقل الأصول"، أو سرقة الماشية، ومصادرة الأراضي،وواإستخدام الناس كعمال. وفي الوقت نفسه، أدت الحرب إلى نزوح أعداد كبيرة من الناس ". وهذا يمثل تداخل الظروف الضرورية للحروب الداخلية في السودان، ولكنها غير كافية: القيود البيئية والتهميش السياسي. إن التحريض داخلياً على الإصلاح في السودان أمر غير محتمل، حيث تسعى حتى جماعات المعارضة إلى تأمين أنظمة الحوكمة الحالية بدلاً من إستبدالها. وتستخدم جداول أعمال المتمردين ونظام الإنتماءات العرقية لتعبئة العداوات، مما يؤدي إلى هالة متفشية أو انعدام ثقة. ويتيح التحكيم الخارجي وسيلة هشة يمكن من خلالها سد هذه الهالة. أسهمت مشاركة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وفي سد الفجوة بين الشمال والجنوب، بتوقيع إتفاقية السلام الشامل. ولم يفلت المخربون الذين هددوا محادثات السلام في نيفاشا، وإعترف بالحاجة إلى إستمرار الإشراف الدولي على الإتفاق حتى قبل توقيعه. ومنذ ذلك الحين، فقد كان هناك نقص في مراقبة الالتزام والمساءلة، كما ذكر " المعاصر ويلسونيانز ، حيث إفترض :أن السبب في ذلك أن الدولة موجودة فقط على الورق ، حيث يمكنهم الإستغناء عن الحاجة إلى إقامة تحالفات وإتفاقيات بين الفصائل الطائفية والقبلية والعرقية والدينية . "إن سجل المجتمع الدولي في تحكيم الحروب الداخلية ليس جيدا، وينعكس ذلك على الحالي في السودان، والذي قد سيزداد سوءاً.

2ـ نظرة الى الصراع من خارج السودان

إن مسائل التعنت المستمر للحروب الداخلية في السودان، مسؤولة عن النجاح المحتمل أو عن التدخل الخارجي. و تستند لجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة الإعمار في البداية،الى الجهود التي تردد المنظور الليبرالي العام للحرب ،التي يعرفها أحد المؤلفين "بالكذبة المخادعة". إن الافتراض الكامن في بناء الأمة هو أن التدخل الأجنبي يفضل دائما غياب الأمن الداخلي القائم على المعايير الدولية. ولعل من المفارقات أن نفس المفهوم يدفع السكان المحليين إلى البحث عن حلول في أماكن أخرى: "ما إذا كانت الحكومة قد أمرتهم بذلك. . . أو لأنهم ببساطة لا يثقون في الدولة لتزويدهم بأمن معقول، وفي الواقع فإن ولأفراد والصناعات الخاصة، تتم الاعتناء بنفسها إلى حد متزايد وعلى نطاق متزايد باستمرار ". وهكذا، أثبتت جهود بناء الأمة تكون الفشل المتجزر الى حدٍ كبير، و" عموماً إذا كان هناك درس واحد يمكن تعلمه و يطبق.. . هو أن كل دولة ضعيفة وفاشلة، ستتميز بمجموعة فريدة من الألعاب المتداخلة التي تمنع المجتمع الدولي من انتهاج سياسة واحدة، تناسب الجميع ". هناك مخاطر

في تبسيط النجاح أو الفشل، ضمن مجموعة سكانية محددة: ان الدولة تتفكك اولاً بعد أن تنهار مؤسسات الدولة فيها ،وفي كثير من الحالات قد تعكس المزيد من الفرص والميول للنخب المحلية والوطنية من مشاعر السكان المحليين ".

وتشير هذه الأخطار إلى أن ملاءمة المحيط المحلي، أمراً بالغ الأهمية في دراسة السبل الخارجية، لحل الصراع في السودان. ومن غير الواضح بشكل صارخ، الإصرار على سياسات الإصلاح القائمة على النماذج الأوروبية ذات الأهمية التاريخية في أفريقيا. وبدلاً من الإصرار على الإتزام المتعددة الأطراف، بمعايير الحكم التي لا تنطبق على الجميع، "ينبغي أن تكون العلاقات مع المعارضين المحتملين على هذا النحو. . . أن خياراتنا تجاه كل منهما هي دائما أكبر من خياراتهم تجاه بعضهم البعض ". ويبقى على الجهات الفاعلة الخارجية تطبيق مثل هذا المنظور في التحكيم من أجل إنهاء الصراعات في السودان. وكما ذكرنا، فإن تطبيق تدابير عقابية واسعة النطاق مثل العقوبات الاقتصادية يتجاهل المحيط السياسي المحدد للسودان.

ومن المفارقات أن هذه السياسات، بدلاً من أن تدعم الإصلاح، تشجع الآليات البديلة التي تعزز الوضع الراهن. وكما أشرنا فإن النجاح يتطلب تدخلاً محلياً، يتم فيه تشكيل الاليات تشجع الصراع للسماح بوضع الحلول.

لايهدف لنظام الأمن المتكيف (SCA) إلى تقديم الدعم كوسائل، يمكن من خلالها حل الصراعات الخاصة في السودان، عوضاً عن توفير حل للحروب الداخلية بشكل عام. بل إنه ينطلق من إفتراض أساسي مفاده، أن التعامل مع الحروب الداخلية يتطلب منظورا سياقا في إطار شامل، بدلاُ من الإعتماد المفرد على الإصابات المفترضة. وقد أظهر تطبيق مثل هذا المنظور للسودان عدة دروس متميزة. في الفجوة بين الشمال والجنوب، يبدو من مصلحة الجانبين التأكيد على صحة اتفاقية السلام الشامل في حين استخدامها للعمل نحو نتائج معارضة بشكل أساسي. وعلى الرغم من أن هذا أدى إلى تداخل مصطنع ومؤقت للمصالح المتعارضة، فإن الآثار الطويلة الأجل ليست مشجعة. أما في دارفور، فإن طبيعة النزاع تعزز نفسها بنفسها. وبما أن النتائج المتوقعة أقل لكل جانب، فإن القتال أكثر احتمالاً، تسفر عن "لا عودة". وتؤكد الإتجاهات الإيكولوجية وحدها هذه النقطة الأخيرة، مثل الزيادة في التصحر ونقص الأراضي الصالحة للزراعة ستخدمان في المستقبل فقط ، وتفاقم المنافسة بين القبائل وفيما بينها، والصراع على الموارد المحلية.

كما يتضح من هذه الاطروحة "دراسة حالة السودان،" مثل التمييز بين الدولة والمجتمع والقطاعين العام والخاص، والتي تشكل أهمية مركزية بالنسبة لتوقعات التحويلية للدول الأفريقية، وتلك التي يصعب تمييزها ". ففي الجنوب، نجد أن حكومة جنوب السودان تواجه صراعاً في الهوية؛ حيث إن غالبية ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان، يتمتعون قانونياً الآن بمصلحة محددة في "عدائهم" لحكومة الوحدة الوطنية. وفي دارفور،نجد فصائل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، يجاملون فقط فيا وضاعيهم الراهنة بمعارضتهم للنظام ، والعمل نحو الأهداف المتضاربة التي تحول دون تمرد موحد. التحليلات السطحية للحروب الداخلية تتلخص في أصولها التاريخية؛ هذه الصراعات ليست عفوية. وقد "جادل البعض" بأن المخاطر التي تنطوي عليها صراعات دولة جنوب كلاهما عالية على خلاف العادية وصفرية القيمة التفاعلية ، إما لأنهم لا يتجزأ طبيعيا أو لأن كلا الجانبين قد اتئ لتعريف هذه المخاطر بطرق متناقضة." ومما لا شك فية أن المخاطر كبيرة ، في حين أن دراسة الطريقة التي يحشد بها المتحاربون الآخرون لا تقل أهمية عن الطريقة التي أثيرت بها في المقام الأول. ويتطلب تقييم الحروب الداخلية في السودان الإلمام بتسلسلها الزمني ونطاقها، وليس محاولة لإسناد سببية سابقة لأوانها. ويقدم تاقلم النظام الأمني ، منظور وعملية يمكن من خلالها إجراء مثل هذا التقييم. فالحروب الداخلية هي ظاهرة معقدة وغير بسيطة. إذا كانت هذه الأخيرة، فمن المرجح أن تكون قد "حلت" منذ أمد.

وبرؤية مجملة، فإن لنظام الأمن المتكيف(SCA) ، يشمل منهجية متعددة التخصصات التي تمنح الخارج وجهة نظر أفضل للحرب الداخلية. في تقدم هذه الرسالة، كل تصور تحليلي يقدم نقطة متميزة خاصة بها. يوضح تقييم الوضع النوعي ،كيف أن مشاهدة الحروب الداخلية من خلال إطار موضوعي قائم على الفاعل يحدد نطاق التعقيدات للحروب بين الدول. ويوضح نموذج الصراع الديناميكي هذه التعقيدات في تحليل يستند إلى نظرية اللعبة، مما يضيء إلى أي مدى تعكس الخيارات المفترضة دون المستوى الأمثل في الخارج، في الواقع، المسابقات المنطقية الكامنة وراء الأطراف المتحاربة المعنية. كما تقوم " طبوبوغرافية العلاقة " بتحليل الفصائل المتمردة نفسها، وفي هذه الحالة تكشف النقاب عن أن العلاقات الشبكية التي تشكلت على أساس انتماءات قبلية وعشائرية تحل محل التحالف المعلن والأهداف التشغيلية للجماعات المتمردة في السودان. وعند الترابط، تخلق هذه النقاط تقييماً أمنيا تكيفياً للحرب الداخلية، وهو تقييم تكون عمليته قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي،في حين يظل الناتج محدداً من حيث النطاق. إن التقييم الذي تم إنجازه في هذه الرسالة يوفر نقطة إنطلاق يمكن من خلالها التحضير

المسبق للتدخل في لحروب الداخلية في السودان بشكل إستباقي. وفقط مع مثل هذا بداية هذا الهدف لا يمكن لاحد التأثير على تلك الحروب الى نهايتها.

Calhoun: The NPS Institutional Archive

Theses and Dissertations | Thesis and Dissertation Collection

2007-12

An adaptive security construct: insurgency in Sudan

Stoner, Tommy E.

Monterey, California. Naval Postgraduate School

http://hdl.handle.net/10945/3057

http://www.nps.edu/library

Calhoun is a project of the Dudley Knox Library at NPS, furthering the precepts and goals of open government and government transparency. All information contained herein has been approved for release by the NPS Public Affairs Officer.

Dudley Knox Library / Naval Postgraduate School
411 Dyer Road / 1 University Circle
Monterey, California USA 93943

A similar but no less important concept to cliques is that of *factions*. Whereas cliques are defined by each actor having the same relationships with each other, factions have similar relationships and are thereby looser groupings of actors than cliques. As previous chapters have outlined, factions in intrastate conflict can play a critical role in the negotiation and settlement process either are participants or spoilers. Identification of factions allows for more focused engagement of actors who are either operating or potentially operating together. Factons can be identified through a process called *blockmodeling.* Blockmodeling is a SNA concept that allows for the detection of structures and cohesion within a network by grouping actors into clusters and analyzing the relationships of these clusters to one another.

B. STRATEGIC NEXUS TOPOGRAPHY IN SUDAN

The preceding sections of this chapter identify the utility of Nexus Topography in analyzing the social and geographical structures of groups and organizations. This section will apply NT to the two case studies of conflict in Sudan.[214] As stated in previous chapters, one of the primary components in intrastate conflict is the interaction and/or control of the population. The NT process will allow the defining of these interactions.

1. Geography of Sudan

As described in Chapter III, Sudan is a nation rich in diversity. Two major factors influence the cultures that have developed in Sudan: terrain and religion. The division of religions in Sudan has had profound influence toward creating the divide between Southern Sudan and the rest of Sudan. The dyadic nature of religion in Sudan was created when the rapid expansion of Islam through North Africa in the early First Century turned south and the native populace resisted this perceived Arab invasion for about a century until the divide of religions eventually stabilized along the zone that now defines Southern Sudan from northern Sudan. Later British conquest and subsequent colonial rule helped formalize this perceived "border". In part, this dyadic relationship helped

[214] The analysis in this section will focus on the two primary conflicts in Sudan, Darfur and Southern Sudan, while taking into account some aspects of the insurgency in eastern Sudan.

solidify the population of Southern Sudan generally identifying themselves as Africans, their struggle as African against Arab, and Christian/Animist against Muslim.[215] This is in stark contrast to the Darfur region where the majority of the population is Muslim.

The second component that has shaped societies and their relations in Sudan is the terrain and climate. As Africa's largest country, the terrain and climate encompasses virtually every geographical feature that exits on the African continent, from the barren deserts of the north to the tropic rain forests in the south.[216] Generally, Sudan is a large plain bounded on three sides by mountains and cut by the Nile River system and can be divided into six semi-distinct areas: northern Sudan, eastern Sudan, the central clay plains, the southern clay plains, western Sudan, and the Jebel Hadid Plateau.

The northern part of the country lying between the Egyptian border and Khartoum is generally an open expansive desert divided into two parts by the Nile River Valley. The two deserts, the Nubian and the Libyan, receive little rainfall and are occupied by very small populations of nomads. The narrow Nile River valley provides the only sustainable land and is host to almost all the population of this region. Eastern Sudan is divided between desert and semi-desert and spans from the Red Sea to near the city of Kassala. The Red Sea Hills in the north of this section are low dry mountains that stretch into Egypt and are the home to the Beja people. The land south of the Red Sea Hills provides good seasonal grazing for livestock and progressively becomes more fecund as you move south where streams and rivers feed into the Nile River Valley. The central clay plains stretch from Khartoum south to the Nuba Mountains and east to Ethiopia and are defined by the Blue and White Nile Rivers as they flow to their confluence at Khartoum. The area is characterized by the gentle rolling hills and fertile lands of the Nile River basin flood plain that provide a backbone to Sudan's agricultural economy.

The most drastic change in terrain and climate occurs in the area of Southern Sudan and, in part, has helped develop its isolation from the remainder of Sudan. The

---

[215] Johnson. *African Issues: The Root Causes of Sudan's Civil Wars*, 4.

[216] While not inclusive, a more detailed general overview of the topography of Sudan can be found at the online Library of Congress Country Studies website at http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/sdtoc.html (accessed August 11, 2007).

southern clay plains stretch in a band from the Central African Republic across to the southeast border of Sudan. Many large permanent lakes and the Sudd, one of the world's largest swamps, historically provided a natural boundary to expansion. This area also contains a large portion of the oil reserves of Sudan (see Figure 7 in Chapter III). This expanse of land then gives way to an area known as the Jabal Hadid Plateau. This plateau rises to the southeast and southwest from the Nile River basin and changes the terrain from desert and plains to tropical rain forests that extend into the neighboring countries to the south. Most of the Southern Sudanese population lives in this area.

Darfur and Kurdufan make up western Sudan. Kurdufan, geographically situated in the center of the country, rises out of the western Sudan plain and is composed of a region of dome shaped hills giving way to rolling plains to the east and the Nuba Mountains in the south. The land changes seasonally, from fertile during the rainy season, to arid and dry during the remainder of the year. This area is noted for the production of Gum Arabic, a substantial revenue generating crop for the Sudanese government. This area then gives way to Darfur which occupies the western edge of Sudan and is approximately the size of Texas or France. The area is centrally dominated by the Jebel Marra volcanic massif and can be divided into three distinct eco-zones, each of which defines the lifestyle of the population. Northern and eastern Darfur are relatively flat semi-desert regions that have little to no perennial surface water sources. The central area of Darfur west of the Jebel Marra is the dominant area of the region. Seasonal rains and the drainage system off of the Jebel Marra have historically provided for good grazing conditions in the lower elevations and crop farming along the higher elevations. The southern region of Darfur is a rolling plain that has more water sources available than other portions of Darfur, which has historically made it suitable for pastoralist activities.

2. Detailing Darfur

Relationships within Darfur are patrilineal in nature and are by in large tribally based.[217] The term tribe in Darfur has both a personal identification and political

[217] De Waal, "Who are the Darfurians," 181.

connotation attached to it. As Douglas Johnson writes, "most Sudanese, both Southern and Northern, recognize the existence of tribes and willingly assert their membership to them."[218] While estimates vary depending upon studies and definitions, there are between 200 to 300 tribes in Sudan with up to 600 sub-tribes.[219] The lives and existence of the tribes in Darfur are defined by the terrain and climate. The northern part of the Darfur area is inhabited by the non-Arab Zaghawa and Bideyat tribes, and the Arab Rezeigat, Mahariya, Irayqat, Mahamid, and Beni Hussein tribes. All of these tribes are primarily camel-herding nomads who historically make their living moving livestock along ancient camel trading and grazing routes. The central zone mostly consists of non-Arab Bargu, Bergid, Berti, Fur, Masalit, Tama, and Tunjur tribes, who are sedentary farmers. The Fur tribe is the most prominent tribe in the area. The eastern and southern zones of Darfur are occupied primarily by the Arab Beni, Habbaniya, Halba, Maaliya, Rezeigat, and Taaisha tribes who subsist by herding cattle. [220]

The livelihood of the rural population in Darfur is focused on two types of farming and two types of herding. In the north and south of Darfur, farming is focused on small plots grown in wadis (66.1% of the population) whereas farming in the Jebel Marra region is focused on larger plots (7.2% of the population). The African Zaghawa tribe and Arab Rezaigat tribes in the north typically are nomadic camel herders (5.7% of the population). The southern Arab tribes such as the Rezeigat are typically cattle and goat herders who have significant migratory patterns as they move their herds north during the rainy season in search of grazing fields (8.6% of the population). [221]

One of the main interactions of Darfur's social structures is based on land tenure usage. Historically, the rights to land were held at a communal level where local leaders determined and mediated land usage agreements between the agricultural groups and the

---

[218] Johnson, *African Issues: The Root Causes of Sudan's Civil Wars*, xvii.

[219] Multiple ethnographic studies and databases were examined in the research process, each having different listings of the number of tribes existing in the country. Those listing tribes by name based on field research were considered the most accurate for use in this study.

[220] Flint, et al. *Darfur*.

[221] These figures represent the population that existed in the 1989 study and while dated are indicative of nature of the Darfur society. J. Swift and J. Gray, "Report on Darfur Region Food Security Policy and Planning: Darfur Regional Government, Republic of Sudan" (under assignment from ODA) mimeo, 1989.

nomadic elements.[222] These historic land usage rights were unbalanced with the 1970 Unregistered Land Act (ULA) which declared state ownership of almost all land not formally registered with the government. The act itself effected the usurping of the local populace and putting control of the land from into the hand of governmental elites and their proxies.[223] Permanent and temporary population movements as a result of drought and other social events "developed into permanent residence[s], leading to conflicts, the legitimatization of the administrative system eroded and left no-one in control."[224]

Tribal relations in the area were historically defined by the changes of the seasons and the movement of the herding tribes. Arab camel nomads moved their herds north and south as the seasons changed, while cattle herders worked with local farmers for grazing rights. Increased desertification of the area changed these patterns and heightened tensions in the region as traditional nomad grazing lands were reduced, forcing these nomads to find new grazing lands that today infringe upon the traditional territory of the central farmers. This encroachment caused clashes that split down tribal and ethnic lines, occurring at a time during which the Khartoum regime was unofficially endorsing the "Arabization" of Sudan. The initial conflicts in the region were amongst the Zaghawa, Rezeigat, and the Beni Halba nomadic camel tribes as they fought between themselves for land usage rights. As the drought persisted in the 1980s, the traditional land owners in the Jebel Marra region began to stop sharing their resources with the nomadic tribes. The outcome was predictable in light of the chaos created by the ULA. The Rezeigat tribes began to make direct land grab attempts predominately from the sedentary Fur populace, arguing that the Rezeigat peoples, under the ULA declaration, had equal rights to the land. These efforts quickly escalated into larger scale violence as the "Arab" tribes had been heavily armed by both sides in the Chadian/Libyan war in the 1980s. The government also had a history of turning to militias during times of conflict, a notable example being the GoS sponsored militia effort to curtail the expansion of the Southern

[222] Leif Manger, "Resource Conflict as a Factor in the Darfur Crisis in Sudan", (paper presented at the At the Frontier of Land Issues: Social Embeddedness of Rights and Public Policy, May 2006): 8.

[223] Adam Mohammed, "The Rezaigat Camel Nomad of the Darfur Region of Western Sudan: From Co-operation to Confrontation," *Nomadic Peoples*, vol 8/2, (2004): 234-235.

[224] Manger, "Resource Conflict as a Factor in the Darfur Crisis in Sudan," 10.

Sudanese rebels into the Kurdufan and Darfur regions after the failed SPLA incursion in 1992.[225] The combination of the prevalence of weapons and tacit government support laid the groundwork for the violence to follow.

The tribes in the Jebel Marra area began to form local tribal and regional self defense forces for protection beginning in the 1980s in response to the attacks from the Arab militias and government forces, As the frequency and intensity of the attacks increased, the groups began to loosely cooperate in the later half of the 1990s to actively fight against the government and its proxy forces.[226] Initially, the rebel forces were mainly composed of the Fur under the loose command of Abdul Wahid Nur, a Fur lawyer. Abdul Wahid Nur was successful in uniting with Zaghawa groups in July 2001 and Masalit groups in November 2001 forming what became known as the Darfur Liberation Front (DLF).[227] The group shortly afterwards renamed themselves the Sudan Liberation Movement/Army (SLM/A) in early 2002, with a public declaration calling for creation of a new Sudan that was based on equality, complete restructuring and devolution of power, even development, cultural and political pluralism and moral and material prosperity for all Sudanese.[228] The group began to grow as various other tribal self defense forces joined the alliance and subsequently formed a politically oriented opposition group, the Sudan Federal Democratic Alliance (SFDA).

The SLA initially operated as a loose federation of rebel factions and was nominally led by Adbul Wahid Nur with Minni Minawi, a Zaghawa, as a deputy. This arrangement held until the May 2006 Darfur Peace Agreement (DPA), when the alliance cracked under differences of opinion on the terms of the DPA. Minni Mannawi signed the DPA and his forces, the SLA-MM, engaged in a reticent process of cooperation with the government. A small faction made up of Tunjur, Masalit, Zaghawa, Berti, and Rezeigat tribes formed the SLA-Free Will (SLA-FW). Another small group composed of

---

[225] Mohammed, "The Rezaigat Camel Nomad of the Darfur Region of Western Sudan," 236.

[226] Flint et al, *Darfur*, 71.

[227] Flint et al, *Darfur*, 76.

[228] SLM/A political declaration posted at http://www.sudan.net/news/press/postedr/214.shtml (accessed August 13, 2007).

mainly Arab tribes formed the SLA-Peace Wing (SLA-PW). A group of 19 commanders from Abdul Wahid Nur's forces split from him and formed the Group of 19 (G-19). This group is composed of multiple tribes and has grown quickly since it's founding and later changed its name to the SLA-Unity Command (SLA-UC) or SLA-Unity. Abdul Wahid Nur and his remaining forces, the SLA-Adbul Wahid Nur (SLA-AWN), continued their struggle unabated by the DPA. [229]

Splits among the SLA factions have continued as leaders and their supporters disagree politically and militarily. In August 2006, several Fur leaders left the SLA-AWN and formed a group under the leadership of Adbul Abdesh-Shafi, the SLA-AS, sometimes known as the SLA-Classic (SLA-C). In early 2007, the SLA-UC (formerly the G-19) began to fragment with Khamis Abdullah Abubaker, a Masalit, and Jar al-Neby Abdel-Karim, a Zaghawa, splitting away and forming their own commands, the SLA-KAC and SLA-JN, respectively. In February 2007, a group known as the Greater SLM (GSLM), led by Mahjub Husayn, formed from break away elements from Minawi's faction, due to the perceived failure of the DPA.[230]

A second rebel group emerging in Darfur in 2001 was the Justice and Equality Movement (JEM). The JEM was formed from followers of Hassan al Turabi, the former vice-President of Sudan, and is led today by Khalil Ibrahim. Unlike the SLA, the JEM was initially composed mainly of one sub-tribe, the Zaghawa Kobe, and had a robust political structure without a large number of fighters in the field. The JEM and SLA factions have had a tumultuous relationship due to the JEM's ambiguous religious overtones, relationship to previous NIF members, and narrowly focused tribal makeup. These factors initially limited the growth of the JEM beyond its narrow tribal base. As the JEM expanded their affiliations, their base of support also grew until it compared in size and power to many of the SLA factions.

---

[229] The names for the various insurgent factions differ from publication to publication and even from the groups themselves which exacerbates the problem of identifying and classifying the participants of the conflict. In this study, the groups are referred to by their declared names or the name of their commander.

[230] Declaration retrieved from http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=4692&bk=1 (accessed October 30, 2007).

Like the SLA, the JEM has fractioned due to differing agendas, personalities and tribal relations. The first division came as several field commanders split from the political leadership to form the National Movement for Reform and Development (NMRD) in the spring of 2004. This element has drawn from mainly Chadian influenced tribes and remains relatively heavily controlled by Chad.[231] A second JEM split occurred when a small element of non-Zaghawa tribal members formed the JEM-Peace Wing (JEM-PW) in ideological support of the DPA. In July 2007 another small non-Zaghawa faction broke from the JEM to form the JEM-Eastern Command (JEM-EC) due to announced leadership differences.[232]

The commonly held perception that the struggle is in terms of African versus Arab identity groups is only partially correct. As discussed before, the true ethnic makeup of the tribes of Darfur has been blurred and cannot be anthropologically considered distinctly as either African or Arab. Studies have shown that traumatic events, such as the violence, can lead to polarizing ethnic self-identification within societies such as what is being seen in Darfur.[233] This is especially true in cases where leaders use ethnic identity to mobilize the population for a cause, as illustrated by opposing factions in Darfur. Various "Arab" tribes have supported the rebel factions in Darfur, increasingly so as the conflict has progressed and the rebels have gained more power and influence.[234] Also, Arab tribes have formed their own groups to fight the government forces as the conflict progressed through 2006 and 2007, the most notable group being the Progressive Front Forces (PFF) who are also know as the Revolutionary Democratic Front Forces (RDFF). [235]

---

[231] Victor Tanner and Jerome Tubiana, "Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups," *Small Arms Survey* (Geneva: Graduate Institute of International Studies, 2007): 61.

[232] "New Breakaway Rebel Faction Claims Removal of Darfur JEM Leader," *Sudan Tribune*, July 31, 2007. http://www.sudantribune.com/spip.php?article23052 (accessed August 11, 2007).

[233] A more complete analysis of the role of ethnicy in conflict is covered by Stefan Wolff, *Ethnic Conflict: A Global Perspective* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

[234] Tanner and Tubiana, "Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups," 62.

[235] "Darfur Arabs Create a Rebel Group, Repulse Army Attack," *Sudan Tribune*, December 7, 2006. http://www.sudantribune.com/spip.php?article23052 (accessed June 12, 2007). The phenomena of Arabs fighting on the side of the rebels is not new and in fact existed early in the conflict. It was, and is, often overlooked by media and international reporting. ICG, "Darfur Deadline: A New International Action Plan," International Crisis Group Africa Report No. 83 (Brussels, International Crisis Group, 2004): 3.

Coalition forming among the rebel groups in Sudan has been a common occurrence in the conflict in Darfur and Sudan in general. The earliest coalition that the Darfur rebel groups joined was the National Defense Alliance (NDA) which was a coalition of opposition groups to the Bashir regime. The JEM and SLA elements formed the Alliance of Revolutionary Forces of Western Sudan (ARFWS) in January 2006.[236] The JEM joined the Eastern Front coalition that included the Free Lions and Beja Congress fighting in eastern Sudan in February 2004. The next major coalition, and most powerful by many reports, was the National Redemption Front (NRF) which was formed by non-signatory rebel groups after the DPA in June 2006.[237] In late 2006, several SLA factions formed a weak coalition known as the Non-Signatory Factions.[238] The United Front for Liberation and Development (UFLD), formed from smaller but broad based rebel factions, was founded in Eritrea in July 2007.[239]

3. Detailing South Sudan

The Southern Sudanese population is estimated to be about 11 million people where mainly indigenous and traditional Animist beliefs are practiced, although many Christian faiths are also practiced, particularly Catholicism and the Assemblies of God. These practices stand in stark contrast to the remainder of Sudan, which is predominantly Muslim. The south also contains a large number of tribal groups and has many more languages than are used in the north. The Dinka are a group of African tribes of Southern Sudan, inhabiting the swamplands of the Bahr-el-Ghazal region of the Nile basin, Jonglei, and parts of southern Kurdufan and Upper Nile regions. They are mainly agro-pastoral people, relying on cattle herding at riverside camps in the dry season, and growing millet in fixed settlements during the rainy season. They number around 4.5 million people, constituting about 12% of the population of the entire country, as well as

---

[236] "Darfur Rebel Unite as a Single Group," AlJazeera.Net, January 22, 2006. http://english.aljazeera.net/English/archive/archive?ArchiveId=18192 (accessed July 11, 2007).

[237] Tony Lindsay, "Darfur: A Cultural Handbook," *Conflict Studies Research Centre Special Series* (Watchford, Defense Academy of the United Kingdom, 2007), 52.

[238] ICG, "Darfur, Revitalizing the Peace Process," *International Crisis Group Africa Report*, no. 125 (Brussels, International Crisis Group, 2007): 10.

[239] "Five Darfur Rebel Groups Agree to Unite," Reuters, 14 July 2007. http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/L14716449.htm (accessed August 29, 2007).

being the largest ethnic tribe in Southern Sudan.[240] The eastern states of Southern Sudan contain other tribes considered to be Lake Nilotes (agro-pastoral peoples of East Africa who speak Nilotic languages); those are the Shilluk, the Nuer, and the Masai. The Azande, and Jo Luo are Sudanic tribes in the west, and the Acholi and Lotuhu tribes live in the extreme south, extending into Uganda.[241]

It was clear from early on in the history of modern Sudan that the Arab north had little intention of sharing power with the African south. Civil war between the north and south broke out in 1955, prior to independence, when a military unit made up of Southern Sudanese mutinied and fled to hide in the country's south. The nascent government of Sudan wanted to unify the country and attempts to do so through use of arms continued after Sudan became an independent nation in 1956. By 1970, both the rebel group Anya Nya and the GoS were receiving external support in military arms, ammunition and training, thereby escalating the fighting. In 1971, Joseph Lagu, the leader of southern forces opposed to Khartoum, created the Southern Sudan Liberation Movement (SSLM). Anya Nya leaders united behind him, and nearly all exiled southern politicians supported the SSLM. Although the SSLM created a governing infrastructure throughout many areas of Southern Sudan, real power remained with Anya Nya, with Lagu at its head.

When reserves of strategic minerals and petroleum were discovered in the south during the early 1970's, the president of Sudan, Jaafar Nimeiry, thought he had found the solution to Sudan's troubles. But before he could exploit these new sources of wealth, he had to unify the country under central authority. By the early 1980s, strikes, riots, and shortages of goods and services had paralyzed the nation. To rally support from the northern parties, President Nimeiry announced on September 8, 1983, that Sudan's civil laws had been revised to bring them into conformity with *Shari'a*, or Islamic Law. The people of Southern Sudan, most of them non-Muslim, took offense to this. With backing from Ethiopia and deserted Sudanese army forces, they formed the Sudan People's

---

[240] Francis Mading Deng, *Dinka of the Sudan*, ed. Holt, Reinhart, and Winston, Inc. (Prospect Heights, IL: Waveland Press, 1972), 183.

[241] United States Department of State, "Background Note: Sudan," *Bureau of African Affairs*, February, 2007, http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5424.htm#people (accessed October 30, 2007).

Liberation Army (SPLA) which was heavily dominated by the Dinka tribe.[242] In 1991, the SPLA split into factions and was virtually destroyed by the infighting that followed. The SPLA was able to rebuild itself and continue its armed struggle while the factions signed a peace accord with the government in 1997.

The peace accord in 1997 led to factional fighting among the Nuer who were part of both the SPLA and the government militias. In response, many western Nuer and some Dinka banded together to form the South Sudan Liberation Movement in alliance with the SPLA.[243] Like the SPLA, the SSLM has a goal of self determination under a federalist Sudan. Seven protocols concerning wealth and power sharing, conflict resolution, and governance were tied together and signed as the Comprehensive Peace Agreement (CPA) on January 9, 2005. This agreement appealed to many groups in the south as it mandated national elections in 2009 and a referendum for southern independence in 2011. This agreement has mitigated a majority of the fighting but has led to the upwelling of underlying tensions within the Government of Southern Sudan. Pending elections, seats in both the Southern Sudan Assembly and the Government of the Southern Sudan are to be divided in a fixed proportion between the SPLM, the NCP, and "other Southern political forces."[244] The concentration of Dinka leadership in the SPLM and in the political arena has led to a neglect of the concerns of many other tribes in the south. Thus, an underlying feeling of racism against the Dinka has grown, especially in cities such as Yei, which has a majority Kakuah population.

Many in Southern Sudan considered former president (and first vice president of Sudan) John Garang their leader because of his efforts in the fighting and for independence. Garang, however, died and was succeeded by Salva Kiir Mayardit, who was sworn in as first vice president of Sudan on 11 August 2005.[245] Mayardit does not

---

[242] Arop, *Sudan's Painful Road to Peace*, 512.

[243] This SSLM group is not related to the earlier rebel group under the same name.

[244] Gurtong, "The Structure of the Government of Southern Sudan," *Gurtong Peace Trust*, February 26, 2007. http://www.gurtong.org/resourcecenter/gov/GOSS_Structure.asp (accessed October 30, 2007).

[245] The circumstances surrounding Garang's death in an aircraft accident continue to remain a source of speculation undermining the current peace process. See Dagne and Congressional Research Service, "Sudan: The Crisis in Darfur and the Status of the North-South Peace Agreement."

hold the same level of public support as Garang did. The natural resource revenue provided by the CPA has been controversial in amounts provided by the GoS as well as its allocation and use by Mayardit and the GoSS. The lack of ability to govern effectively, stem corruption, and its failure to improve the economic conditions in Southern Sudan to date has led many among the Dinka, Nuer, and other southern tribes to lose faith in the GoSS.

The SPLA is the military arm of the ruling Sudan People's Liberation Movement. In many areas of Southern Sudan, they continue to clash with the GoS for territorial control over natural resources. The formation of Joint Integrated Units (JIUs), mandated by the CPA and consisting of Sudanse Armed Forces and SPLA members has stagnated, resulting in lapses in security for many areas. The resultant internal tension in non-Dinka areas of Southern Sudan has forced the SPLA to act as an occupation force to keep the peace and deter support for GoS-sponsored militias such as the Ugandan Lord's Resistance Army.

4. Social Network Analysis

The ethnographic studies outlined in the previous section serve to form the basis for the initial iteration of SNA.[246] The ethnological study shown in the previous section points to the importance of tribe and clan in Sudan, as these ties can cut across and override political goals and ambitions. It is important to note that when we talk of tribe, we are not talking solely about tribal leadership structure, but common identification within a social structure. The qualitative contextual study of the situation in Darfur allows the formation of a hypothesis that the rebel groups are formed along tribal and clan lines. This study uses SNA both to validate this hypothesis and as an exploratory tool to determine how it compares to, contrasts with, or substantiates other relationships of the rebel organizations.

The methodology used in this chapter sets the rebel organizations as the nodal level of analysis; i.e. the organizations are the actors (nodes) in the network. The analysis

[246] The data used to formulate the following presentation was collected from multiple sources (books, publications, and news reports) with each data point being verified with at least two independent sources, with only few exceptions.

examines the following relationships: 1) Group objectives, 2) Declared coalitions, 3) Tribal relations, and 4) Operational relations. Additionally, the analysis will look at multiplex relations consisting of combinations of the above relationships. The Group objectives are defined as the publicly stated end state objectives of the organization, conveyed through either official proclamations or public declarations. Announced coalitions are officially stated coalitions between rebel groups which, for the purpose of this paper, are a defined set of actors that have officially announced cooperation for a common cause. The tribal relations show relationships of the rebel organizations to the tribes in the region. Operational ties indicate whether organizations have conducted combat operations focusing on the same targeted objectives together.

Different insurgent factions within a conflict zone can have differing desired objectives for the outcome of their struggles.[247] Broadly speaking, the rebel groups in Sudan have three stated objectives that serve as the underlying rationale for their struggles: regime change, self determination, and equal representation. Regime change is the most drastic and entails removal of the leadership and or government structure that exists within Sudan. In the case of Sudan, self-determination is the right to exist as a federalist state in the context a greater Sudan as was outlined in Chapter III. It is important to note that this is not separation which, though is a common stated goal of the southern Sudanese population, is not a stated goal of any rebel group currently (late summer 2007) in Sudan. The final objective is equal representation. This goal can be viewed as an end to marginalization and the right and ability to actively participate and be represented within the government. Figure 13 below shows the rebel groups with their declared objectives. The rebel factions are represented by the round nodes in the sociogram and the tribes are represented by red square nodes. The colors match the ethnicity that respective groups have either publicly stated or are popularly (within the regions of conflict) perceived as such, while the size of the rebel group node reflects the comparative sizes of the groups to each other.

[247] The method of declaring group objectives by the various factions ranges from formal political statements to media interviews and press releases by group leaders. Typically, the larger and more established organizations have formal stated political objectives.

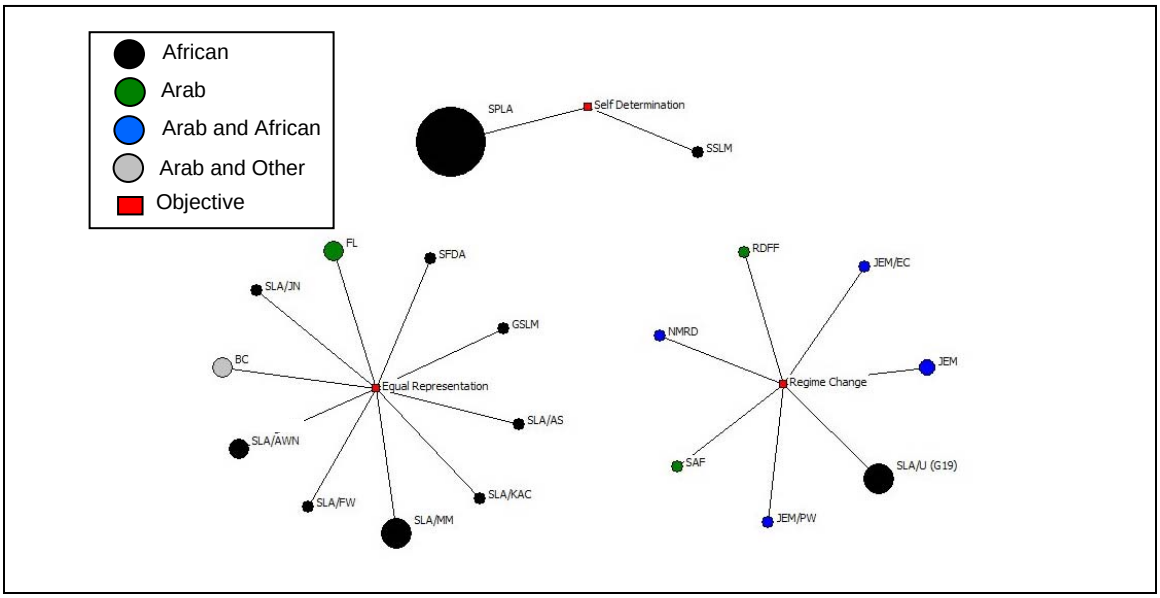

Figure 13. Rebel Group Objectives [248]

Figure 14 below shows the tribal relationship of the rebel organizations.[249] It should be noted that the declared ethnic identification of a rebel group does not always match the identification of the tribal makeup of the organizations, especially in the case of the northern based commonly "African" labeled SLA elements such as SLA-MM, SLA-FW, and the SLA-UC. These rebel groups contain Arab Rezeigat tribal members in addition to African tribe members. Finally, it is critical to note that there are tribal ties between elements of the northern based SLA factions and elements of the Janjaweed supported by the government. This point is important, as it was these northern factions who took part in the DPA negotiations in part or in whole, whereas the other groups such as the JEM factions and the SLA-AWN did not. Northern tribal relations may have influenced the rebels that did come to the DPA negotiating table to negotiate with the government, whereas the lack of these ties may have played, or more importantly, failed to play a role in these other elements participation in the DPA negotiations.

[248] All social network analysis was conducted using the SNA program UCINET for Windows. S. P. Borgatti, M.G. Everett, and L.C. Freeman. 2002. *UCINET 6 for Windows: Software for Social Network Analysis*. Harvard: Analytic Technologies.

[249] Sub-tribe unit of analysis is one level below the major tribe. For example, the Zaghawa is the major tribe and the Kobe is the sub-tribe. The levels of analysis in this study will not explorer lower sub-level tribal divisions or clans.

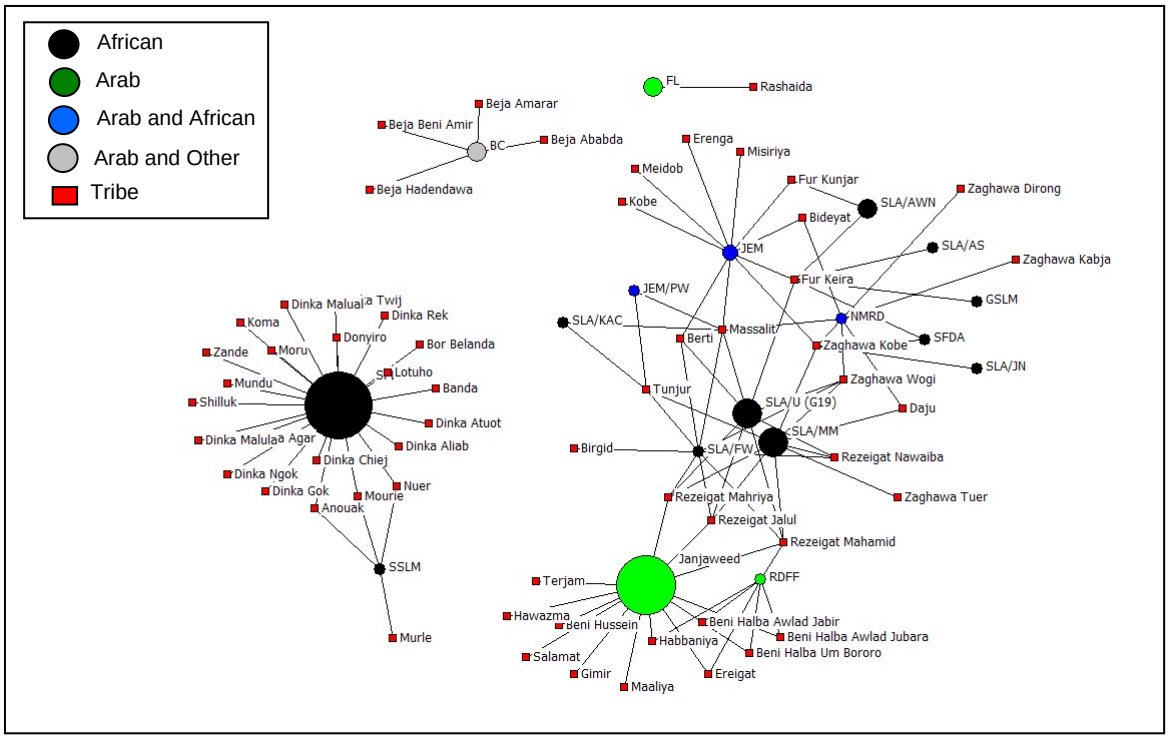

Figure 14. Rebel Group Tribal Associations

Coalition-forming is an action aimed at increasing an organization's capabilities, and is especially important for organizations that are weaker than their opponents or peers in terms of power and influence. By unifying through the formation of coalitions, these groups potentially increase their combat power against the government and its proxies, gain increased influence over the relative population base, and increase their bargaining power in both local and international negotiations.

Figure 15 below shows the rebel group membership in Sudan distributed along the lines of declared coalitions. The majority of the rebel groups belong to at least one announced coalition. Five belong to more than one and six belong to none. The networked portrayal of these groups appears to indicate that their respective ethnicities do not seem to influence the formation or composition of the coalitions themselves. Coalitions are perhaps instead formed as a matter of political convenience, rather than existing due to the strength of personal associations, protracted objectives, or a general common sense of unifying purpose amongst combative groups.

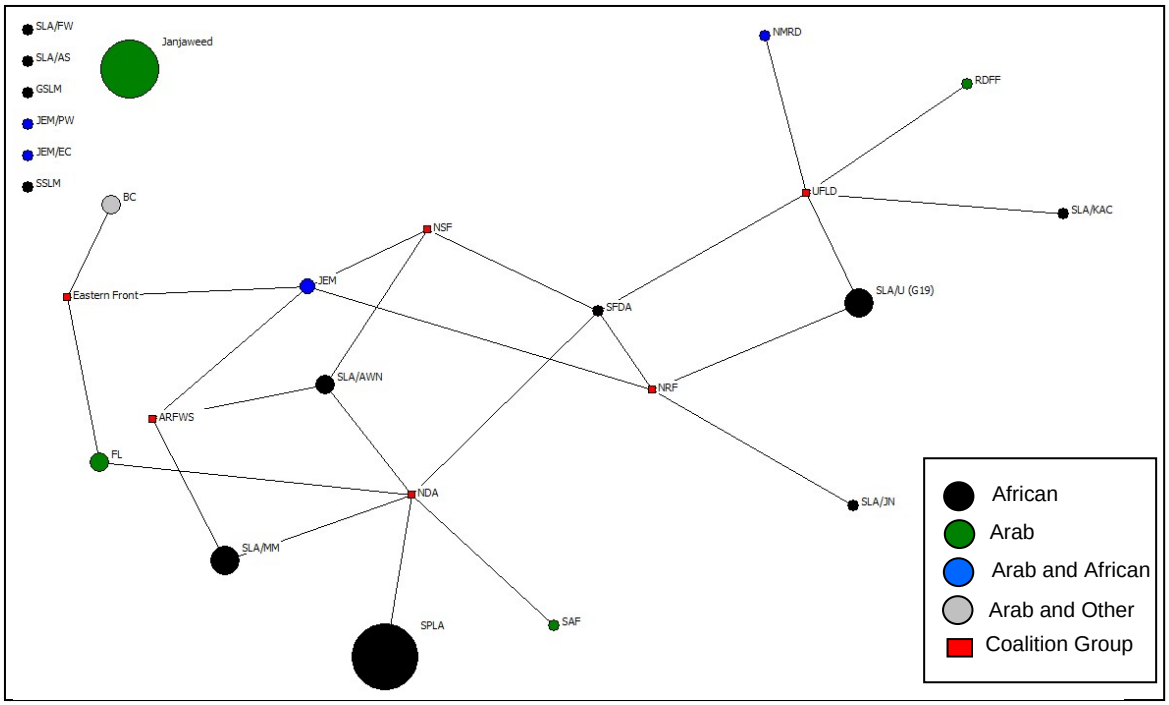

Figure 15. Declared Rebel Coalitions

Aggregation of relationships forms *multiplex relationships* in SNA. Multiplex relationships allow us to compare, identify, and understand important ties and central nodes with the overall network. Figure 16 below provides a baseline positional representation for the rebel groups and is provided to be used as a reference for comparison of the following multiplex relationships.

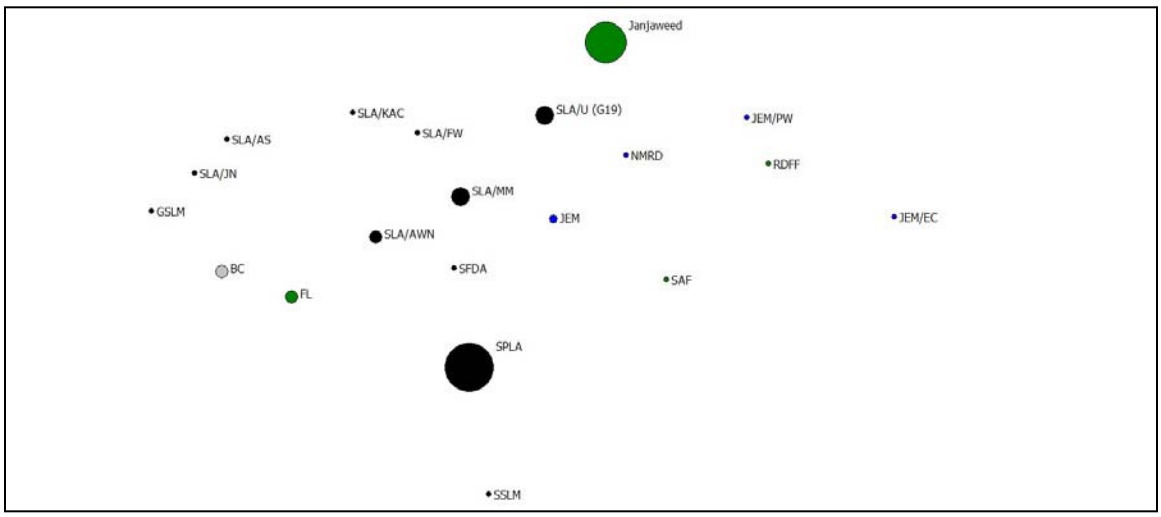

Figure 16. Reference Rebel Group Locations in Multiplex Sociograms

A reasonable assumption from a rational unitary actor approach would be that the rebel groups in Sudan would form coalitions with other rebel groups who have the same or similar objectives to present an aggregated side in their opposition to the government. Figure 17 below shows a comparison of the objective ties and coalition ties of the rebel groups. It is immediately apparent from the diagrams that rebel coalitions are not being formed to support common objectives, suggesting that there are other reasons that define the coalitions or, possibly, that coalitions are being used for boundary-spanning purposes.

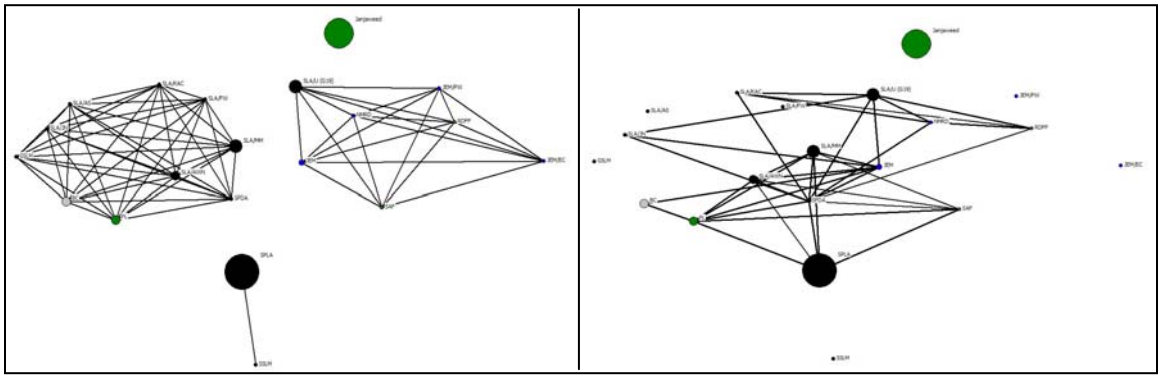

Figure 17. Objective (left) and Coalition (right) Ties

A second assumption to be tested is whether the rebel operational cooperation, irrespective of coalition forming, has been in support of overall rebel group objectives. Figure 18 below shows that operational ties between groups are not reflective of common objective ties, while Figure 19 shows that coalition ties are more reflective of operational ties, though the overall commonality of ties in the two networks is still less than 50%.

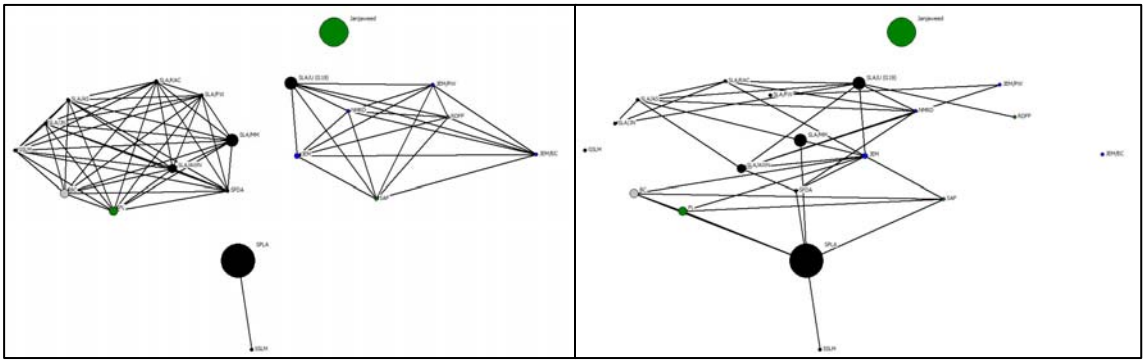

Figure 18. Objective (left) and Operational (right) Ties

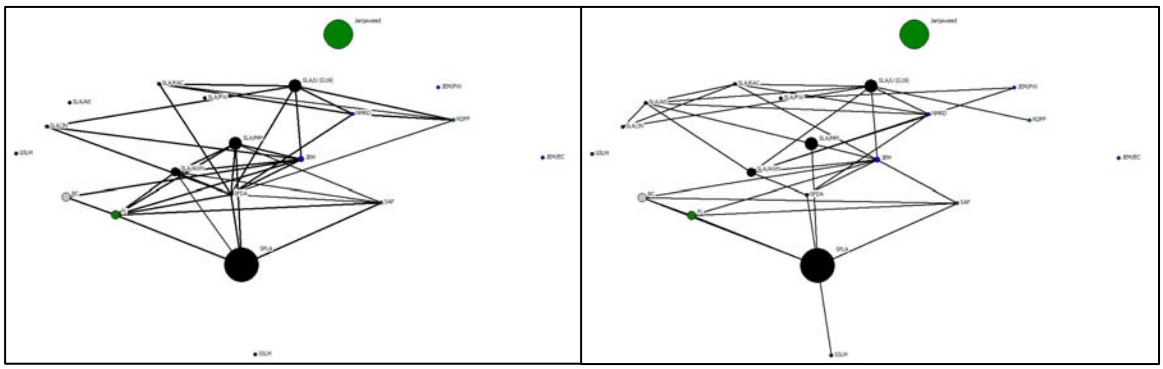

Figure 19. Coalition (left) and Operational (right) Ties

Figure 20 below shows the operational and tribal ties. A key point is that the tribal ties are inclusive of a significant portion of the operational ties with the major exceptions being the operational ties with geographically displaced rebel groups (an example of such a boundary-spanning role would be the JEM in western Sudan forming an alliance with the Beja Congress and Free Lions in eastern Sudan). A comparison of the coalition and tribal ties in Figure 21 below shows that in a significant portion of the ties of the coalitions are not based upon tribal relationships. This lends validation to the theory that the coalitions are formed for reasons not associated with ethnic identity or objective goals.

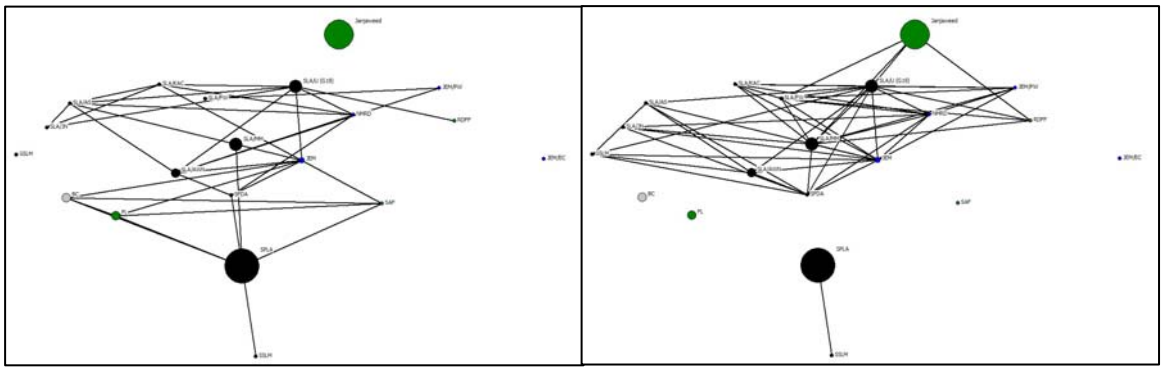

Figure 20. Operational (left) and Tribal (right) Ties

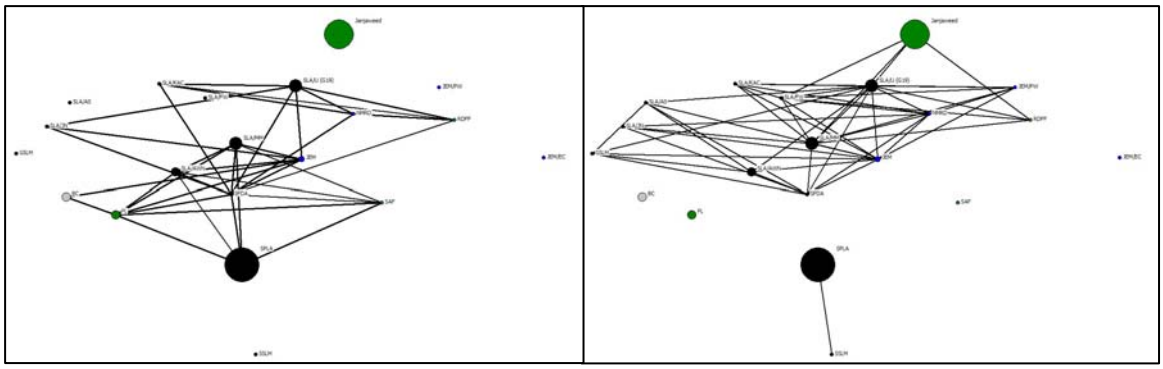

Figure 21. Coalition (left) and Tribal (right) Ties

The above analysis indicates that the rebel groups within Darfur are operating along tribal lines. This understanding is critical in the case of Darfur as many Western analysts and negotiators deal with the rebel organizations in a manner more suited to dealing with national level organizational bodies. It is not surprising that these approaches have met with failure and frustration as agreement after agreement has failed as the groups have fractioned along tribal lines between those who agree and disagree with the terms of the settlements. The degree of importance of tribal ties in Southern Sudan is not apparent in this level of analysis. This analysis reinforces the idea that the coalition ties seem to mainly provide a weak binding mechanism to tie geographically diverse groups together. Contextual analysis conducted based on these results seems to indicate that these coalitions are used to provide a unified external (to Sudan) "political" opposition front to the GoS than any other reason.

SNA mathematical analysis of the operational network gives the ability to determine sub-groups (cliques) within the network. This analysis, conducted using the UCINET SNA program and the rebel group tribal affiliation data determined that there were nine operational cliques:

1. SLA/AWN, SLA/UC (G19), SLA/AS, JEM
2. SLA/AWN, JEM, SFDA
3. SLA/KAC, SLA/UC (G19), SLA/AS, JEM
4. JEM, BC, FL
5. SLA/KAC, SLA/UC, (G19), SLA/JN, SLA/AS

6. SLA/AWN, SLA/UC (G19), SLA/AS, NMRD
7. SLA/AWN, NMRD, SFDA
8. SLA/KAC, SLA/UC (G19), SLA/AS, NMRD
9. BC, FL, SPLA

A notable point is that none of these operational cliques found in the analysis align with declared coalitions. This information helps to validate the initial assessment that the coalitions play less of a factor in the rebel activities in Darfur than are commonly perceived. Two centrality measurements were conducted on this same dataset. The first, *degree centrality*, shows the centrality based upon direct tribal relationships and results in the following in order of centrality: SLA-UC, SLA-FW, SLA-MM, JEM, the Janjaweed, NMRD, RDFF, SFDA, JEM-PW, SLA-KAC, SLA-AWN, GSLM, SLA-AS, SLA-JN, SSLM, SPLA, JEM-EC, BC, and the FL. The second, *eigenvector centrality*, measures the centrality based upon not only direct ties of the actor, but of the ties of the other actors in the network that the actor under analysis is connected to. This centrality measurement provides the following results in order of centrality: SLA-MM, SLA-AWN, SLA-KAC, SLA-UC, SLA-JN, SLA-FW, SLA-AS, GSLM, JEM, JEM-PW, JEM-EC, NMRD, BC, FL, SFDA, RDFF, SPLA, SSLM, and the Janjaweed.

The first measurement reflects importance of an actor based upon their ability to mobilize resources (personnel, supplies, etc.) and influence situations through direct tribal ties. The second measurement shows an actors importance for potential to mobilize resources through not only its ties, but the ties of others that it is connected to. Current operational patterns determine the immediate influence and impact on the population. Degree centrality analysis gives us the ability to determine the central organizations based upon operational ties.[250] This analysis reveals the following rebel organizations in order of operational centrality ranking: JEM, SLA/UC, SPLA, SLA/AWN, SLA/AS, SLA/KAC, NMRD, SFDA, SAF, FL, BC, SLA/JN, JEM/PW, SLA/MM, SLA/FW, RDFF, SSLM, JEM/EC, GSLM.

[250] Note that this only reflects operations ties between the groups and does not represent the size, number, or effectiveness of the operations which would require further research and analysis.

What is critical to note is the analysis validates perceptions of who are the current operationally key players (such as the JEM, SLA/UC, and SLA/AWN) and shows that others who are often thought of be key players (SLA/MM and the GSLM) are less so. In total, each of these measures using the appropriate data allows the determination of current, future, and potential key actors within the network or networks.

Blockmodeling analysis was conducted on the same rebel group tribal affiliation data reveals the following factions which matches long term cooperation patterns:[251]

1. RDFF
2. SLA/FW, JEM/PW
3. SLA/JN
4. SFDA
5. GSLM
6. JEM/EC
7. Janjaweed
8. SSLM
9. SLA/MM
10. BC, FL, SPLA
11. SLA/AWN, SLA/KAC, SLA/UC (G19), SLA/AS, JEM, NMRD

The results shown above match actual rebel group operational cooperation patterns. This information allows the identification of "true operational coalitions" vice the declared coalitions and allows for the focusing of engagement on specific sets of actors. Blockmodeling can also provide insight into possible coalitions that can form or split (due to existence of binding ties) within the network by adjusting the block numbers used to model factions within SNA modeling programs.

Figure 22 below shows the geospatial relationship of the rebel groups in Darfur overlaid on the ethnic map shown in whole in Figure 5 (Chapter III). As can be seen in

[251] The results shown were compiled using a block number of 11. The block number can be changed to determine best fits of data.

the overlay, the rebel groups are generally operating within their tribally affiliated territories. This provides a terciary measure by which to verify the salient factor in rebel operations, namely that they are tribally based. The underlying importance of this factor must play a distinct role in any engagement options aimed at either coalescing or dividing insurgent groups, and will be further addressed in Chapter VI. The importance of the networked relationships in Sudan is also apparently reflected in the current status of the DPA in Darfur, the failure of which suggests that a rebel groups willingness to attend or sign a peace agreement may not be nearly as important as who they are related to.

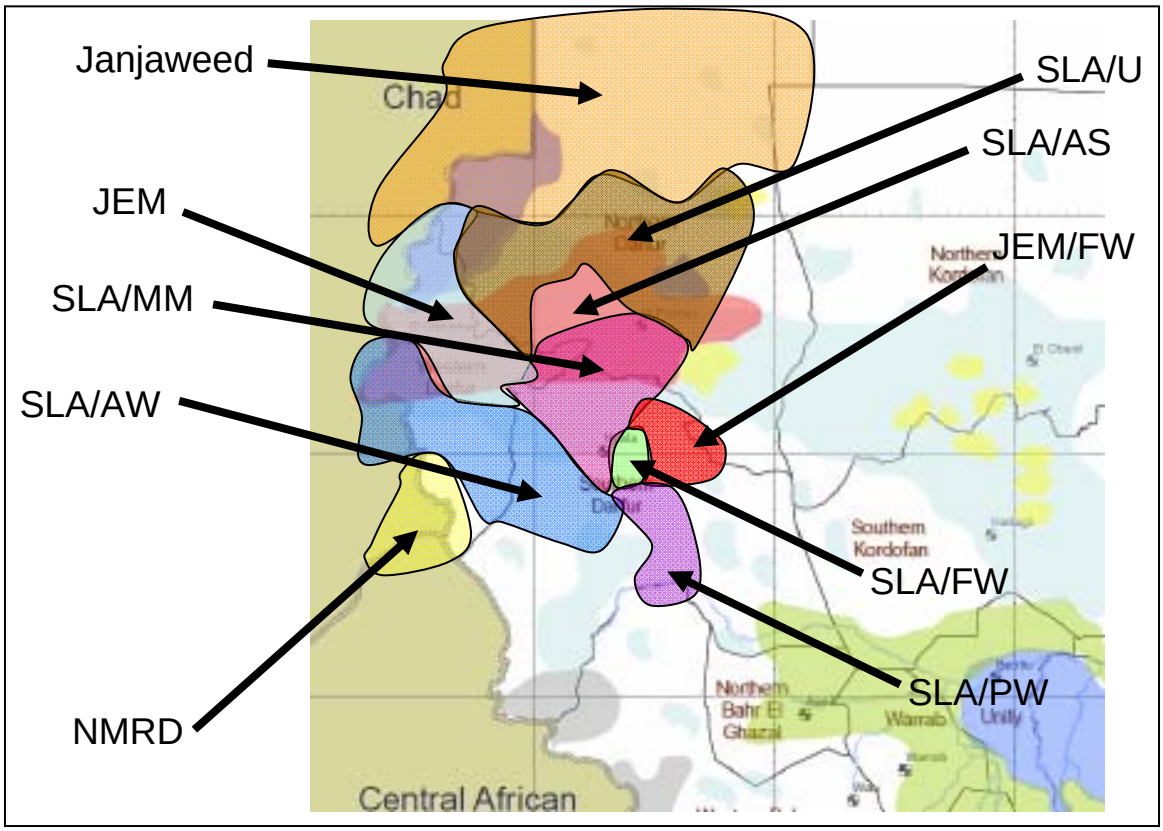

Figure 22. General Darfur Rebel Organization Operational Areas [252]

Nexus Topography analysis offers insights into the complexity of the situation in Sudan while at the same time providing a clearer understanding of the relationships involved. While this initial assessment was broad but not deep in terms of information

[252] Data for map compiled from reporting on rebel home base areas and reports (news, UN, and AMIS) on rebel operations.

and analysis, NT suggests that the route to influencing the conflict in Sudan is through the tribal elements and their various affiliations. This runs counter to conventional conflict resolution thinking which seeks to engage the conflict participants as political entities where social capital (and hence trust, power, and influence) is defined by organizational structure and western social norms. Published accounts at the time of the writing of this paper suggest that the approaches being used in both Darfur and Southern Sudan are mainly based upon these conventional approaches. Problems arise, then, when trust, power, and influence are rooted in concepts such as tribal and clan affiliation that are foreign to outside mediators or intervention agencies. It should be apparent from this analysis that the situations in Sudan are in fact based upon these types of relationships and, therefore, come as no surprise that the attempts to negotiate long term stable solutions to the conflicts have generally failed.

NT analysis can continue using the imperatives learned in the initial run to focus further data collection and analysis to substantiate or deny initial perceptions and to further refine the concept of social capital for the players. Additionally, this chapter focused mainly on the rebel organizations and their interaction with the population. Further analysis using this methodology can and should be used to examine the interactions of the other cornerpoints in the Diamond Model; namely the state and external actors. The observations that result from this NT analysis can be fed back into the Dynamic Conflict Model to adjust values for the players for subsequent iterations, as well as being useful for a more specific framing of the situation estimate. This process of analytic correlation will be further explained in Chapter VI.

THIS PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

VI. ANALYTIC CORRELATION

Occurrences in this domain are beyond the reach of exact prediction because of the variety of factors in operation, not because of any lack of order in nature.

- Albert Einstein [253]

A. THE FRAMEWORK OF CORRELATION

Internal wars and intrastate conflict defy quantification by classical methods of conflict study. Traditional metrics do not accurately describe the nature of the players, their motives, or their capabilities. Attempting to utilize these methods leads to an inaccurate understanding of the conflict and can lead to misguided attempts to influence the outcome. Internal wars are complex, and are influenced by factors that are not contained in the traditional analysis of interstate conflict. These internal struggles create a situation that presents itself as irrational, with unexplainable actions that are inconsistent with western patterns of behavior. If the proper lens is applied, these elusive factors reveal themselves, making the same actions not only rational and explainable, but also consistent with local and regional societal patterns of behavior. The ASC provides a framework through which these factors can be identified in order to gain a clearer understanding of the conflict. In doing so, general imperatives and specific approaches to engagement can be formulated, and their outcomes can be more accurately anticipated.

As a concept, correlation is commonly used in research to identify a mutual or causal relationship between two sets of variables. Here, the products of multiple, distinct analytic lenses are considered for their relationships to each other and how they apply within the context of the situation. Analytically, the resultant products of each analytic lens are correlated and classified toward their application as imperatives applicable to the broad scope of internal wars, or, alternatively, situation specific approaches.

253 Albert Einstein, "Science and Religion," presented at *The Conference on Science, Philosophy and Religion in Their Relation to the Democratic Way of Life, Inc.*, New York, 1941: http://www.davidson.edu/academic/anthropology/erlozada/classes/03spr/ant261/einstein.pdf (accessed October 12, 2007)

The Analytic Correlation (AC) portion of the construct evaluates and organizes lessons derived from the three analytic lenses. The Qualitative Situation Estimate provides a base understanding of the environment. It is a cumulative picture based on the level of knowledge prior to the inception of the study and what has been accrued through the process of research and data gathering. It is critical because it lays the groundwork for the cognitive filter through which the analysis takes place. The Dynamic Conflict Model reveals the nature of the conflict from a two-player game theory perspective. It identifies the type of game being played, the presence of nested games, and whether or not a negotiable space exists. Possible co-option strategies that have been or could be used to create such a space become apparent and any current agreements are evaluated for validity and maintainability. The third input, Nexus Topography, exposes the existing bonds of trust and reciprocity that are influencing the behavior of the actors in the conflict. Why coalitions form, what common interests are most influential, and why organizations fracture into sub groups, are among the products from this lens.

The correlation process (depicted in Figure 23) begins by listing the lessons derived from each of the three analytical lenses: the Qualitative Situation Estimate (QSE), the Dynamic Conflict Model (DCM), and the Nexus Topography (NT). The lessons are then defined as each concept is derived from a particular lens that has been evaluated through the cognitive filter of insurgency theory (Chapter II). These lessons are in no particular order; some arise from a single analytical lens, while others may be echoed or mutually supported in multiple lenses. The lessons are categorized within a framework that captures the entire range of means or effects for achieving national goals. The framework is selected by the construct user based on the decision maker's intent.

> Diplomatic, Intelligence, Military, Economic, Financial, Information, Law Enforcement (DIMEFIL) is used to designate a space of actions or options. Political, Military, Economic, Social, Intelligence, and Infrastructure (PMESII) is used to describe a range of effects to be considered. Both stress the factors that contribute to and define the entire socio-cultural environment surrounding the conflict.[254]

[254] National Research Council, "Defense, Modeling, and Simulation Analysis", *The National Academies Press,* Washington, DC (2006): 12.

For the purposes of this case study, the most inclusive framework of means and effects to achieve national goals, PMESII is used. Expertise in each of these areas is necessary in evaluating the validity and applicability of the lessons for each area. The lessons that may apply outside of the specific conflict of study are grounded historically, and, being supported by established theory, become imperatives. Those imperatives are then applied back to the specific area of conflict and evaluated for their feasibility and likelihood of producing a desired effect. Those that meet the criteria become possible approaches to influence the outcome of events.

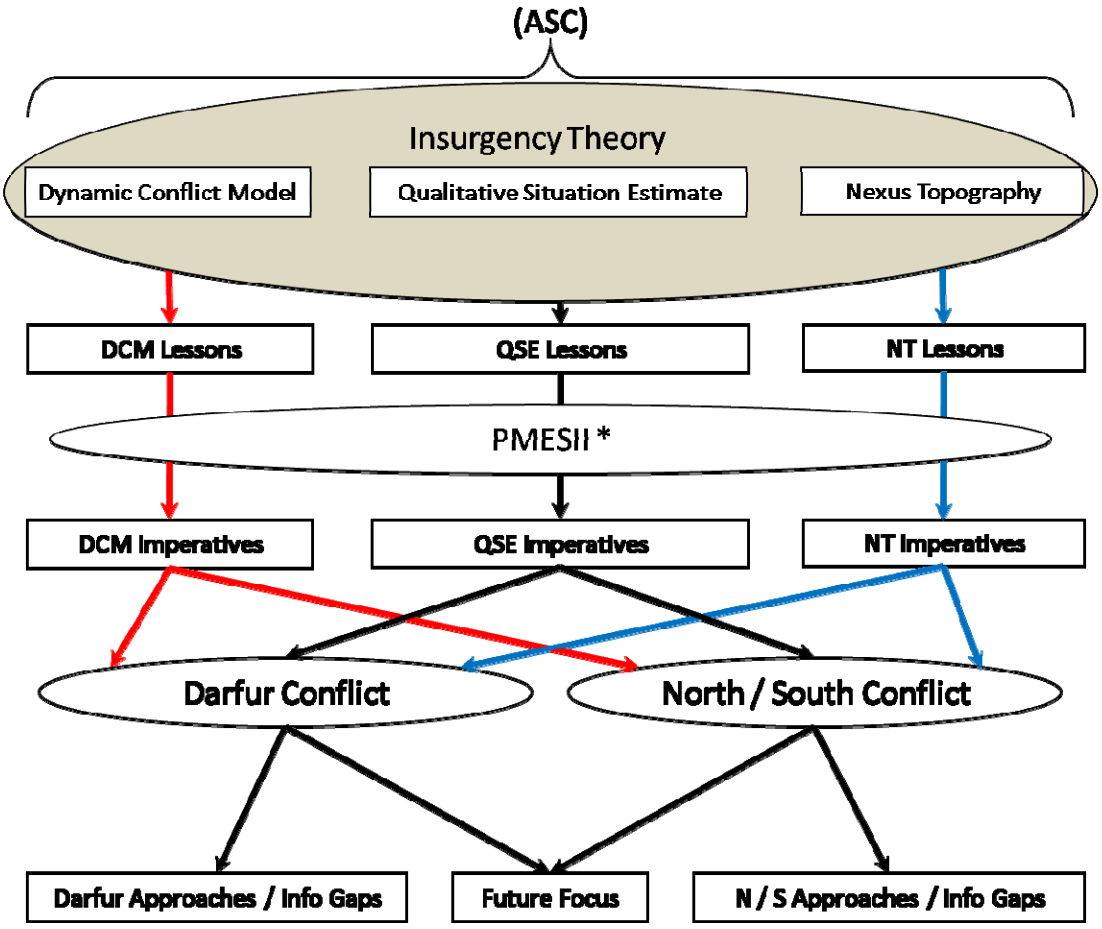

Figure 23. Analytic Correlation Process [255]

[255] (*) Political, Military, Economic, Social, Intelligence, Infrastructure (PMESII). Additional models of means for achieving national goals such as DIME, or DIMEFIL cans be selected by the ASC user.

To be properly conducted, analytic correlation requires in-depth knowledge in multiple areas of expertise to act as cognitive filters for the derived outputs. An understanding of insurgency theory is required, as the construct is designed to focus on the security situation and the conflict between the state and sub-state actors. Insurgency theory serves as the basis by which the factors that influence the conflict under study must be evaluated. Knowledge of how and why insurgencies begin, how they sustain themselves, and how they end, provides an understanding of the specific conflict in regard to previously studied internal wars. It also allows for the interpretation of events and actions with respect to how insurgencies progress and attempt to achieve their goals. Finally, it provides insight into how the conflict may be evolving, and fosters the ability to anticipate the effects of attempts to influence the situation. In order to understand these effects, and to generate feasible imperatives and approaches, an understanding of international diplomacy, military capabilities, economics, social functions, and information operations is necessary. This understanding will greatly enhance the effectiveness of using methodologies such as PMESII.

How much diplomatic influence one nation may have in regards to a conflict within another sovereign nation is only possible if the capabilities and methods of diplomatic engagement are known. Knowledge of economic theory, coupled with and understanding of the local economy in the conflict area, can help explain the success or failure of sanctions, or determine the type of assistance necessary to afford one side a quantified advantage. An understanding of military capabilities, strategy and tactics is critical to assessing the types of operations the actors are capable of and the effects military intervention might have. Expertise in these areas can also help to interpret the way the actors in the conflict interact with each other along those lines, as well as determine what options are available for third-party attempts to influence the conflict via one or a combination of these means. There are certainly some approaches that may be optimal for effect, however they are not always feasible based on the resources available and the capability to bring those resources to bear. The analytical correlation therefore lends itself to the use of subject matter experts in each of these fields. Available experts

can review the lessons derived from each of the three frameworks, interpret them, and assist in their correlation into imperatives and approaches.

The analytic correlation yields two major outputs. These are classified as general imperatives and specific approaches. These outputs are the product of a single iteration of the construct, and also serve as inputs for subsequent iterations of the construct within a feedback loop. The imperatives derived are concepts that *should* hold true throughout future iterations of the construct as it progresses to a more detailed level. These imperatives *may* also hold true if the construct is utilized for the evaluation of a different instance of intrastate conflict. Thus, they are maintained as imperatives until it is demonstrated that they no longer apply. Specific approaches become options for engagement nuanced to the conflict being studied and are applicable only down to the level of examination. The final output is identified informational gaps to fill in further research. Once the gaps are filled, the approaches should be tested for anticipated outcomes through the conduct of a follow on iteration prior to employment.

B. LESSONS LEARNED AND DERIVED IMPERATIVES

The lessons learned are listed in order of the analytical lens they are derived from, and are stated in the context of the conflict in Sudan. Examples that demonstrate these lessons, and the analysis that supports them, are found in the respective preceding chapters of this thesis. The lessons are sometimes derived from a single lens but often are products of output from multiple lenses of analysis. The imperatives listed in the end of each of the following sections are a synopsis of the lessons, stated in objective terms, and organized along the lines of the PMESII framework.

1. Qualitative Situation Estimate Lessons and Imperatives

Conventional diplomatic efforts have been limited in their ability to assuage intrastate conflict within Sudan. Diplomatic engagement unilaterally and through international organizations such as the United Nations is a commonly used method for influencing the behavior of state actors. With respect to the Sudan, U.S. foreign policy

efforts to engage the Bashir-led GNU have been difficult from the start, hamstrung by efforts to delegitimize the Sudanese regime while not offending the greater community of Islamic states as a whole.

The QSE provides examples of attempts by the United States Government and other nations to influence actors within Sudan, to include the GoSS, the GNU, and the Darfur rebel groups. The continuation of conflict within the Darfur region, and the reluctance of the GNU to take any action to reduce the fighting and displacement of civilians are examples of the failure of these efforts. The CPA is often used as an example of successful diplomatic efforts, however, as the QSE and the DCM show, this agreement was made possible mainly through the coercive consolidation of power in the south by the SPLM/A, the introduction of resource and governmental position sharing, and the promise of a transparent election and referendum for succession in 2009 and 2011 respectively. The true effect of the CPA will not be known until the outcome of these votes is seen, if they ever take place, and if tensions do not once again rise to the level of violence preceding the CPA signing. The civil war in Southern Sudan has had short periods of relative peace and it is still unclear whether or not the current situation is the beginning of a peaceful era, or just another tensioned pause between conflicts.

Conventional economic means of influence have not produced the intended effects on the GNU or the mitigation of the humanitarian crisis. In some cases they have exacerbated micro-conflicts within the larger conflict they were meant to resolve. The United States and other nations have often relied on economic sanctions in support of their diplomatic efforts to influence the actions of unruly nations. This has seen success in many cases and therefore remains a viable and commonly used method for international bodies such as the United Nations. Humanitarian assistance has become a large scale global tool for well-off nations to assist in humanitarian crises resulting from natural disasters and conflict. The effort following the Indian Ocean Tsunami in 2004 was an example of this.[256] Aid also comes in the form of non-lethal and lethal items

[256] Eva-Lotta Hedman, "The Politics of Disaster Response," *Forced Migration Review, Tsunami: Learning from the Humanitarian Response,* Special Issue, (July 2005): 4.

provided to a country in order to bolster its ability to conduct internal defense such as Plan Colombia, the United States' assistance to Colombia to facilitate counter-narcotic production and trafficking.[257]

The QSE identified two major reasons why conventional sanctions are near pre-destined to have little effectiveness with regard to Sudan. First, through sanctioning of the GNU, both the government and insurgent groups feel the effect. The civilian population is included and affected under both those groups. By sanctioning the GNU, the GoSS, which is trying to develop sorely needed economic infrastructure in the south, is hampered in its efforts. Without improvements the southern populace will continue to lose faith in what is already considered a corrupt and ineffective governing body. Second, Sudan's primary resource export is petroleum, which the U.S. has already divested from and consequently has little influence on the companies and nations that buy the product.

Without resolution, or at least a reduction of violence in Darfur, the humanitarian assistance organizations will continue to be frustrated in attempts to help the displaced refugees and civilians within Darfur.[258] In Sudan, where most participant sides of the internal conflict are suspected of human rights abuses, non-lethal humanitarian aid may serve only to reward actors for improper behavior. In the case of Southern Sudan, the United States for years maintained a policy to provide food aid to Southern Sudan through the SPLM even though their strong-arm tactics to consolidate power in the south were often brutal in nature.[259] This included non-lethal military assistance to the SPLM which, while assisting them in their fight against the Khartoum regime, further facilitated their ability to forcibly coerce opposing tribal factions throughout the diverse Southern Sudan region.[260]

---

[257] S. Johnson, "Helping Colombia Fix Its Plan to Curb Drug Trafficking, Violence, and Insurgency," *The Heritage Foundation* (April 26, 2001) available at http://www.heritage.org/Research/LatinAmerica/BG1435.cfm (accessed September 21, 2007).

[258] Scott Baldouf, "Darfur's Aid Lifeline in Danger", *Christian Science Monitor* (July 11, 2007), http:// www.csmonitor.com/2007/0611/p01s04-woaf.html (accessed September 25, 2007).

[259] Kenneth Roth, Executive Director, Human Rights watch, "Food aid and Human Rights Abuses in Sudan," Letter to United States Secretary of State (December 10, 1999).

[260] Catherine Bond, "Sudan Worn Down by Years of War", *Cable News Network* (September 22, 1999), http://www.cnn.com/WORLD/africa/9909/22/sudan.conflict/index.html (accessed September 25, 2007).

The ecological, religious, ethnic, and tribal reasons that are the initial underlying conditions for the conflicts within Sudan do not continue to exist as the operative causal reasons for continued fighting. Simply put, the reasons fighting began are no longer the sole reasons the fighting continues. As noted in the QSE, competition for arable land between farmers and nomadic herders in the Darfur region led to inevitable conflict as desertification spread. Political marginalization of some of the western tribes sparked a call for better representation within the newly formed GNU. The introduction of proxy militias as a control measure as noted by the DCM, and the influx of massive amounts of modern arms to rebel groups through Chad pushed these conflicts beyond the means of traditional tribal resolution. As the NT analytic lens points out, the effects of prolonged conflict, fresh in the memory of the populace, propagated the violence and caused further fractioning amongst rebel groups along tribal and clan lines.

The GNU, dominated the National Congress Party (NCP), enjoys de facto sovereignty regardless of the method by which it came to or maintains its power. Once recognized by legitimate international bodies such as the United Nations, other states are forced to work with and through it to affect the conflict and humanitarian crises within its borders.[261] The NCP, which itself relies on informal patrimonial governance as seen in the QSE, becomes not only an obstacle for outsiders, but entrenches political marginalization of its opposition within the country. The GNU has consistently hampered the timeliness and effectiveness of the African Union Mission in Sudan (AMIS) and the deployment of United Nations Peacekeepers in accordance with Security Council Resolution 1706.[262] The ability for international state intervention and for marginalized groups within the state to effect change is hence controlled by the sovereign regime. Placing its own goals first in priority, the GNU has been able to extend the conflict in Darfur. It has forced the rebel groups to rely on violence and therefore has reduced their legitimacy in the eyes of the world.

---

[261] Adam Lebor, "With Sudan a Member, the UN is Pointless", *The Times* (October 24, 2006), http://www.timesonline.co.uk/tol/comment/columnists/guest_contributors/article610761.ece (accessed September 26, 2007).

[262] Amnesty International "Sudan: Human rights situation deteriorating in Darfur five months after peace agreement," News Service No. 257 (October 5, 2006) and United Nations, *Security Council Resolution 1706*, (31 August, 2006).

The Khartoum regime and the GNU do not rely on popular consensus to maintain state strength. Instead, they rely on sponsored coercive measures and centralized resource control to accomplish this. In the majority of democracies, popular consensus is the balancing factor that forces a governing body to create and follow policies consistent with the populace's views. In the case of Sudan, the government maintains and controls an army and enlists proxy forces to suppress and coerce opposition groups such as the western tribes in Darfur. Because the authority for resource allocation is centralized, they also withhold necessary rule of law and essential food supplies to areas within the country that are lacking.[263] The combination of military force, and the lack of necessary resources provided to a section of the populace leads to what some have referred to as genocide. Nations with democratic forms of government recognize that popular support is necessary to maintain power. History has shown however, that oppressive, autocratic regimes have been able to achieve and maintain power through harsh coercive measures such as the removal or killing of an entire segment of the population. The use of these coercive means and the centralized control of national resources have enabled the Khartoum regime to maintain power while suffering little in the international arena.

These lessons learned, stated objectively and reframed outside the context of Sudan, are possible imperatives that may hold true in the evaluation of other intrastate conflicts. Organized along the lines of PMESII, the imperatives derived from the Qualitative Situation Estimate are listed in Table 10. It is important to note that these imperatives were generated from a first-run iteration of the ASC, in many ways they are intended to both address the case-study conflict analysis of the Sudan, as well as possible assessment methods for conflicts in general. The ASC, along with the imperatives derived from its application, is designed to be applied in an iterative manner. The imperatives of the QSE provide serve both to feed the other lenses of the ASC and to stand-alone in the absence of further (or timely) data. Nothing is certain until it is substantiated by reality, nor can effective engagement options be undertaken in hindsight (though many a political leader may wish otherwise). The imperatives of the QSE serve as an adaptive guide.

[263] Prunier, *Darfur*, 97.

Imperatives Derived from Quantitative Situation Estimate
Political / Economic: • Conventional diplomatic incentives such as political and economic pressure, sanctions, resolutions, and agreements may have limited efficacy in intrastate conflict. • Existing regimes are provided with de-facto sovereignty together with informal patrimonial governance is a combination that entrenches the political marginalization of any political opposition. Economic / Social: • Humanitarian and Non-lethal aid may exacerbate the existent, causal nexus of the conflict they are meant to help resolve. Military / Economic: • Sponsored coercive measures can replace popular consensus in maintaining state strength, a state with highly centralized authority controls its modes of resource allocation.

Table 10. Qualitative Situation Estimate Imperatives

2. Dynamic Conflict Model Lessons and Imperatives

The DCM provides a two player perspective of conflict and highlights the need for a distinct perspective of intrastate conflicts. The paradox of Sudan's internal wars becomes apparent from analysis within the DCM. The North-South divide and Darfur each represent different types of games. Nested game theory describes and identifies the types of conflicts in each area. The Comprehensive Peace Agreement (CPA), when signed on 9 January 2005, addressed but did not completely resolve long term issues seen as critical by the insurgent groups (mainly the SPLM/A). Instead, the agreement introduced an artificial expansion of the contested space, creating enough justification for the government and the SPLM/A leadership to sign, but not providing long term guarantees that the promises will be ever be implemented. In this sense, the document, and the political pressure to sign it, was enough to attain an agreement but is likely not enough to maintain that agreement over time. The focus of the agreement is in three

areas: power sharing, wealth sharing, and conflict resolution.[264] The strategy of co-opting the newly formed Government of South Sudan by providing petroleum revenue, positions within the GNU, and the integration of SPLA forces and the Sudanese Armed Forces is described in the DCM as a game of institutional design.

The Darfur Peace Agreement (DPA), signed on 5 May, 2006, was an attempt by the parties to codify an agreement that appeared possible but was doomed to failure. The product simply formalized a shift in conflict advantage toward the regime but did not meet the insurgency's minimum requirements. The focus of the document, similar to the CPA was on power sharing, wealth sharing, and conflict resolution.[265] The rebel groups in Darfur did maintain a loose coalition until the signing of the DPA, where in fact only northern tribal factions participated, with only one, the SLA-MM, being a signatory, as pointed out by the NT analysis. The "game" between Darfur rebel groups and the GNU through analysis is one of a prisoner's dilemma. The introduction of a proxy force to fight the Darfur rebels simply shifted the advantage of the prisoner's dilemma to benefit the government. This is pointed to in the DCM as a game of multiple arenas.

The key to an effective analysis with the DCM are accurate player strategies and preferences. Since the Sudan is not easily accessed, and the organizations involved in the conflict are even less so, the DCM relies on the two other lenses for this data. As the construct is reapplied in future iterations, all new research data gathered for either lens builds a more thorough Qualitative Situation Estimate. It is critical therefore to take insights from other lenses and update the estimate continually. An example of this is the discovery through the NT lens that the main rebel groups in Darfur, the SLA and the JEM, were fractioning due to differing agendas and that this fractioning took place mainly along tribal lines. This information yielded a more accurate assessment of the player preferences, allowing the DCM to better describe the nature of the prisoner's dilemma taking place in Darfur.

---

[264] *Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army* (2005).

[265] *Darfur Peace Agreement* (2006).

Identifying the nature of the game in Darfur as a prisoner's dilemma allows the analyst to research possible solution venues pre-described in the relevant literature. Game theory is a well-established area of study, and each type of game has a field of work already conducted that discusses possible solutions to those types of games. This is a powerful tool that can offer a decision maker options on how to approach a conflict, using established strategies to resolve games of the type identified. This field is one most commonly used for economics; however, there are strategies that can be assessed for use in the context of the conflict under assessment. This allows analysts and planners to focus research in a direction that may address the situation more appropriately.

In Darfur, through development of player preferences in the DCM, it became clear that the interests of the Government of Sudan did not align with the interests of the rebel groups. It also became evident that the interests of the various fractioned rebel groups were not universal. In the south, the interests represented by the SPLM/A were the only ones accounted for, because as seen in the QSE, the SPLM/A had marginalized all opposing factions in the south prior to the time of the agreement. During the DPA process, it became evident that interests of different rebel groups were not represented, resulting in a failed agreement. In terms used in the DCM, this can be accounted for as one side exhibiting loss-aversion as was the case for many rebel groups in Darfur. The government on the other hand, came to the table seeking to maximize possible gains. This is explained through the government's introduction of proxy forces to the Darfur region. The rebel groups, faced with an armed opponent were more inclined to maintain their security level, and stay armed to fight. The risk in disarming, as demonstrated by previous acts of the government in support of the proxy Janjaweed forces would have been a total loss. The majority of rebel factions refused to sign. The government had little to lose by offering to disarm the Janjaweed. With a successful agreement, they could reduce international pressure and possibly have sanctions lifted on their economy. Experience taught the rebel groups that the government would not disarm proxy militias; instead, they were transformed into border security forces and Popular Defense Forces. This has only reinforced the rebel decision to fight. The DPA and the Sudanese

Government's decisions have only made the future possibility of a successful agreement more difficult. Table 11 lists the imperatives derived from the Dynamic Conflict Model.

Imperatives Derived from the Dynamic Conflict Model

Political / Economic:

- An agreement such as the CPA in a game of institutional design can introduce an artificial expansion of the contested space but may not address the underlying grievances of insurgent groups for the long term. It helps attain an agreement versus maintaining an agreement.
- An agreement such as the DPA in a game of multiple arenas attempts to formalize a shift in conflict advantage toward the regime without satisfying insurgents' minimum acceptable outcomes, thus only giving the appearance of a successful agreement.

Social / Information:

- A thorough Qualitative Situation Estimate continuously updated through research and insights from other analysis yields increasingly accurate accordance of player strategies / preferences.
- Interests are not universal. Some players may be attempting to limit losses while others may be seeking to maximize gains.

Political / Economic / Military:

- Identifying the nature of the game provides solution venues pre-described in the relevant literature.

Table 11. Dynamic Conflict Model Imperatives

3. Nexus Topography Lessons and Imperatives

The Nexus Topography (NT) analytical lens provides insight through social network analysis focused on organizations using geospatial orientation. By analysis of the ecological, tribal, ethnic, and religious background of a conflict, coupled with the stated coalitions, stated objectives, and operational actions of the actors, a number of insights can be made into an intrastate conflict. These lines of research and type of analysis produce lessons not apparent through other contemporary methods of analysis.

Conflict in a region comprised of social structures such as those present in Darfur will likely divide along tribal and clan lines rather than along lines defined by coalitions or even stated objectives. This phenomenon serves to create and reinforce ethnic and/or racial identification. The NT chapter highlights that in Darfur, an area of prolonged, brutal conflict, the basic building block of society becomes the default position. The government's continuous military and economic pressure, exacerbated by the introduction of proxy militias such as the Janjaweed, is perceived by the rebel groups as a threat to their existence. When the tribes are forced to choose between members of a coalition, or the interests and, therefore, survival of their tribe, they break from the coalition. This is clearly represented in the signing of the DPA and has been echoed by further fractioning at an astounding rate in the months since. As demonstrated in Figures 17 - 21 of the NT chapter, the tribal and ethnic differences are fractional junctures that supersede objective and/or ideological allegiances.

NT analysis of the Darfur conflict in particular helps to sort the many factions into groups that are central players, and therefore must be engaged, and spoiler groups that can be marginalized without threatening conflict resolution. The analysis identifies that grouping factions by objectives, announced coalitions, and tribal affiliations does not reveal which groups are more important players in the area of conflict. Figure 15 in the NT chapter (page 116) identifies that even the ethnicity of a group does not significantly influence the coalitions that an organization joins. In fact there is some tribal association between opposing groups, to include identified Janjaweed elements and SLA factions. This can be accounted for in age-old disputes between sub-tribe and clan elements that continue to manifest themselves. The answer to the key centrality measure with regard to conflict abatement and impact on the population is found in operational centrality. The organizations, listed by operationally centrality ranking as noted in NT identifies the key organization such as the JEM, SLA/U, and the SLA/AWN. Even more revealing is that it identifies organizations that are thought to be key but are much less so, such as the SLA/MM and the GSLM. In a dynamic conflict with so many organizations that continues to see further fractioning, this knowledge can help focus the efforts of a third party to address the interests of the true key players to more effectively influence the

situation. A common approach of identifying operational affiliations by announced coalitions can be seen here as an avenue to readjust failed policy.

The NT analysis not only identifies the lines along which various groups fraction over time and under pressure. It also provides lines along which, if the conditions are set properly, cooperation may be produced. Factors such as common goals and interests may not be as critical as tribal affiliation for cooperation, but it is shown here that they are more important than announced coalitions. Once key players are identified through operational analysis, and their ethnic association is considered, offering an agreement that focuses on themes of common interests and goals, where previous trust bonds existed can determine main tenets for successful coalition building. Once again the reliance on announced coalition ties may result in policy failure. The NT analysis reinforces the concept that announced coalitions in Darfur and in South Sudan are formed for pragmatic purposes. They may serve to link geographically separated groups and serve "boundary spanning" purposes such as the appearance of a unified front to appeal to foreign actors, international organizations, and the government of Sudan, their opponent. The endurance of these coalitions is as fluid as the dynamic conditions that foster them.

The conduct of NT as an analytic lens forces researchers to gather data on the social structure and the values of trust, influence, and power that shape the human environment. Most methods of conventional analysis do not require the acquisition of this level of knowledge, resulting in the mirror imaging of Western ideas and values on the players under analysis. A similar pitfall is illustrated in the tendency to generalize conflict in one region of a country to other areas, even though such "wars" are oftentimes inherently defined by the very local context within which they exist. The conditions of internal wars will vary from conflict to conflict, to include two regions of conflict within the same country, such as is the case in Sudan. NT analysis of Darfur, built upon the preceding QSE and DCM, each of which enables further levels of granularity in data resolution, reveals the true nature of this human terrain, which in turn serves to guide the development of strategies and policies towards the different players. These imperatives, as derived from the NT lens, are listed in Table 12.

Imperatives Derived from Nexus Topography
Political / Social: • Common goals and interests may produce cooperation, and may be used in favorable coalition building. **Social / Information:** • Conflict in regions of certain social structure divides groups along tribal and clan lines creating and reinforcing ethnic identification. • Tribal and ethnic differences are fractional junctures that supersede objective and ideological allegiances, as well as announces coalitions. • Western ideas and values of trust, influence, and power do not always directly correlate to those in other societies. **Political / Military / Intelligence:** • The identification of operationally central players and "spoilers" provides an engagement guide as to which groups to include and which groups can be marginalized. • Operational affiliations are not defined by announced coalitions.

Table 12. Nexus Topography Imperatives

C. SPECIFIC APPROACHES AND INFORMATION GAPS

The imperatives are finally applied back to the specific area of conflict in order to develop possible approaches. For an approach to be effective it cannot be planned for or executed in a vacuum. It is the synergistic effect of multiple approaches, executed multilaterally that provides the best opportunity for success. Hence, the approaches are no longer specific to the particular lens that they were derived from; instead, they are correlated along the same PMESII lines as the context of the particular conflict they are meant to influence. They are lines of operation that based on the Adaptive Security Construct iteration lead to the intended outcome based on the policy action selected. The development of approaches will generate information "gaps" that should be addressed prior to the execution of any approach. The final step of analytic correlation is the identification of these gaps that will be critical in the further consideration of and refinement of the identified approaches. The gaps are incorporated into the recommendation for a further iteration and provide a focus for research resources,

allowing for a more refined set of approaches to be developed. For correlation purposes, the gaps are stated as questions and listed along with the specific approach from which they are derived.

1. Approaches and Information Gaps of the North-South Divide

During his remarks at the United Nations General Assembly on September 19, 2006, President Bush appointed a Special Envoy to Sudan, Andrew S. Natsios. Following his travel throughout Sudan, the Special Envoy held a press conference in Khartoum. In reference to the North-South conflict and the CPA, he commented:

> The reason for focus on the South is that we are deeply concerned with the health of the Comprehensive Peace Agreement. Important deadlines have been missed, and key issues like Abyei have not been resolved, and trust is slowly being lost and tensions – especially along the border areas where armed units of the Sudanese Armed Forces and the SPLA confront each other – are rising. This, we believe is very dangerous.[266]

The ASC is a dynamic construct and its strength relies on current information. Key tenets of a specific approach are that they must be feasible, reasonably achievable, and fall within current US policy. The above-quoted example of a policy statement guides the creation of approaches to the North-South conflict. Having an understanding of current policy allows for the filtering of approaches that do not fit these criteria and are no longer suitable for consideration. The imperatives that drive that approach are still maintained as they may have application to different areas of conflict towards which the US has differing policies. While approaches cannot provide generic solutions to internal wars as a whole, nor even to all areas of intrastate conflict in Sudan, they do integrate local specifics into a contextual approach to conflict resolution in regard to each of Sudan's internal wars. The same specifics also serve to highlight information gaps to be addressed in future ASC iterations. Table 13 lists the specific approaches and their associated information gaps as applied to Sudan's North-South divide.

[266] Andrew Natsios, Special Envoy to Sudan, remarks made during a press conference in Khartoum, Sudan, (October 6, 2007), http://www.state.gov/p/af/rls/rm/93460.htm (accessed October 13, 2007).

North / South Sudan Conflict Approaches and Information Gaps	
Specific Approaches	**Information Gaps**
Political: • Engage external actors such as Egypt, Ethiopia, Uganda, and the Democratic Republic of Congo through traditional diplomatic means to create a multilateral effort in support of CPA goals.	•What are the interests of these external actors and can they be leveraged to bring them into the process? Are these actors in support of a successful CPA or will they gain by its failure?
Political /Social /Economic /Information: • Facilitate the further implementation and maintenance of the CPA by prioritizing common objectives of central groups in Southern Sudan.	• Do the identified groups have sufficient common objectives? Can they be convinced that the agreement will bring these goals to fruition?
Political / Social / Information: • Establish an international monitoring process and facilitate its implementation for the 2009 national elections and referendum in 2011.	• Can previous successful international monitoring efforts be used as a model for Sudan? Is the NCP within the government of Sudan willing to allow such a monitoring?
• Assist the Government of South Sudan (GOSS) in gaining popular consensus in the South by becoming a more effective governing body through increased transparency, less corruption, and tangible effects that address the central interests.	• Is the GOSS willing to take the steps necessary to reduce corruption? With current global commitments, does the US have the resources and capability to achieve this?
• Engage the NCP within the government of Sudan to codify revenue sharing and Southern positional authorities within the GNU.	• Is the government of Sudan willing to take this step? What multilateral actions or leverage can the US generate to facilitate their participation?

Table 13. Approaches to the North-South Conflict with Information Gaps

2. Approaches and Information Gaps of the Darfur Conflict

The derived specific approaches regarding Sudan's North-South divide, as presented in the preceding section, do not apply in the same manner in Darfur. Though there are commonalities, specific actions must once again be tailored to a situational context, as also recognized in US policy statements regarding the region. Special Envoy Natsios made the following comments regarding the conflict in Darfur:

> On Darfur, we are focused on preparations for the Darfur peace Talks in Libya. We strongly condemn the criminal act attacking the Nigerian peacekeepers in Haskanita. This underscores the need for a robust, powerful peacekeeping force immediately – one that can defend itself and provide security for innocent civilians. We also know that the Darfur talks have to be as inclusive as possible – with the rebel movements, IDPs, civil society, women, and traditional chiefs, and marginalized Arab tribes somehow represented and their voices heard. We are calling and pressing for all rebel movement, all rebel movements, to attend the Libya talks on Darfur if they are invited.[267]

Factoring in this policy statement, and other current policy tenets, specific approaches for the Darfur conflict can be developed from the correlation along PMESII lines the imperatives and a contextual understanding of Darfur. The intractable nature of violence in Darfur remains self-sustaining due to the inherent mistrust of opposing sides. This inherently suggests a requirement for external arbitration in both gaining, and subsequently maintaining, a lasting peace in the region. International efforts in this regard have thus far fallen woefully short, a trend likely to continue unless either a peace-keeping force operates independently of current Sudanese government interference, or, alternatively, a strong "push" is made in favor of one side or the other (with a corresponding likelihood of increased violence in the short-term). In either option, successful intervention ultimately resides in an acknowledgement that both sides are composed of disaggregate rather than unitary factions. Table 14 provides a listing of these approaches and information gaps.

[267] Natsios, remarks made during a press conference in Khartoum (October 6, 2007): http://www.state.gov/p/af/rls/rm/93460.htm (accessed October 13, 2007).

Darfur Conflict Approaches and Information Gaps	
Specific Approaches	**Information Gaps**
Social / Information: • Identify, Promote, and reinforce existing trust bonds amongst rebel groups identified as central players to catalyze unification prior to, during and following the peace agreement process. Facilitate the formation of a true opposition coalition based on these bonds to garner respect from the government of Sudan and to internally reduce "spoiler" group activity and influence.	• What are these bonds and how can they be tested for viability? Can the rebel groups in Darfur be convinced that there is more to gain through coalition given the damaging effects of the continuous conflict?
Political / Social / Economic: • Identify and introduce deliverable external co-option payoffs to create negotiable space amongst the rebel groups. Use the tactic that made the CPA attainable while avoiding the pitfall of difficulty in agreement maintenance.	• What external co-option payoffs are available? Can the rebel groups be convinced to reverse their interest for minimizing loss enough to take the actions required to receive the introduced payoff gains?
Political / Economic: • Facilitate through diplomatic means the involvement of all applicable external and internal actors to develop an inclusive and actionable peace agreement.	•What are the interests of these external actors and can they be leveraged to bring them into the process? Are these actors in support of a peaceful Darfur or do they stand to gain from continued conflict?
Political / Military / Social: • While diplomatically engaging the identified central external and internal players, facilitate the UN/AMIS/UNAMID peacekeeping forces ability to engage and focus efforts on identified "spoiler" groups and their actions to possibly undermine any agreement.	• Will the UNAMID force be able to exercise its full authorities under the UN resolution? What can the US contribute to the UNAMID force to facilitate its success?

Table 14. Approaches to the Darfur Conflict with Information Gaps

D. CORRELATION SUMMARY

The analytic correlation presented in this chapter is two-fold in purpose. First, it is the culmination of a first iteration of the Adaptive Security Construct conducted with respect to internal conflict within Sudan. Second, it is an example of a methodological protocol for executing this same step during future iterations, or when applying the ASC to other cases of internal conflict.

Of note, the ASC is a conflict-focused construct, yet when the correlation is conducted along the lines of PMESII, only one approach is military in nature. PMESII is a set of identified means a nation possesses to achieve its goals. It is a testament to the validity of this construct that it has the ability to produce a broad range of approaches and imperatives, not ones solely focused on traditional military approaches. This is not to imply that when used to analyze other instances of internal conflict or emerging violent crises, military approaches will not be produced. In the case of Sudan and its internal conflicts, however, it is clear that successful approaches will be a synchronized effort of predominantly political, social, and economic means.

Ultimately, the analytic correlation of the assessment lenses used in the ASC relies upon a human-interface to produce accurate results. The modular nature of the chapters of this thesis provides a grounded conceptual method for each of the analytic lenses utilized. These, in turn, can achieve further levels of granularity through the use of available commercial software and computational tools that can better incorporate the vast amount of data available in country studies of this magnitude (i.e. simulation programs that can "game" several hundred players in the DCM). Yet at the outset of this first iteration of the ASC, the human user must be familiar with the conceptual foundation of the assessment methodology prior to relying on computational analysis. In the inherently local focus of intrastate conflict, accuracy occurs as a result of contextual familiarity, not as a result of statistical details. The importance of the human element in understanding and assessing internal wars cannot be overstated. Familiarity matters, all the more so in situations where external actors seek to influence the domestic affairs of others. The final chapter of this thesis will review the important facets inherent in this perspective, illuminated in turn through the process-guidance provided by the ASC.

THIS PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK

VII. CONCLUSION

The universe is wider than our views of it.

- Henry David Thoreau [268]

A. ASSESSING THE ADAPTIVE SECURITY CONSTRUCT

The introduction to this thesis defined its purpose as the development of a construct that allows for the iterative assessment and engagement of the factors influencing insurgent conflict in Sudan. Two assumptions supported that purpose: first, an interpretation of internal wars as a distinct form of conflict, and second, an acknowledgement that the perceptions of external actors are markedly different from the domestic views of intrastate combatants. In concert, these two assumptions exemplify the need for an objective process and perspective of assessing internal wars, presented in this thesis as the Adaptive Security Construct. As a process, the ASC allows for an adaptive and iterative analysis of internal conflict; it defines a method of assessment. As a perspective, the construct relies upon a familiarity with the history and contemporary relevance of the internal war being examined; it defines the context of assessment. Using insurgent conflict in Sudan case study, this thesis has formalized the ASC through a first-run iteration of a multi-disciplinary framework that allows for the comprehensive and objective engagement of emergent security environments of concern.

The development of the ASC took place in conjunction with the integration of three analytic lenses: the Qualitative Situation Estimate (Chapter III), the Dynamic Conflict Model (Chapter IV), and Nexus Topography (Chapter V). These allowed for the integration of both qualitative and quantitative methods in generating a comprehensive assessment. Chapter VI encompassed an Analytic Correlation of that assessment, identifying lessons learned for both the continuing evolution of both Sudan's internal wars and for the ASC itself. Building on that correlation, the present chapter brings this thesis full circle in two sections. First, the current state of the ASC is critiqued to suggest

[268] Henry David Thoreau, "Walden" in *The Writings of Henry David Thoreau*, vol. 2 (New York: Houghton Mifflin, 1906), 352.

possible future iterations of the construct. Second, and reliant upon the ASC's inherent nature as a contextually based framework, the possible futures of Sudan are expanded upon to further guide engagement options. This comprehensive evaluation of both Sudan and the ASC should serve as a reminder that if "we are dealing with a system, the whole is *different from*, not *greater than*, the sum of its parts."[269] The Sudan and the ASC suggest interactive rather than additive relationships in both the conduct and assessment of internal wars. Neither Sudan's problems nor any proposed solutions can be defined by cumulative measures; they instead require a relational understanding of dynamic Sudan.

1. Critique of the Assessment Process

As an attempt to bridge academic theory with practical (or operational) applications, the ASC, much like any analytic product, requires the progressive structuring of information. Rather than rely on universalistic (and Western) notions of broadly applicable frameworks, the ASC proceeds from local context to general conclusions. Based on the probable and limited amount of data available in an emergent region of concern, the ASC at the outset relies upon subject matter expertise and readily available literature to bound the scope of the issue at hand, in this case Sudan. The importance of establishing scope rests upon an appreciation of time and space, an inclusion of history and a geospatial representation, both of which provide continuous threads throughout the ASC. Here, "history also confirms that features often neglected in explanations of contemporary war do matter: features like a country's specific long-run history, its patterns of production and class formation, the political effects of economic policy and the play of contingency."[270] Inherently qualitative in its description of the environment, the situation estimate then iteratively feeds the remaining analytic lenses.

The Dynamic Conflict Model relies upon the assumed aggregation of opposing actors within a game-theoretic matrix, while Nexus Topography extracts a more precise composition and structure of the specific actors involved. Though presented sequentially

---

[269] Robert Jervis, *System Effects: Complexity in Political and Social Life*, (Princeton: Princeton University Press, 1997), 12 (emphasis in original).

[270] Cramer, *Violence in Developing Countries*, 199.

in this thesis, they are intended to operationally complement one another. While game theory identifies which actors should be examined, network analysis defines how important those actors are, in turn supplying the conflict model with refined value determinations. As to whether game theory or network analysis should come first, to crudely quote Robert McNamara, "there is a kind of chicken-and-the-egg debate going on about which [is] preeminent. To me that is like trying to argue about which blade of the scissors cut[s] the paper."[271] Both lenses are required for each to individually succeed.

The Dynamic Conflict Model is inherently based on an assumption of value-maximizing behavior: each side will act to secure its best outcome. There are limitations to such a premise: "Because rational-choice models are tautological, they have two distinctive characteristics. The first is that if a rational-choice model leads to predictions that turn out to be false, the assumptions have to be modified. . . . The second . . . is that they permit the cumulation of knowledge."[272] Within the overall process of the ASC, these characteristics serve as advantages. First, when predictions are false, they are so not because the modeling process is faulty, but because the assigned valuation of outcomes is inaccurate. Thus, the process may be iteratively repeated to both establish a more realistic model output, and to observe trend behavior over time that serves to anticipate future occurrences. That leads to the second advantage, in which "cumulation" of observed behavior in and of itself provides an information source that can be further applied in the ASC. This, "points to the conclusion that political context matters in ways that are predictable because they influence different actor's payoffs in nested games, and these payoffs influence the choice of strategies."[273] The strategies are oftentimes apparent in the progression of actions themselves; it is the quantification of actor payoffs that requires a third analytic lens.

The Nexus Topography lens is network analysis based rather than decision based; it is intended to further quantify actor behavior rather than suggest what it should be. "It

[271] As quoted in Allison and Zelikow, "The Cuban Missile Crisis," 129. The U.S. Secretary of Defense was discussing the relationship of nuclear and conventional forces as part of a deterrence posture.

[272] Tsebelis, *Nested Games*, 43.

[273] Tsebelis, *Nested Games*, 246.

is then a mistake to apply a decision-theoretic rather than a game-theoretic framework to cases in which the actors' behavior is based on their expectations of what others will do. That is, we cannot look at one side while holding the other side constant because even to explain one side's decisions, we need to capture its estimate of the other side's likely response, which in turn is influenced by what it thinks the other thinks the state will do."[274] Network analysis, especially when enfolded within both abstract and map-based visual representations, allows the observer an effective perspective of assessing not only who the "players" in an internal war are, but more importantly, how significant they are.

The correlation of the three analytic lenses, dependant on a human-interface, provides the ASC an internal validation mechanism by which to identify both important and discrepant pieces of information. Here again, the idea of situation context is critical, which lens becomes most important will vary by both the specific situation and the time available for completing an assessment. The accommodation of this spectrum of operational necessity speaks to how strategic assessments of conflict are conducted in general: "There are two main ways to study the problem of causes in war: to develop individual case studies and to extract and compare categorized features of a large number of wars, generating statistical analyses."[275] The former is often criticized as a "cherry-picking" approach, while the latter attempts to shoe-horn local specifics into artificial compartments. More useful is an integrated approach reliant upon situational context to refine and adapt a universal methodology. The ASC provides such an approach.

2. Future Iterations of the ASC

The end-state of this thesis provides the first iteration of an ASC-application. The general imperatives and specific approaches offered in Chapter VI serve to respectively guide future ASC-iterations and operational engagement options. Concluding comments regarding the latter are provided in section B of this chapter, it is now appropriate to highlight the "way forward" for the ASC itself. Adaptability and an iterative application of the construct are an imperative, as when "elements interact it is difficult to apportion

[274] Jervis, *System Effects*, 85.

[275] Cramer, *Violence in Developing Countries*, 92.

the responsibility among them as the extent and even the direction of the impact of each depends on the status of the others."[276] The ASC is internally complementary between lenses, and that same perspective must be continued through future iterations of the construct as a whole: "Additive and linear operations cannot capture what happens because the impact of one variable or strategy depends on others as actors both shape and are shaped by their environments."[277] Accurately identifying variables of intrastate conflict requires an integrated approach that fundamentally relies upon defining exactly who is fighting and over what. Identifying various "forms of collective identity . . . is instrumental in bridging the gap between many reasons for political conflict and the brute facts of violence," particularly as what "matters to how a given source of collective identity works on individuals and to how deftly it can be exploited by political leaders is largely a matter of specific histories rather than fixed and eternal properties."[278] Again, the ASC is a means of identifying these properties and their situational expressions.

Ultimately, the ASC is intended to provide a process for objectively assessing internal wars, phenomena whose impartial interpretation is oftentimes obscured by emotional appeal and biased interests. "The purpose would be to tease out analytical and policy implications . . . as a basis for a policy response that would admit its limitations and would not prescribe a single off-the-shelf remedy for a wide range of problems."[279] When it comes to Sudan, to date the response has been largely composed of the latter.

B. FUTURE TRENDS OF INSURGENCY IN SUDAN

Both the apparent conclusion of a peace agreement in Southern Sudan and the recent explosion of violence in Darfur, have served to skew external perspectives of the intransigence of Sudan's internal wars. "Given the depth of the conflict over the identity of the Sudan, it is important to place the current tensions in historical perspective. Although that history establishes a framework for the struggle, the historical experience

[276] Jervis, *System Effects*, 40.

[277] Jervis, *System Effects*, 91.

[278] Cramer, *Violence in Developing Countries*, 102, 108.

[279] Cramer, *Violence in Developing Countries*, 136.

itself is contested by the parties [involved]."[280] Put another way, not only are the conditions of conflict fluid in Sudan, so are the perceived affiliations and preferences of the opposing combatants involved. Such a complex and convoluted melee makes an emphasis on a singular and "democratic solution" to these wars largely untenable:

> It is of course fashionable . . . to assert that liberal democracy is the currency of legitimacy globally, but in Sudan's case at least liberal democracy is no straightforward path to legitimacy and stability of government. Sudan has had three periods of liberal democracy based on a first-past-the-post electoral system in a unitary state, and the political system that re-surfaced each time was a repeat of its predecessor with no sign of any prospect of reforming its clear shortcomings.[281]

Sudan's history has been defined by insurgent conflict. The mere continuance of these conflicts in light of attempted peace negotiations demonstrates both the intransigence and apparent paradox of Sudan's internal wars. In the south an agreement exists in apparent opposition to the underlying secessionist movement. In Darfur, an agreement would theoretically appear possible but has been extremely difficult to put into practice. The complex perspectives that illuminate this paradox exist both internal to the Sudanese people and have been interpreted from an external perspective as well.

1. Internal Sudan

A common bias identified in contemporary assessments of conflict in Sudan, as portrayed by both media and non-governmental organizations, exhorts a need to solidify the Sudanese identity, to ensure popular equality and just representation. In many ways, such an endeavor contradicts the very history of Sudan:

> The concept of nation-state prevalent in the Sudan has been based on an ethnic nationalism in which the Arab-Islamic majority defines the country's identity according to its image. When coupled with an autocratic

[280] Lesch, *The Sudan*, 25.

[281] Peter Woodward, *The Horn of Africa: Politics and International Relations* (London; New York: I.B. Tauris, 2003), 61.

> political system . . . ethnic nationalism leads to an attempt to eliminate differences by defining them away and/or by instituting structures that marginalize minorities.[282]

Social identity plays a key role in quantifying insurgent conflict in Sudan. Chapter V showed that tribal affiliations rather than objective or coalition concerns are actually what define operational actions amongst Sudanese insurgent groups. But ethnic identity is far from pre-determined, rather, it is a dynamic and volatile variable: "Elites and leaders (re)structure ethnic identity for instrumental reasons, such as to enhance their own power and to mobilize the populace behind their goals. Identity can be manipulated and certain aspects can be more salient at certain times and in certain contexts."[283] Nowhere is the depth of this manipulation more obvious than in Darfur, where populations of millions have been displaced in the pursuit of pragmatic objectives.

The crisis in Darfur illustrates that "sustained genocidal warfare need not be organized and precipitated by national governments; it can easily emerge from the interactions of individual, unconnected individuals out of extreme environmental circumstances and competition over resources."[284] Such interactions have a long history in Sudan, having predated independence and only having been recently exacerbated by a combination of ecological drought and political marginalization. The DPA, doomed at the outset by its untenable propositions, illustrates that from the perspective of the GoS, the lack of alternative strategies can itself strengthen an actor's position.[285] Having "proven" the stubborn nature of its adversaries, Khartoum is now empowered to pursue its unilateral agenda. "This perspective makes clear that power is a function not only of the relative strengths of the actors and relationships between them, but also of the existing and possible relations between each of them and third parties."[286]

---

[282] Lesch, *The Sudan*, 213-214, 218. The author states that this process today is one of redefinition and realignment, in which the notion of a single Sudanese identity is wholly lacking and coercively enforced by the regime in Khartoum. This presents a challenge to external engagement options; effective arbitration is difficult when one side is politically discounted by the other in any cooperative process.

[283] Lesch, *The Sudan*, 4.

[284] Kuznar and Sedlmeyer, "Collective Violence in Darfur," 14.

[285] Schelling, *The Strategy of Conflict*.

[286] Jervis, *System Effects*, 193.

Common amongst Sudan's internal conflicts, and especially in Darfur, "warfare has . . . involved 'asset transfer', or theft and expropriation of land, livestock and people as labourers. At the same time warfare has displaced large numbers of people."[287] This represents the overlapping of necessary but insufficient conditions of Sudan's internal wars: ecological constraints and political marginalization. Internally instigated reform in Sudan is unlikely, as even opposition groups seek to secure or supplant, rather than replace, current modes of governance. The agendas of rebels and regime use ethnic affiliations to mobilize animosities, resulting in a pervasive aura or mistrust. External arbitration presents a fragile means by which this aura can be bridged. In the North-South divide, the involvement of the Intergovernmental Authority on Development (IGAD), as well as other international actors, contributed to the signing of the CPA. The spoilers that threatened the peace talks in Naivasha have not gone away, and the need for continued international supervision of the agreement was recognised even prior to its signing.[288] Since then, monitoring of compliance and accountability has been lacking, as "modern-day Wilsonians assume that because a nation-state exists on paper, they can dispense with the need to forge alliances and compacts among sectarian, tribal, ethnic, and religious factions."[289] The record of the international community in arbitrating internal wars is not good, and on its present course in Sudan, it will only get worse.

2. External Sudan

The continued intransigence of Sudan's internal wars questions the likely or even possible success of external intervention. Echoing the general liberalist perspective of war, international community reconstruction efforts are underpinned at the outset by what one author has termed the "nirvana fallacy."[290] The assumption inherent in such nation-building is that foreign intervention is always preferable to the absence of domestic

---

[287] Cramer, *Violence in Developing Countries*, 217. See also David Keen, *The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983-1989* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

[288] ICG, 'Sudan's Comprehensive Peace Agreement," 25.

[289] J. Hulsman and A. Debat, "In Praise of Warlords," *The National Interest*, 84, (Summer, 2006), 52.

[290] Coyne, "Reconstructing Weak and Failed States," 344. Coyne uses Somalia as a case study to support his hypothesis.

security based on international standards. Perhaps ironically, the same concept drives domestic populations to look for solutions elsewhere: "Whether because the government has ordered them to . . . or because they simply do not trust the state to provide them with reasonable security, individuals and private industry have, in fact, been looking after themselves to a growing extent and on a constantly increasing scale."[291] Thus, nation-building efforts have by and large proved to be abject failures, and "if there is one generally applicable lesson that can be learned . . . it is that each weak and failed state will be characterized by a unique set of nested games that preclude a one-size-fits-all policy by the international community."[292] There are dangers in oversimplifying success or failure within a defined population: "Whether a country disintegrates or not after its state institutions collapse in many cases may reflect more the opportunities and inclinations of local and national elites than the sentiments of local people."[293]

These dangers suggest that an accommodation of local context is critical in examining external avenues toward conflict resolution in Sudan. It is blatantly insufficient to insist on reform policies based on European models that have little historical relevance in Africa. Rather than insist on a multi-lateral adherence to norms of governance that do not apply across the board, "[o]ur relationships to possible opponents should be such . . . that our options toward both of them are always greater than their options toward each other."[294] It remains for external actors to apply such a perspective in arbitrating an end to Sudan's conflicts. To wit, the application of broad-brush punitive measures such as economic sanctions disregards the specific political context of Sudan.

---

[291] Martin Van Creveld, *The Rise and Decline of the State*, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999), 403. The author presents a historical account of the rise and projected decline of the state-centric system.

[292] Coyne, "Reconstructing Weak and Failed States," 356. Applied to a case-study of post-UN-intervention Somalia, the author uses the concept of embedded political contests as developed and outlined by Tsebelis in *Nested Games*.

[293] William Reno, "Congo: from State collapse to 'Absolutism', to State failure," *Third World Quarterly* 27, no. 1 (2006), 52. The article discussed the initial 'success' and subsequent decline of a nationalized state industry in the former Zaire under Mobutu Sese Seko, in which limited economic prosperity was retained within the hands of the regime elite. Of particular relevance is the extent to which Mobutu manipulated ethnic affiliations, as "ethnicity provided a sensible means to take direct control over commercial opportunities," 51.

[294] Henry Kissinger, *White House Years*, (Boston: Little Brown, 1979), 165. See also, Jervis, *System Effects*, 192.

Ironically, rather than support reform, such policies instead encourage patrimonial mechanisms that reinforce the status quo. To even suggest success requires local intervention in which the settings that encourage conflict are molded to allow resolution.

The Adaptive Security Construct does not purport to offer a means by which the specific conflicts in Sudan will be resolved, let alone provide a solution to internal wars in general. Rather it proceeds from an underlying supposition that dealing with internal wars requires a contextual perspective grounded within a holistic framework, rather than a singular reliance on postulated causalities. The application of such a perspective to Sudan has revealed several distinct lessons. In the North-South divide, it is apparently in both sides' interest to assert the validity of the CPA while using it to work toward fundamentally opposed outcomes. Though this has resulted in an artificial and temporary overlap of opposing interests, the long-term implications are not encouraging. In Darfur, the nature of the conflict is self-reinforcing. As expected outcomes yield less for each side, fighting is all the more likely and there is no "going back."[295] Ecological trends alone emphasize this latter point, as the increase in desertification and a lack of arable land will in the future only serve to exacerbate inter- and intra-tribal competition and conflict over local resources.

As exemplified by this thesis' case-study of Sudan, "distinctions such as those between state and society and public and private, which are so central to transformative expectations of African states, are difficult to discern."[296] In the south, the GoSS faces a conflict in identity; its majority representatives from the SPLM now possess a legally defined and vested interest in the "enemy" GNU. In Darfur, factions of the SLA and JEM, complimentary only in their opposition to the regime status quo, work toward conflicting goals that preclude a unified insurgency. Superficial analyses of internal wars gloss over their historic origins; such conflicts are not spontaneous. Others have "argued that the stakes involved in sub-state conflicts are both unusually high and effectively zero sum, either because they are naturally indivisible or because both sides come to define

295 Kuznar and Sedlmeyer, "Collective Violence in Darfur."

296 Reno, *Warlord Politics and African States*, 29.

these stakes in antithetical ways."[297] While the stakes are undoubtedly high, examining the manner in which belligerents mobilize them is no less important than how they were raised in the first place. Assessing Sudan's internal wars requires a familiarity with their specific chronology and context, not a premature attempt to attribute causality. The Adaptive Security Construct provides a perspective and process through which such an assessment is possible. Internal wars are a complex not simple phenomenon. If they were the latter, they would likely have been "solved" some time ago.

When viewed in sum, the Adaptive Security Construct encompasses a multi-disciplinary methodology that grants the outsider a better view of an internal war. In the progression of this thesis, each analytic lens offers its own distinct point. The Qualitative Situation Estimate illustrates how viewing internal wars through an objective actor-based framework identifies the contextual complexities of intrastate warfare. The Dynamic Conflict Model frames those complexities in a game-theory based analysis, in turn illuminating the extent to which externally supposed suboptimal choices in fact reflect underlying rational contests between and amongst the involved belligerents. Nexus Topography further analyzes the insurgent factions themselves, in this case revealing that networked ties formed along tribal and clan affiliations supersede the stated coalition and operational objectives of Sudan's rebel groups. When correlated, these points create an adaptive security assessment of internal war, an assessment whose process is universally applicable while the output remains contextually specific. The assessment completed in this thesis provides a starting point from which to proactively engage Sudan's internal wars. Only with such an objective start can one begin to influence those wars to an end.

[297] Gordon H. McCormick and G. Owen, "Factionalism, Violence, and Bargaining in Civil Wars," 362. As referenced by the authors, see also, I.W. Zartman, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa*, (New York: Oxford University Press, 1989), and Anna Simons, "Making Sense of Ethnic Cleansing," *Studies in Conflict and Terrorism* 22, no.1 (1999), 1-20.

THIS PAGE INTENTIONALLY LEFT BLANK